من كتب الفرق

دراسة تطبيقية في المادة

دكتـــــور
صبري محمد محمود القلشي
مدرس أصول اللغة في كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمين ، سيدنا محمد النبى العربى الأمين ، وعلى آله وصحبه ومن سلك طريقهم وتمسك بسنتهم إلى يوم الدين

وبعد . .

فهذه دراسة فى بعض كتب الفرق ، أتناول فيها بالدرس والتحليل والشرح مادتها العلمية فى بعض أبوابها ، وذلك فى ضوء ما تزخر به كتب اللغة ومصادرها المتعددة .

وكتب الفرق تلك هى كتب من التراث اللغوى ، انتظمت موضوعا لفت أنظار اللغويين القدامى ، وهو اختلاف تسمية أعضاء الجسم ووظائفه بين الإنسان والحيوان ، فتذكر كل ذلك ، بل تتعداه إلى بحث الحركات والأصوات ومكان الإقامة ، وما يخرج من العرق واللعاب والفضلات ، وإرادة التكاثر والحمل والوضع ، وغير ذلك مما هو مشترك بين الإنسان والحيوان .

وقد حوت هذه الكتب فى هذه الأمور و غيرها ثروة لفظية كبيرة ، دلت دلالة قاطعة على أن العربى الأول قد باين فى أسماء العضو الواحد بين الإنسان والحيوان ، وخالف فى اللفظ الدال على الفعل أو الصفة بين الإنسان وغيره ، فسمى هنا بلفظ غير الذى سمى به هناك ، تعويلا على اختلاف الشكل وتباين الصورة والتكوين ، واعتبر اختلاف شكل المسميات مبررا كافيا لاختلاف التسمية ، فجعل " الأنف " للإنسان ، و" النخرة " لذى الحافر ، و" الخطم والخرطوم " لذى الخف ، و" الهرشمة " للكلب ، " والفنطيسة والقبيعة " للخنزير . . . . وهكذا .

وقد أقيم هذا البحث على أربعة من تلك الكتب ، وهى : كتاب " الفرق " لقطرب " ت ٢١٠ هـ " ، وكتاب الفرق لثابت بن أبى ثابت اللغوى " من علماء القرن الثالث الهجرى ، " وكتاب " الفرق " لأبى حاتم السجستانى " ت ٢٥٥ هـ " ، وكتاب " الفرق " لابن فارس " ت ٣٩٥ هـ " .

وفكرة هذا البحث كانت مما جادت به قريحة الأستاذ الدكتور / عبد المنعم عبد الله حسن رئيس قسم أصول اللغة فى كلية اللغة العربية بالمنصورة ، فهو من بنات أفكاره ، وهو الذى اقترح لإنشائه وأسس لبنائه ، وسأظل أذكر له مجيئه منتصف ليلة من الليالى سيراً على قدميه يحمل بين يديه فكرة هذا العمل ، فجزاه الله خير الجزاء ، وأجزل له الثواب والعطاء .

وأخذت الفكرة وعشت معها وقتاً غير قصير ، أتأمل زواياها وأتفطن أبعادها ، وبعد تدبرها بإمعان النظر وإعمال الفكر اقتنعت بها أيما اقتناع فوجدتنى مسوقا لعمل هذا البحث وإتمام موضوعه سوقاً ، وزاد ذلك لدى ما عن لى من أسباب دفعتنى وحدت بى فى هذا الطريق ، كان من أبرزها.

- ما تضمنته هذه الكتب من نصوص لغوية نفيسة ، وردت عن أعلام من اللغويين فى القرون المتقدمة ، عمدت إلى دراستها للكشف عن مضمنوها وتجلية دلالتها .

- أن هذه الكتب تعد - فى نظرى - ضمن الرسائل اللغوية المبكرة ، تلك التي كانت نواة للمعجم العربى فيما بعد ، ولاشك أن مثلها جدير بالدراسة ، حقيق بالشرح والتحليل .

- أن مثل هذا النوع من التأليف لم يحظ - فيما أعلم - بدراسة جادة تكشف عما بين هذه الكتب من أوجه اتفاق وتطابق أو اختلاف وتباين ، يكشف عن اتجاهات أصحابها فى التأليف ومدى تأثر بعضهم بعضا ، فأردت أن أجلى ذلك وأميط اللثام عنه .

- احتواء هذه الكتب على ثروة لفظية كبيرة ومادة علمية غزيرة ، خليقة بإفراد تلك المساحة لشرحها وتحليلها ، والإفادة منها والانتفاع بها ، ثم إنه فضلا عن ذلك ، فإن دراسة مثل هذه الكتب على تباين أزمانها يساهم بشكل كبير فى تجلية المقارنة وتوضيح الموازنة ، إذ يكشف لنا عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها فى جوانب عدة ومناح كثيرة ، وعما استجد وتغير هنا وهناك بتباعد الدهور وكر العصور .

– وقد جاء هذا البحث فى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة ، فـــى المقدمـــة بينـــت موضوع كتب الفرق والدوافع التي حدت بى لاختيار هذا الموضوع .

أما المبحث الأول : فقد أفردت فيه المساحة لدراسة المادة العلمية لتلك الكتب ، وذلك من خلال بعض ما انتظمته من أبواب ، وفى هذا الصدد عرضت لأبواب ، كالفم ، والشفة ، والأنف ، والظفر وغيرها ، مبينا هنا وهناك ما عرض مـــن مخلوقات يسمى فيها هذا الجزء أو ذاك ، وما أورد فى هذا الصدد مـــن ألفـــاظ ومفردات ، شارحا ومجليا كل ذلك فى ضوء كتب اللغة ومصادرها المتعددة .

أما المبحث الثانى : فقد خصصته لوقفة مع علمائنا الأربعة ، أجلى فيها ما لكل واحد منهم وما عليه ، وفى ذلك عددت ما امتاز به هذا العالم أو ذاك ، وكذا ما رأيته فى نظرى عيبا أو قصورا لدى أى منهم ، ثم أعقبت ذلك بإلقاء الضـــوء على انفرادات علمائنا الأربعة ، ذاكرا ما انفرد به أحدهم دون سائرهم .

وفى الخاتمة أجملت القول فى أهم النتائج التي توصـــلت إليهـــا بعـــد هـــذه المعايشة الطويلة وهذا البحث فى بعض كتب الفرق .

ومما لا محيص عن ذكره هنا أن هذا البحث يعد اختصارا لبحث كان مطولا أو اقتطاعا منه ، وكنت قد عالجت فيه كثيرا من القضايا التي انتظمتها دفتا هذه الكتب الأربعة ، إلا أن ما جد من أمور تتعلق بنشر البحوث فى الجامعة قد حال دون تحقيق الرغبة فى نشر هذا البحث كاملا ، ولم يكن بد من الاختصـــار أو الاقتطاع فيما صنعت فى ذلك البحث المطول حتى يتسنى النشر ، فأعملت يـــد الاقتطاع فيه ، بله الاختصار فى هذا الجزء المقتطع أيضا ، ولم يكـــن الأمـــر قصرا على ذلك فقد اقتضت الضرورة والوضع الجديد للنشـــر لأن أعمـــل يـــد الاختصار فى الجزء المقتطع أيضا ، ومن ثم ربما تبدو لدى من بين يديه هـــذا العمل بعض جهات خلل أو مظاهر تقصير ، ولا يسعنى هنـــا إلا ذكـــر قـــول الصاغانى فى مثل ذلك : " فليمهد الناظر العـــذر إن شـــاء .. . " أو قولـــه : " فليمهد العذر العاثر عليها " .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكـــريم وأن يجعله فى ميزان حسناتنا وسببا لمغفرة زلاتنا يوم الدين ، إنه وحده ولى ذلـــك والقادر عليه .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأخيار الأبرار ومن سلك طريقهم ونهج نهجهم إلى يوم الدين .

صبرى محمد محمود القلشى

١٧ /٥ / ١٤٢٧ هـــ

المنصورة فى الثلاثاء

٢٠٠٦/٦/١٣ م

تمهيـد

تعد كتب الفرق الأربعة التي تمثل دائرة موضوع هذا البحث من كتـب التـراث اللغوى المهمة ، انتظمها موضوع واحد لفت أنظار اللغويين القدامى ، وهو اختلاف تسمية أعضاء الجسم ووظائفه بين الإنسان والحيوان .

ولابد لى هنا من وقفة ، وإن كانت قصيرة مقتضبة – أعرف فيها بعلمائنا الأربعة تعريفا موجزا، ألقى الضوء على كتبهم بما يجلى الأمر لقارئ هذا البحث ومطالعه .

قطرب وكتابه :

هو أبو على محمد بن المستنير بن أحمد النحوى اللغوى البصرى،مولى سالم بن زياد [١] ، واختلفوا فى اسم قطرب ، فقيل:إن اسمه محمد ،وقيل أحمد بـن محمـد وقيل الحسن بن محمد[٢] ، وقد عرف بقطرب وشهر به ،ومرد ذلـك بكـوره فـى الذهاب إلى شيخه سيبويه للأخذ عنه ، فكان يحضر قبل حضور أحد من التلامذة ، فقال له يوما:ما أنت إلا قطرب ليل وهو اسم دويبة لا تزال تدب ولا تفتر،فبقى عليه هذا اللقب وغلب عليه [٣]،ولم تذكر المصادر شيئا عن مكان ولادته ونشأته الأولى .

وقد تلقى قطرب العلم عن نابهى علماء عصره وأئمة أهل دهره ، فأخـذ عـن سيبويه (١٨٠ هـ) وإبراهيم بن سيار النظام (٢٣١ هـ)،وكان النظام إمام الاعتزال فى زمانه،ومن ثم لم يكن غريبا أن يرى قطرب رأى المعتزلة النظامية،كما أخذ عن جماعة من العلماء معظمهم من البصريين [٤] .

---

[١] وفيات الأعيان – لابن خلكان ٣١٢/٤ ، تحيق د / إحسان عباس ، دار النشر ، دار الثقافـة ، لبنان .

[٢] ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ٢١٩،٢٢٠/٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الأولى دار الفكر العربى بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م ، ووفيات الأعيان ٣١٢/٤ .

[٣] ينظر : وفيات الأعيان ٣١٢/٤ ، وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العمـاد الحنبلـى ١٥/٢ ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

[٤] ينظر : إنباه الرواة ٢١٩/٣ ، وفيات الأعيان ٣١٢/٤ ، وطبقات المفسرين للداوودى ٢٥٦/٢ ، ط الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

وكذا تلقى عنه العلم جملة من أئمة اللغة وعلمائها ، كأبى يوسف يعقوب ابن إسحاق السكيت (٢٤٤هـ)[١] ، ومحمد بن الجهم السمرى(٢٧٧هـ) [٢] ، كما كان قطرب معلما لأولاد أبى دلف العجلى [٣] .

وقد كان قطرب واحدا من شيوخ اللغة الأجلاء ، وعلما من أعلامها الأفذاذ ، لقى أهل العلم والأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية فى حلقات يونس بن حبيب العلمية،التي كان يرتادها قطرب وينتابها للدرس والتحصيل،فهو إذن من أئمة عصره عالم بالنحو واللغة والأدب ، وكان له شعر أجود من شعر العلماء على قلته [٤] .

ويعد قطرب أول من وضع المثلث فى اللغة، وكتابه فى المثلث وإن كان صغير الحجم إلا أن له فضل السبق،حيث اقتدى به أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى وغيره،وما أقصر فيه وما نهج لهم الطريق إلا قطرب [٥] .

وتباينت آراء العلماء حول قطرب ، فبينما يوثقه بعضهم فيما حكاه ورواه ، ويقول عنه : " كان موثقا فيما يمليه " [٦] و " كان موثقا فيما يحكيه " [٧] ، نجد بعضا آخر على غير ذلك ، حيث يقولون عنه : " ولم يكن ثقة . قال ابن السكيت : كتبت عنه قمطراه ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة فلم أذكر عنه شيئا " [٨] ، وكذبه أبو منصور الأزهرى ، متهما إياه فى رأيه وروايته،حيث قال عنه:"وكان متهما فى رأيه

---

[١] لسان الميزان لابن حجر العسقلانى ٣٧٩/٥ ، ط الثانية ، بيروت ، لبنان ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م ، وينظر : طبقات المفسرين للداوودى ٢٥٦/٢ .

[٢] تاريخ بغداد للخطيب البغدادى ٢٩٨/٣ ، نشر دار الكتاب العربى ، بيروت ، لبنان .

[٣] ينظر وفيات الأعيان ٣١٣/٤ ، وشذرات الذهب ١٦/٢ .

[٤] ينظر : إنباه الرواة ٢١٩/٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٢/٤ ، والأعلام لخير الدين الزركلى ٩٥/٧ ، ط الخامسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٠ م .

[٥] تاريخ بغداد ٢٩٨/٣ .

[٦] ينظر : وفيات الأعيان ٣١٢/٤ ، ٣١٣ .

[٧] إنباه الرواة ٢١٩/٣ .

[٨] طبقات المفسرين ٢٥٦/٢ .

وروايته عن العرب " [١] ويذكر أنه ذكر عند ثعلب مرة فهجنه ولم يوثقه [٢] .

وقد ترك لنا قطرب آثارا علمية جليلة ، ومصنفات وأسفارا قيمة عظيمة ، ومن تصانيفه : معانى القرآن ، والاشتقاق ، وكتاب القوافى ، وكتاب النوادر ، وكتاب الأزمنة وكتاب الفرق ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الصفات ، وكتاب العلل فى النحو ، وكتاب الأضداد ، وكتاب خلق الفرس ، وكتاب خلق الإنسان ، وكتاب غريب الحديث ، وكتاب الهمز ، وفعل وأفعل ، والرد على الملحدين فى تشابه القرآن وغير ذلك [٣] .

أما وفاة قطرب فقيل إنها كانت سنة (٢٠٦هـ) ، أو أنها نيفت على سنة (٢١٠ هـ) ببغداد [٤] ، فرحمه الله رحمة واسعة ، وجزاه عن العربية وطلابها خير الجزاء .

أما كتاب الفرق لقطرب فهو واحد من أهم كتب الفرق التي طالعتها وأعظمها نفعا وهو كما قال بعض المحدثين أول كتاب يصل إلينا فى موضوع الفرق بين الإنسان والحيوان والطير ، لعالم جليل من علماء القرن الثانى الهجرى وأوائل الثالث ، وهو – كما قال – أقدم ما وصل إلينا من هذه الكتب على الإطلاق [٥] .

وكتاب الفرق لقطرب – كما ذكر فى التقديم له – سبق أن نشر مختصرا فى مجلة : SBWA فى " فينا " سنة ١٨٨٨ م ، بعناية المستشرق " رودلف جاير R.GEYER ، ثم وفق الله لتحقيقه من جديد ، فأعاد تحقيقه الدكتور / خليل إبراهيم العطية ، بعد عثوره على نسخة كاملة من الكتاب ، ولم يضن – كما جاء فى

---

[١] تهذيب اللغة للأزهرى ٣٠/١ ، تحقيق ومراجعة نخبة من العلماء ، ط الدار المصرية للتأليف والترجمة .

[٢] ينظر : لسان الميزان ٣٧٩/٥ .

[٣] ينظر : إنباه الرواة ٣٢٠/٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٢/٤ ، وطبقات المفسرين ٢٥٦/٢ .

[٤] ينظر إنباه الرواة ٢١٩/٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٣/٤ ، وطبقات المفسرين ٢٥٦/٢ ، وشذرات الذهب ١٤/٢ ، ١٥ ، وتاريخ بغداد ٢٩٩/٣ .

[٥] ينظر الفرق لقطرب : ص ٥ ، تحقيق د / خليل إبراهيم العطية ، مراجعة د / رمضان عبد التواب ط الأولى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .

التقديم للكتاب – عليه بوقت أو جهد ، حيث خرج النصوص ، وترجم للأعلام ، وقدم للكتاب ، وصنع له الفهارس المفيدة النافعة [١] .

وكتاب الفرق الذى بين يدى لقطرب بتحقيق د / خليل إبراهيم العطية ، وقد جاء فى عدة أبواب [٢] ، بلغت جملتها واحدا وعشرين بابا ، يعقد المؤلف الباب منها لعضو من أعضاء الجسم ، أو لفعل من الأفعال ، أو صفة من الصفات ، ويصدره بالحديث عن هذا العضو أو ذاك الفعل أو تلك الصفة من الإنسان ، ثم يردفه بما يماثله لدى غيره من مخلوقات أخرى من الحيوان أو الطير .

وفى كل باب من أبواب الكتاب يتجلى النفع وتبرز الفائدة ، بما انتظمته دفتا هذه الأبواب من ضبط وتفسير بطرق متعددة ومسالك كثيرة متباينة ، فضلا عن اشتمالها على بعض الشواهد القرآنية ، وبعض الأحاديث النبوية ، والآثار والأمثال ، والكثير من الشواهد الشعرية التي استفاضت فى الكتاب ، ثم إلى جانب ذلك هناك إيراد كلام العرب الفصحاء ، وذكر أقوال الرعيل الأول من علماء العربية .

وكذا حوى الكتاب من مظاهر النفع وعموم الفائدة غير ما سبق ، بعض الآراء النقدية لمؤلفه ، وبعض تقويماته وحكمه وتوجيهاته ، على ما سيتبين بأجلى من ذكره هنا وأوضح فى صلب البحث وعلى صفحاته التالية .

وكفى الكتاب قيمة – كما يذكر محققه – أن يكون هو وكتاب الفرق للأصمعى من أقدم ما تأدى إلينا فى " الفروق " وأن يضاف إلى مكتبة " الفروق " جنب كتابى الفرق لثابت بن أبى ثابت ، والفرق لأحمد ابن فارس [٣] .

---

[١] ينظر الفرق لقطرب ص : ٧ .

[٢] الكتاب كتاب الفرق فى اللغة لقطرب ، تحقيق د / خليل إبراهيم العطية ، مراجعة د / رمضان عبد التواب ط الأولى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٩٨٧ م .

[٣] ينظر الفرق لقطرب ، مقدمة المحقق ١٠ .

ثابت [١] وكتابه :

هو أبو محمد ثابت بن أبى ثابت الكوفى اللغوى ، اختلف فى اسم أبيه ، فقيل : سعيد ، وقيل : محمد ، وقيل عبد العزيز ، وقيل : على . كان من كبار الكوفيين ، عالما باللغة ، لقى فصحاء الأعراب ، وأخذ عنهم ، كما أخذ النحو من كبار النحويين ، وأجمع من ترجموا له على أنه صحب أبا عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤) هـ ، وكان أثبت أصحابه فيما أخذ عنه .

روى ثابت العلم عن غير واحد من أئمة اللغة وعلمائها ، كالأصمعى ، وأبى نصر صاحب الأصمعى ، وابن الأعرابى ، وعلى بن المغيرة الأثرم ، واللحيانى ، وسلمة بن عاصم ، وأبى زيد الأنصارى ، وقد ورد ذكر بعض هؤلاء فى مواطن كثيرة متعددة من كتابه " الفرق " ، على ما سيتضح بعد على صفحات هذا البحث بأجلى من ذلك وأوضح منه .

ويشهد ما خلفه من مؤلفات علمية عظيمةومصنفات قيمة جليلة بعلو منزلته ورفعة قدره ، إذ ترك لنا من التصانيف : خلق الإنسان ، والفرق ، والزجر والدعاء والوحوش ، ومختصر العربية ، وخلق الفرس ، والعروض والقوافى .

ولا يعرف على وجه الدقة متى كانت وفاة ثابت،إذ أغفلت المصادر ذكر سنة وفاته، وذكر بعضهم أنه كان حيا قبل سنة (٢٢٤) هـ[٢]،على حين ذكر البعض أن وفاته كانت نحو سنة (٢٥٠)هـ[٣]،ويقاربه ماافترضه بعض المحدثين من أن يكون ثابت قد عاش إلى منتصف القرن الثالث الهجرى أو نيف على ذلك ، وذلك تأسيسا على ما هو معروف من أن ثابتا كان من تلاميذ أبى عبيد القاسم بن سلام الذى توفى (٢٢٤) هـ[٤].وقد أخذت بهذا الافتراض لوجاهته وعولت عليه فى هذا البحث،ومن

---

[١] تنظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٢٩٦/١ ، والأعلام للزركلى ٩٧/٢ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٠٠/٣ ، ط دار إحياء التراث العربى ، بيروت .

[٢] ينظر معجم المؤلفين ١٠٠/٣ .

[٣] ينظر الأعلام ٩٧/٢ .

[٤] ينظر : الفرق لثابت ، مقدمة المحقق ص ٧ ، تحقيق د / حاتم صالح الضامن ، ط الثانية ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

ثم كان ذكرى لثابت بعد ذكرى لقطرب وقبل أبى حاتم السجستانى،فى كل ما هو آت،مما يتعلق بقضايا هذا البحث وموضوعاته .

أما كتاب الفرق لثابت فهو واحد من كتب الفرق التي تعظم به الفائدة ويعم به النفع ، ويعد هذا الكتاب – كما يذكر بعض المحدثين – ثالث الكتب التي وصلتنا من كتب الفرق ، بعد كتابى : قطرب والأصمعى .

والكتاب – كما يقول محققه الدكتور / حاتم صالح الضامن – حوى علما غزيرا ومادة لغوية ، كانت منهلا لأصحاب المعجمات بعده وكان قد نشر فى [illegible] ، إلا أن ذلك – كما يبين المحقق – كان عن نسخة ناقصة ، إلى أن وفق الله المقادير لمحقق الكتاب نسخة جديدة ، بها زيادات واستدراكات على النسخة القديمة ، دفعته لإعادة تحقيق الكتاب والتعليق عليه ، حتى أسفر – كما يقول – وجهه ، ولان صعبه ، وانحلت عقده ، وأصبح دانى الجنى ، سهل المرام [1] .

وكتاب الفرق الذى بين يدى لثابت بتحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن قد جاء فى جزئين ، حوت دفتاهما عدة أبواب [2] ، بلغت جملتها ثمانية وعشرين بابا ، اشتمل الجزء الأول على اثنين وعشرين بابا ، وجاء الثانى فى ستة أبواب .

وفى كل باب يفرد المؤلف المساحة لعضو من أعضاء الجسم ، أو لفعل من الأفعال ، أو صفة من الصفات ، ويستهل هذه المساحة بالحديث عن هذا العضو ، أو ذاك الفعل أو الصفة من الإنسان ، ثم يشفعه بما يماثله لدى غيره من الحيوان أو الطير .

وننتقل بين هذه المساحات وتلك الأبواب ، فيتقرر لدينا بما لا يدع مجالا لشك ، أن الكتاب سفر نفيس القدر ، جليل النفع ، بما انتظم من شروح وتفسيرات لدلالات الألفاظ والمفردات ، فضلا عن اشتماله على بعض الشواهد القرآنية والأحاديث

---

[1] الفرق لثابت – مقدمة المحقق ٦ .

[2] الكتاب : كتاب الفرق لثابت بن أبى ثابت اللغوى – تحقيق – د – حاتم صالح الضامن – ط – الثانية – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

النبوية ، والآثار والأمثال ، إلى جانب تلك الكثرة الكاثرة من الشواهد الشعرية ، التي لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب ، ناهيك عن انتظام الصفحة الواحدة أحيانا أكثر من شاهد منها .

وفى الكتاب نجد أيضا إيرادا لكلام فصحاء العرب ، وذكرا وتكرارا لأقوال الرعيل الأول من علماء العربية ، كالكسائى ، وأبى زيد والأصمعى ، والأثرم ، وابن الأعرابى ، ولا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من ذكر قول لهذا أو رأى لذاك ، بل والأكثر من ذلك أنى أرى بعض صفحات الكتاب ، وقد تكرر مثل ذلك فيها فى ثلاثة أو أربعة أو حتى خمسة مواضع .

ولم يكن الأمر فى الكتاب قصرا على ذلك ، فقد حوى فى كثير من مواضعه كثيرا مما يتعلق بمسائل النحو والتصريف ، وبعض مسائل فقه اللغة واللهجات ، إلى غير ذلك من مسائل لغوية أخرى كثيرة .

أبو حاتم وكتابه : هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمى السجستانى النحوى اللغوى المقرئ ، نزيل البصرة وعالمها [١] ، لا يعرف على وجه الدقة متى كانت ولادته ، إذ أغفلت المصادر ذكر ذلك ولم تشر إليه .

اختلف أبو حاتم إلى علماء عصره ، الذين تنوعت معارفهم وتعددت ، فأخذ عنهم اللغة والشعر والقراءات ، فتعددت ، تبعا لذلك ، مشاربه وتنوعت مناهله ، إذ تلقى أبو حاتم العلم عن جملة من علماء عصره وأئمة دهره ، فروى عن أبى زيد سعيد بن أوس الأنصارى النحوى ، وعباد بن صهيب ، وعبد الله بن رجاء الغذانى ، وأبى عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ ، وأبى عامر عبد الملك بن عمرو العقدى ، وعبد الملك بن قريب الأصمعى وعبيد بن عقيل الهلالى المقرئ [٢] ، وأبى عبيدة ،والأصمعى[٣]،ويعقوب الحضرمى،ويزيد بن هارون ، ووهب بن جرير

---

[١] وفيات الأعيان ٢/٤٣٠ .

[٢] تهذيب الكمال فى أسماء الرجال لجمال الدين أبى الحجاج يوسف المزى ٢٠٢/١٢ ، تحقيق وضبط وتعليق ، د / بشار عواد معروف ، ط الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م ، وينظر وفيات الأعيان ٢/٤٣٠ .

[٣] وفيات الأعيان ٢/٤٣٠ .

وأبى عبيدة بن المثنى [١] ، وأبى جابر الأزدى [٢] .

وكما أخذ أبو حاتم عن أعلام العلماء ، فقد أخذ عنه العلم جملة من أئمة الحديث والتفسير وعلماء اللغة وأعلامها ، فحدث عنه أبو داود والنسائى فى كتابيهما ، وأبو بكر البزار فى مسنده ، ومحمد بن هارون الروياني ، وابن صاعد ، وأبو بكر بن دريد ، وأبو روق الهزانى [٣] وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، وغير هؤلاء الكثير والكثير [٤] .

ولعمرى فإن تلقى هؤلاء الأئمة الأعلام ، وأخذهم العلم عن أبى حاتم وهم من هم ، فضلا عن آثاره ومصنفاته العلمية القيمة العظيمة التي خلفها لنا ، لدليل قاطع على سمو شأنه ورفعة منزلته وقدره ، فقد كان كما ذكر عنه إماما فى علوم الآداب ، عالما باللغة ، له باع طويل فى الشعر وله شعر جيد ، حسن العلم بالعروض وإخراج المعمى [٥] ، ذكر عنه المبرد أنه قال : قرأت كتاب سيبويه على الأخفش مرتين [٦] ، وكان أبو العباس المبرد يحضر حلقته ويلازم القراءة عليه [٧] .

وفضلا عن ذلك فقد عرف أبو حاتم بالصلاح والعفة ، فقيل عنه : " كان صالحا عفيفا يتصدق كل يوم بدينار ويختم القرآن فى كل أسبوع " [٨] .

وقد ترك أبو حاتم كثيرا من المصنفات،منها:كتاب إعراب القرآن،وكتاب ما يلحن فيه العامة ، وكتاب الطير ،وكتاب المذكر والمؤنث،وكتاب النبات ،وكتاب المقصور

---

[١] سير أعلام النبلاء للذهبى ٢٦٩/١٢ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط ، الأولى مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

[٢] الأنساب للسمعانى ٢٢٦/٣ ، تقديم وتعليق ، عبد الله عمر البارودى ، ط ، الأولى دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م .

[٣] سير أعلام النبلاء ٢٦٩/١٢ .

[٤] تهذيب الكمال ٢٠٣/١٢ .

[٥] ينظر : وفيات الأعيان ٤٣٠/٢ ، ٤٣١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٩/١٢ .

[٦] وفيات الأعيان ٤٣٠/٢ .

[٧] وفيات الأعيان ٤٣١/٢ .

[٨] وفيات الأعيان ٤٣١/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٩/١٢ .

والممدود،وكتاب الفرق،وكتاب القراءات،وكتاب المقاطع والمبادئ ،وكتاب الفصاحة وكتاب النخلة ، وكتاب الأضداد ، وكتاب القسى والنبال . ...وكتاب خلق الإنسان – وكتـــاب الإدغام.. .. وكتاب اختلاف المصاحف ، وغير ذلك من المصنفات [١] .

وقومت كتب أبى حاتم بعد موته بأربعة عشر ألف دينار ، اشتراها ابن السكيت ، دون محاباة [٢] .

ومات أبو حاتم بالبصرة وكان قد بلغ من العمر – على حد مـــا ذكـــر – ثلاثـــا وثمانين سنة [٣]، واختلف فى سنة وفاته ، فقيل كان ذلك ســـنة (٢٤٨) هـــ ، أو (٢٥٠ هـــ) أو (٢٥٤)هـــ أو (٢٥٥) هـــ [٤] وصلى عليه سليمان بـــن جعفر بن سليمان بن على بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمى ، وكـــان والى البصرة يومئذ ، ودفن بسرة المصلى رحمه الله تعالى [٥] رحمة واسعة ، ووفاه خير الجزاء ، جزاء ما قدم وأسدى لطلاب العلم .

أما الكتاب فهو واحد من كتب التراث التي عنيت بموضوع الفرق ، وهو كما ذكر عنه يأتى فى المرتبة الرابعة من كتب الفرق التي وصلتنا ، بعد الفرق لقطـــــرب ، والفـــرق للأصمعى ، والفرق لثابت بن أبى ثابت [٦] .

وكتاب أبى حاتم فى الفرق بتحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن ، قد جاء فـــى ثمانية وعشرين بابا [٧] ، وكان شأن أبى حاتم فى كتابه ، كشأن قطرب وثابت فى كتابيهما من قبل ، إذ نراه يعقد الباب لعضو من أعضاء الجسم ، أو فعل أو صفة ،

---

[١] ينظر : إنباه الرواة ٦٢/٢ ، ووفيـــات الأعيـــان ٤٣١/٢ ، ٤٣٢ ، وســـير أعـــلام النـــبلاء ٢٦٩/١٢ .

[٢] ينظر إنباه الرواة ٦٤/٢ ، وشذرات الذهب ١٢١/٢ .

[٣] ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٢ .

[٤] ينظر وفيات الأعيان ٤٣٣/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٢ .

[٥] ينظر : إنباه الرواة ٦١/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٣١/٢ .

[٦] ينظر الفرق لقطرب – التصدير ٦،٧ .

[٧] الكتاب : كتاب الفرق لأبى حاتم السجستانى – تحقيق د ، ، حاتم صالح الضامن – ط – عـــالم الكتب – مكتبة النهضة العربية .

ويصدر الباب بالحديث عن الإنسان فيما عقد له الباب ، ثم يشفعه بما يماثله لدى غيره من الحيوان والطير .

وللحقيقة فإن كتاب أبى حاتم قد جاء دون كتابى قطرب وثابت بكثير أعنى أنه وإن كان يمكن الحكم بتشابه كتاب أبى حاتم وكتابى قطرب وثابت فى عدد أبوابه ، فإنه قد باينهما فى المادة العلمية لتلك الأبواب ، إذ جاء ضبطه واستشهاده ، وما أورد من أقوال العلماء السابقين ، وما عرض من مسائل تتعلق بفقه اللغة واللهجات أو مسائل النحو والتصريف ، وغير ذلك مما حوته أبواب كتابه ، دونهما بكثير ، ومن ثم قل حجم كتاب أبى حاتم وصغر ، فوجدناه أصغر كتب الفرق الأربعة ، التي مثلت دائرة موضوع هذا البحث ، وأقلها انتظاما للمادة العلمية على الإطلاق .

غير أن ذلك لا يحط من قيمة الكتاب ولا يقلل من شأنه ، وكفاه قيمة أنه من أول كتب الفرق تأليفا وأقدمها تصنيفا ، ولابد أنه كان نبراسا اهتدى بضوئه مؤلفون لاحقون ، وتأثر به وحذا حذوه من صنف فى الفرق بعد ذلك ، ثم إنه إلى جانب نظائره من الكتب السابقة كان نواة لبعض أصحاب المعجمات ، فأفادوا منها بأخذهم واقتباسهم عنها .

ومما هو خليق بالذكر هنا ما بين كتاب أبى حاتم وكتابى قطرب وثابت من أوجه تشابه واتفاق فى بعض الألفاظ أو العبارات التي عول عليها فى بيان معنى لفظ أو شرح دلالة مفردة لغوية،أو فى بعض الشواهد على تباينها وتنوعها ، أو الأخذ والنقل عمن سبق ،مما يغلب الظن بأن أبا حاتم قد أفاد من هذين الكتابين وأخذ عنهما،بغض النظر عن إشارته لذلك من عدمه .

ابن فارس وكتابه :

ابن فارس هو : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازى اللغوى [1]

، لا يعرف متى كانت ولادته إذ لم تعين كتب التراجم ومصادرها تاريخا لذلك ، ولم تتفق كلمة من ترجموا له عن موطن بعينه يمكن نسبته إليه ، إذ يذهب البعض إلى

---

[1] وفيات الأعيان ١١٨/١ ، شذرات الذهب ١٣٢/٣ .

أنه ولد بقزوين ، وكان مقيما بهمذان ، ثم حمل منها إلى الرى ، ليقرأ عليه أبو طالب بن فخر الدولة فسكنها [١] ، ويخطئ البعض الآخر ذلك ، مبينا إن نسبته إلى قزوين قد جاءت من أنه كان يتكلم بكلام القزاونة ، ذاهبا إلى أن نسبته إلى قزوين غير صحيحة ، ويذكر هؤلاء فى هذا الصدد ما قيل من أنه كان من رستاق الزهراء من القرية المدعوة (كرسف جياناباز) [٢] .

وقد تلقى ابن فارس العلم عن شيوخ عصره وعلماء دهره ، ومنهم والده فقد كان فقيها شافعيا لغويا ،أخذ عنه ابنه وروى عنه فى كتبه،ونلمس أثر ذلك فيما نحن بصدده،فقد روى عنه فى فرقه،حيث قال:"فإذا مضت له– أى ولد الناقة – أيام فهو ربع،إن كان نتج فى الربيع،وهبع إذا كان نتج فى الصيف .... سمعت أبى فارس بن زكريا،يقول:سمعت محمد بن عبد الواحد المطرز يقول:سمعت ثعلبا يقول ذلك "[٣] .

وكذلك أخذ عن أبى الحسن إبراهيم بن على بن إبراهيم بن سلمة ، وأبى بكر أحمد بن الحسن بن الخطيب راوية ثعلب ، وأحمد بن طاهر بن المنجم [٤] وأبى الحسن على بن إبراهيم القطان ، وعلى بن عبد العزيز المكى ، وأبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى [٥] ، وسعيد بن القطان ، ومحمد بن هارون الثقفى ، وعبد الرحمن بن حمدان الجلاب [٦] .

وتلمذ لابن فارس وأخذ عنه جملة من الأئمة والعلماء ، منهم بديع الزمان الهمذانى ، وأبو سهل بن زيرك ، وأبو منصور محمد بن عيسى ، وعلى بن القاسم الخياط المقرئ ، وأبو منصور بن المحتسب ، وآخرون [٧]

---

[١] ينظر : سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧ ، وطبقات المفسرين ٦٠/١ ، ٦١ .

[٢] ينظر إنباه الرواة ١٢٩/١ .

[٣] الفرق لابن فارس ص ٨٧ ، ٨٨ ، تحقيق د / رمضان عبد التواب ، ط الأولى ، الخانجى بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

[٤] إنباه الرواة ١٣٠/١ .

[٥] طبقات المفسرين ٦٠/١ .

[٦] سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧ .

[٧] إنباه الرواة ١٣٠/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧ .

وإن تتلمذ أمثال هؤلاء الأئمة الأعلام على ابن فارس لدليل على مكانة الرجل وقدره بين علماء عصره ، فقد كان رأسا فى الأدب ، متبحرا فى اللغة العربية ، فقيها شافعيا يناظر فى الفقه ، وكان ينصر مذهب مالك وبصيرا بفقهه [١] ، وتحول إلى مذهب مالك فى آخر أمره ، كى لا يخلو الرى من هذا المذهب [٢] .

وكان ابن فارس كوفى المذهب فى النحو ، فكانت طريقته فى النحو طريقة الكوفيين [٣] ، وكان شاعرا ، له أشعار كثيرة حسنة [٤] ، كما كان كريما جوادا ، فربما وهب السائل ثيابه وفرش بيته ، من رؤساء أهل السنة المجودين على مذهب أهل الحديث [٥] .

وكان ابن فارس يناظر الفقهاء المتكلمين والنحويين فى مسائل من جنس علمهم،ويجر من يعرف براعته منهم إلى المجادلة فى اللغة فيغلبه بها،وكان يحث الفقهاء على معرفة اللغة،ويلقى عليهم من مسائلها ما يخجلهم به،فيكون دافعا وداعيا لحفظ اللغة [٦]،وحسب ابن فارس ما قيل فيه من أنه جمع إتقان العلم إلى ظرف أهل الكتابة والشعر،وأنه ممن رزق حسن التصنيف [٧] .

وقد ترك ابن فارس من المصنفات والمؤلفات العلمية ما يشهد بسمو شأنه ورفعة منزلته بين علماء عصره ، ومنها : جامع التأويل فى تفسير القرآن ، وكتاب سيرة النبى ﷺ ، وكتاب أخلاق النبى ﷺ ، وكتاب المجمل فى اللغة ، وكتاب مقاييس اللغة وكتاب دارات العرب ، وكتاب الليل والنهار ، ومقدمة فى النحو ، واختلاف النحويين ، والصاحبى ، والنيروز ، والفصيح ، والفرق ، والانتصار لثعلب ،

---

[١] ينظر:إنباه الرواة ١٢٩/١، وسير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧ ، وطبقات المفسرين ٦٠/١ ، ٦١ .

[٢] طبقات المفسرين ٦١/١ .

[٣] إنباه الرواة ١٢٩/١ ، وطبقات المفسرين ٦١/١ .

[٤] وفيات الأعيان ١١٩/١ ، وشذرات الذهب ١٣٣/٣ .

[٥] إنباه الرواة ١٣٠/١ ، وطبقات المفسرين ٦١/١ .

[٦] ينظر نباه الرواة ١٢٩/١ .

[٧] سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧ ، وطبقات المفسرين ٦١/١ .

ومتخير الألفاظ ، وغيرها [١] .

وظل ابن فارس بالرى حتى وافته منيته بها ، لا خلاف فى ذلك ، لكنهم اختلفوا فى سنة وفاته ، وأوردوا فى ذلك أقوالا عدة ، أصحها وأشهرها أن ذلك كان فى سنة (٣٩٥) هـ بالرى ، وأنه دفن بها مقابل مشهد القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى [٢] ، فرحمه الله رحمة واسعة ، ورضى عنه وأرضاه جزاء ما قدم لطلاب العلم .

أما الكتاب فهو واحد من كب التراث اللغوى الثرة النفيسة القدر فى موضوع " الفرق "،وهو كما قيل يأتى فى المرتبة الخامسة من كتب الفرق التي وصلتنا،بعد الفرق لقطرب ، والفرق للأصمعى،والفرق لثابت،والفرق لأبى حاتم السجستانى [٣] .

وقد جاء هذا الكتاب فى خمسين بابا [٤] ، أغفل ابن فارس تسمية ما يربو على نصفها ، مكتفيا بإيرادها تحت عنوان " باب " ، أو " باب آخر " .

وفى أبواب الكتاب نرى ابن فارس شأنه شأن أصحابه من مؤلفى الفرق فى أبواب كتبهم ، إذ يعقد الباب لعضو من أعضاء الجسم ، أو فعل أو صفة ، ثم يستهل الباب بالحديث عن الإنسان فيما عقد له الباب ، مردفا ذلك بالحديث عما يماثله من الحيوان والطير .

وتتسم معظم أبواب كتاب ابن فارس بالإيجاز والاقتضاب الشديدين ، وتبعا لذلك فقد جاء الكتاب شبه خال من بعض المسائل والقضايا التي حفلت بها معظم كتب الفرق الأخرى فى موضوع هذا البحث ، كالضبط ، والاستشهاد ، والحديث عن مسائل فقه اللغة واللهجات ، وكذلك ما يتعلق بمسائل النحو والتصريف وغير ذلك ، إذ لم يعرض ابن فارس لمثل ذلك إلا فى النزر اليسير من المواطن فى كتابه ، ومن ثم جاء الكتاب دون كتابى قطرب وثابت فى هذا الصدد .

---

[١] طبقات المفسرين ٦١/١ ، والأعلام للزركلى ١٩٣/١ .

[٢] ينظر إنباه الرواة ١٣٠/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٠٥/١٧ ، وطبقات المفسرين ٦١/١ .

[٣] ينظر: الفرق لقطرب ، التصدير : ص : ٦ .

[٤] كتاب الفرق لابن فارس حقق وقدم له وعلق عليه – د – رمضان عبد التواب – ط – الأولى – مكتبة الخانجى بالقاهرة – دار الرفاعى بالرياض ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .

بيد أنه ليس معنى ذلك الحط من قيمة الكتاب العلمية ، أو التقليل من شأن مؤلفه ، فقد انتظم الكتاب – على إيجازه واختصاره فى معظم أبوابه – عددا كبيرا من الأبواب التي انفرد بها ابن فارس ، دون سائر أنداده ، ممن شملهم موضوع هذا البحث ، وقد ضمنها المؤلف من الفوائد والمنافع والانفرادات ما انتفى مثله وانعدم نظيره لدى أى من قطرب أو ثابت أو أبى حاتم ، فبزهم جميعا بذلك .

وغدا الكتاب باحتوائه مثل ذلك – رغم صغر حجمه – كنزا لغويا لا غنى عنه فى فنه ، وكفاه ذلك قيمة بين تلك الكتب ، فضلا عن أن الكتاب يعد – كغيره من كتب موضوع هذا البحث – من أول ما صنف فى موضوع الفرق وأقدم ما ألف فيه ، فكان نواة لغيره من كتب اللاحقين ، ومنهجا سارت عليه فى موضوعه مصنفات الخالفين .

المبحث الأول

دراسة فى مادة الكتب الأربعة من خلال بعض الأبواب

وفى هذا المبحث أعرض بالتحليل لبعض أبـواب كتـب الفـرق الأربعـة " موضوع البحث " وذلك فى إطار منهج أسير عليه وأعتمده فى هـذا البحـث ، وهو الدرس التحليلى لما تضمنته هذه الكتب فى أبوابها من مادة علمية ، فأقـدم إجمالا لما أوردته هذه الكتب فى هذا الباب أو ذاك من مادة علمية ، ثم أقف أمام هذا المجمل من هذه المادة العلمية وقفة تفصيلية ، متناولاً إياه بالدرس والتحليل فى إطار المسلك العلمى من الشرح والمناقشة وإبداء الرأى ، معولين فى كـل ذلك على كتب اللغة ومعجماتها ومصادرها المتعددة ، مما يفضى بنا إلى تعضيد وتقرير ما أوردته كتب الفرق الأربعة ، أو يؤدى بنا إلى غير ذلك .

ثم أردفت ما سبق بوقفة حيال المسالك التي سلكها مؤلفو الفرق الأربعة فـى تلك الأبواب التي أخضعتها للدرس والتحليل ، مبينا أوجه الاتفاق والتطابق وأوجـه التمايز والتباين بينهم فى هذا الصدد ، وما تميز به البعض عن البعض ، أو بز فيه هذا ذاك ، أو انفرد به أحدهم دون سائرهم ، من شرح وتوضيح لما استغلق معناه أو استشكل فهمه من ألفاظ ، أو ضبط للمفـردات والصـيغ ، أو استشـهاد للمـذاهب والتدليل عليها ، أو عرض لمسائل لغوية متنوعة ، أو غير ذلك مما قضت به طبيعة المادة العلمية التي انتظمتها هذه الأبواب ، مبينا ما رأيته – فى نظرى – مردا لهذا التميز أو سببا لذاك القصور .

وقد وقع اختيارى على عدة أبواب لينتظمها هذا القسم من بحثى هـذا ، فكانـت موضوع هذا القسم ، وهى أبواب : الفم ، والشفة ، والأنف ، والظفر ، والثـدى ، والعرق ، والجلوس .

أما سر إيثارى هذه الأبواب دون غيرها من سائر أبواب كتب الفرق الأربعة ، فذلك أنها من تلك الأبواب التي جمعت بين الكتب الأربعة ، إذ عرضت لهـا هـذه الكتب جميعها ، وقد رأيت أنه باختيارها تكتمل صورة العمل وتتم ، ويعظم بـذلك النفع ويعم .

وسأورد هذه الأبواب – فيما يلى – مرتبة على حسب ترتيب ورودها فى كتـاب الفرق لقطرب ، باعتباره أقدم الكتب الأربعة وأسبقها زمنا .

باب الفم :

أوردت كتب الفرق أنه يقال لذلك في الإنسان:الفَم والفُم والفِم[١].

وأنه يقال لذلك في الكلاب : أشقاح [٢] .

وأنه يقال لذلك في النهر : فوهة [٣].

التعليق على الباب

* يعد هذا الباب في مجمله من أقصر الأبواب التي عرضتها كتب الفرق الأربعة فيما عرضت ، ولعل مرد ذلك أن مجمل ما عرض فيه من أشياء سمى ذلك الجزء فيها ثلاثة أشياء ، وهى – كما أسلفنا– الإنسان ، والكلاب ، والنهر .

* ذكرت كتب الفرق – كما أسلفت – للدلالة على ذلك الجزء في الإنسان عدة ألفاظ، وهى : الفَم والفُم والفِم ، بفتح الفاء وضمها وكسرها ، ومرد التعدد في ذلك تعدد اللغات واختلافها ، وهذا ما يصرح به بعض أصحاب كتب الفرق أنفسهم ، فقال أبو حاتم :" وفيه ثلاث لغات : يقال: فَم وفُم وفِم " [٤].

ويرى المعرج على كتب اللغة ومعجماتها تقريرا وتأكيدا لما أوردته كتب الفرق في ذلك وزيادة ، فقد أوردت أن فيه لغات ، فيقال : هذا فَمٌ ورأيت فماً ومررت بفَمٍ ، بفتح الفاء على كل حال، ومنهم من يضم الفاء على كل حال ، ومنهم من يكسر الفاء على كل حال ، ومنهم من يعربه في مكانين ، يقول : رأيت فَماً ، وهذا فُمٌ ، ومررت بفِمٍ [٥] .

---

[١] الفرق لقطرب ٤٥ ، والفرق لثابت ١٧/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٥ ، وينظر : الفرق لابن فارس ٥٦ .

[٢] الفرق لابن فارس ٥٦ .

[٣] السابق ذاته .

[٤] الفرق لأبى حاتم ٢٥.

[٥] ينظر في ذلك مثلا : الصحاح للجوهري "فم" ، وتهذيب وإصلاح المنطق للتبريزي ١/ ٢٦٧ تحقيق د/فوزي عبد العزيز مسعود – ط- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ م ، ومختار الصحاح "فمم" ، ولسان العرب "فمم "

ومع أن كتب اللغة ومعجماتها قد عرضت لذلك بمزيد بيان وتفصيل ، إلا أنى لم أعثر فيما بين يدي منها على عزو هذه اللغات الواردة في لفظ "فم" إلى أصحابها .

* ذكرت بعض كتب الفرق للدلالة على ذلك الجزء من الكلاب:"أشقاح"[١] ،ومفرده (شقح)، كما يستنبطه الناظر فى كتب التصريف ، وذلك كما هو فى (أشداق) و(شدق) .

وفيما يمكن عده تعضيدا لهذا الذي ذكرته بعض كتب الفرق نجد في بعض معجمات اللغة :" وأشقاح الكلاب أدبارها ، وقيل : أشداقها " [٢].

* كذا ذكرت بعض كتب الفرق للدلالة على ذلك الجزء من النهر : "فوهة" [٣] ، ويجد مطالع كتب اللغة ومعجماتها ما يؤكد هذا الذي ذكرته بعض كتب الفرق ويقرره ، فقد جاء في المجمل " الفوهة : فم النهر" [٤] ، وفى مختصر العين " والفوهة : فم النهر وفم الزقاق" [٥] ، وبمثل ذلك قال ابن الأثير [٦] ، وجاء في اللسان " وفوهة السكة والطريق والوادي والنهر :

فمه ، والجمع فوهات وفوائه " [٧] ، وبمثل ذلك قال الفيومي أيضاً [٨] .

في المنهج :

يرى الناظر في منهج الكتب الأربعة حيال تناولها هذا الباب عدة أمور :

أولها : عنون قطرب لهذا الباب بـ"باب الفم" ، وكان من المتوقع أن يكون المنضوي تحت هذا العنوان لدى قطرب قصرا على ما يتعلق بالفم ، إلا أن الأمر

---

[١] ينظر : فيما سبق :ص: ٢٠ .

[٢] المحكم "شقح" ، اللسان "شقح" .

[٣] ينظر فيما سبق :ص: ٢٠ .

[٤] المجمل لابن فارس "فوه" .

[٥] مختصر العين للزبيدي "فوه" – تحقيق – د – نور حامد الشاذلي – ط – الأولى – عالم الكتب – بيروت ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .

[٦] ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٤٨١.

[٧] اللسان "فوه" .

[٨] المصباح المنير "الفوه" ٢/ ٤٨٤ .

كان لديه على غير ذلك ، إذ ضمن هذا الباب وانضوي تحته ما يتعلق ببابين لـدى غيره من أصحاب كتب الفرق ، وهما : بـاب الفـم وبـاب الشـفة ، فلـم يفـرد قطرب"الشفة" بباب مستقل، كما فعل غيره ، وكان الأولى به ذلك ، التزامـا للدقـة وتلاشيا لما وقع فيه من زلل ولبس ، نتيجة جمعه البابين في باب واحد ، وكان مما جانب فيه قطرب الصواب نتيجة لذلك أن رأيناه يجعل "الجحفلة" لذوات الحافر فـي مقابل الفم من الإنسان ، ويجعل "المشفر" لذي الخف ، وكذا :"المقمة والمرمة " لذي الظلف في مقابل "الفم" من الإنسان . ويقول قطرب :" ويقال لمثل الفم من الإنسـان من ذوات الحافر : الجحفلة . ومن ذوى الخف : المِشْفَر . ومن ذي الظلف : المَقَمَّة والمَرَمَّة ، والمِقَمَّة والمِرمة " [١] .

وهذا الذي ذكر غير صحيح لأن هذه ألفاظ دالة على ما يقابل الشفة من الإنسان في هذه المخلوقات لا ما يقابل الفم منه ، من ثم بدا الباب لدى قطرب فيه شيء من الخلط واللبس ، نتيجة بعده عن الأولى بإفراد كل من الفم والشفة بباب مستقل ، على حين سلم غيره من أصحاب كتب الفرق مما وقع هو فيه ، ذلك أنهم فصلوا البابين ، وأفردوا كل واحد منهما بباب خاص .

ثانيها : أنه قد اختلف الشأن في جل كتب الفرق التي بين أيدينا حيال تناولها هذا الباب عن سائر ما تناولته من أبواب ، وذلك من حيث ما عرضت فيه من أشياء تسمى ذلك الجزء فيها ، إذا اقتصرت في هذا الباب على تسمية ذلك من الإنسان فحسب ، في حين أنها كانت قد درجت في غير ذلك من الأبواب على تسمية الجزء المعقود له الباب ، مبتدئة به في الإنسان – غالبا – ، مردفة إياه بأشياء أخرى من غير الإنسان تسمى ذلك الجزء فيها .

ولم يخالف في ذلك – هنا – إلا ابن فارس ، حيث زاد فى فرقه على غيره من أصحاب الفرق بما انفرد به من تسمية ذلك الجزء في "الكلاب" و"النهر" [٢].

---

[١] الفرق لقطرب ٤٦.

[٢] ينظر الفرق لابن فارس :ص ٥٦ .

ثالثها : وفيما عدا ما سبق أن أسلفناه في النقطتين السابقتين ، فقد كانت ثمة أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين كتب الفرق الأربعة في تناولها هذا الباب ، وتمثلت أوجه اتفاقها في :

* ما أوردت من ألفاظ دالة على ذلك الجزء فيما سمته منه وهو الإنسان ، وفى هذا أوردت جميعها : الفَم والفُم والفِم ، بفتح الفاء وضمها وكسرها ، فيما عدا ابن فارس الذي اكتفي بذكر لفظ"الفم" ، دون ضبط يشير إلى ما فيه من لغات .

* العناية بالاستشهاد الشعري والاهتمام به ، تدليلا على ما يذهب إليه أصحابها ، وإن كان ذلك في هذه الكتب بنسب متفاوتة ،ورأيت أصحاب الفرق في ذلك متراوحين بين مكثر من الاستشهاد ومعتدل ومقل ، ويأتي على رأسهم في هذا الصدد ثابت الذي أورد في هذا الباب

خمسة شواهد [١] ثم يأتي من بعده أبو حاتم وقد أورد أربعة شواهد [٢] ، ثم يأتي قطرب وقد أورد شاهدين [٣] ، وفى النهاية يأتى ابن فارس موردا لشاهد واحد [٤] ، ومما يستأنس به فى ذلك هنا .

قول الشاعر : يَفْتَحُ للضَّغْم فَماً لَهِمّــا

عن سُبُك كأنَّ فيه السَّمَّا [٥]

شاهدا على الفتح في لفظ "الفم" ، كلغة من اللغات الثلاث التي جاء عليها .

وقول الشاعر :

عجبت هنيدة أن رأت ذا رُتَّة وفما به قصَم وجلدا أسودا [٦]

شاهدا على الضم في لفظ"الفم" ، كلغة من اللغات الثلاث التي جاء عليها .

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ١٧/١ – ١٨ .

[٢] ينظر : الفرق لأبى حاتم ٢٥ – ٢٦.

[٣] ينظر : الفرق لقطرب ٤٦ – ٤٧.

[٤] ينظر : الفرق لابن فارس ٥٦.

[٥] ينظر : الفرق لقطرب ٤٦ ، والفرق لثابت ١٧/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٥ .

[٦] ينظر : الفرق لقطرب ٤٦ ، والفرق لثابت ١/ ١٧.

قول رؤبة :

كالحوتِ لا يَرْويه شيء يَلْهَمُهُ

يُصبحُ ظمآنَ وفى البحر فَمُهْ [١]

شاهدا على جواز استعمال الفم لكل شيء .

أما عن أوجه اختلافها وتمايزها ، فكان أبرزها :

* النقل عن العلماء والأخذ عنهم ، إذ نجد لذلك صداه وأثره في معظم كتب الفرق في تناولها لهذا الباب ، كالفرق لقطرب والفرق لثابت ، إذ يرويان ما ذكر عن يونس بن حبيب من جواز أن يقال : فم لكل شيء من الطير وغيره [٢] . ومما لمسته من ذلك لدى ابن فارس قوله:" وذكر ناس أن أفواه الكلاب : أشقاح وأنشد :

.....

وطعن مثل أشقاح الكلاب" [٣]

وعلى الجانب الآخر نجد الفرق لأبى حاتم وقد خلا من مثل ذلك خلوا تاما .

* الاهتمام ببعض مسائل النحو والتصريف ، فهم يعرضون للفظ"فم" حال إضافته وحال إفراده ، مبينين أنه يجوز فيه حال الإضافة "فم" و"فو" ،فيقال : هذا فم زيد ، وهذا فو زيد ولا يجوز فيه ذلك حال الإفراد ، وإنما يتعين أن يقال :"فم" ، فيقال:رأيت لك فما حسنا،ولا يقال:فاً حسنا، وهذا كله في غير الشعر ،أما في الشعر فلأنه موضع اضطرار فيجوز فيه مالا يجوز في غيره.يقول أبو حاتم :" ويقال : هذا فم زيد ، وهذا فو زيد ، ورأيت فا زيد ، ووضعت الشيئ في فى زيد . فإذا أضفت لم تبال أيهما جئت به ، وإذا لم تضف ، وأفردت ، لم يكن إلا فم ، نحو قولك : رأيت لك فما حسنا ، ولا يقال : فاً حَسَنا ، وهذا فِيً لا فوك فما حسنا ، إلا أنه قد جاء في الشعر ، وليس كل ما يجوز في الشعر يجوز فى الكلام ، لأن الشعر موضع اضطرار . قال العجاج :

---

[١] ينظر : والفرق لثابت ١٨/١ ، الفرق لأبى حاتم ٢٥ .

[٢] ينظر : الفرق لقطرب ٤٦ ، والفرق لثابت ١٨/١.

[٣] الفرق لابن فارس ٥٦.

خالط من سلمى خياشيم وفاَ" [١]

وبمثل ذلك قال ثابت أيضاً ويتقارب نص ثابت في ذلك ونص أبى حاتم تقاربا شديدا ، حتى إن النصين ليوشكان على التطابق التام ، فيكاد يكون النص هنا وهناك هو هو بعينه [٢] ، مما يعد مسوغا لعد ذلك ضمن تأثر العلماء ومنهم أصحاب الفرق بعضهم ببعض، وهو ما أشرت إليه في النقطة السابقة .

* العناية بتجلية ما غمضت دلالته أو استعصى فهمه من ألفاظ ، وفى ذلك رأيت بعض كتب الفرق ، كالفرق لثابت والفرق لأبى حاتم تعنى بذلك وتهتم به اهتماما كبيرا ، ومما جاء من ذلك فيها تفسيرهم في بعض شواهدهم الشعرية : الضغم بالعض ، واللهم بالواسع الذي يلتهم كل شيئ ويبتلعه ، وتفغر بتفتح [٣] .

وعلى الجانب الآخر خلا كتابا الفرق لقطرب وابن فارس في هذا الباب من مثل ذلك خلوا تاماً .

ومما سبق عرضه يتقرر لدى أنه كانت هناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف في منهج كتب الفرق الأربعة حيال تناولها هذا الباب.

باب الشفة :

أوردت كتب الفرق أن يقال لذلك في الإنسان : الشفة [٤].

وأنه يقال لذلك في ذوات الحافر : الجحفلة [٥] .

وأنه يقال لذلك في ذوات الظلف : المِقَمَّة والمِرَمَّة والمَقَمَّة والمَرَمَّة ، بفتح الميم وكسرها فيهما معاً [٦] .

وأنه يقال لذلك في السباع : الخطم والخرطوم [٧] .

---

[١] الفرق لأبى حاتم ٢٦.

[٢] ينظر الفرق لثابت ١٨/١.

[٣] ينظر : الفرق لثابت ١/ ١٧ – ١٨ ، والفرق لأبى حاتم ٢٥ .

[٤] ينظر : الفرق لثابت ١٨/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٦ ، والفرق لابن فارس ٥١.

[٥] تنظر : السابقة ذاتها

[٦] تنظر : السابقة ذاتها .

[٧] ينظر : والفرق لثابت ١٩/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٦ .

وأنه يقال لذلك في ذي الجناح : المنقار والمنسر والمحجن [١].

وأنه يقال لذلك في البعير : المشفر [٢] .

وانفرد بعضها بما ذكر من أنه يقال لذلك في الذباب : الذَّقْط[٣].

التعليق على الباب

يتقرر لمتصفح كتب الفرق الأربعة التي بين أيدينا في تناولها هذا الباب ما يلي :

* ذكرت كتب الفرق – كما أسلفت – للدلالة على ذلك الجزء في الإنسان"الشفة" ، ويقرر هذا الذي ذكرته كتب الفرق ما أوردته كتب اللغة ومعجماتها، مما أراه تعضيدا لذلك ، ففي فقه اللغة للثعالبي وجدته قد جعل "الشفة" دالا على ذلك الجزء من الإنسان في الفصل الذي عقده لتقسيم الشفاه [٤] . وفى معجمات اللغة وجدت في اللسان "الشفتان من الإنسان : طبقا الفم ، الواحدة شفة ..... قال ابن برى : الشفة للإنسان ، وقد تستعار للفرس ....." [٥] ، وفى المصباح " ولا تكون الشفة إلا من الإنسان " [٦] ، وفى القاموس المحيط " وشفتا الإنسان طبقا فمه الواحدة شفهة ....." [٧] .

* ذكرت كتب الفرق للدلالة على ذلك الجزء في ذوات الحافر "الجحفلة" [٨] ، ويعضد هذا ما ذكره الثعالبي في فقه اللغة ، حيث جعل "الجحفلة" للفرس في مقابل "الشفة " للإنسان ، وذلك في الفصل الذي عقده لتقسيم الشفاه [٩] . وكذا قول الشيخ

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ١٩/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٦ ، والفرق لابن فارس ٥١.

[٢] ينظر : الفرق لثابت ١٨/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٦ ، والفرق لابن فارس ٥١.

[٣] ينظر : الفرق لابن فارس : ٥١.

[٤] ينظر : فقه اللغة للثعالبي ١٠٢.

[٥] اللسان "شفه" .

[٦] المصباح المنير "الشفة " .

[٧] القاموس المحيط "شفهه" .

[٨] ينظر فيما سبق :ص: ٢٥.

[٩] ينظر : فقه اللغة ١٠٢.

عيسي الربعي :" والجحافل للخيل هي الشفاة للناس ، يقال جحفلة الفرس ، والجحفلة لكل ذي حافر من الفرس والبغل والحمار " [١] .

ويرى المعرج على معجمات اللغة زيادة تعضيد وتقرير لهذا الذي أسلفت ، ففي مختصر العين " وجحفلة الفرس : ما يتناول به العلف " [٢] ، وفى مختار الصحاح " والجحفلة للحافر كالشفة للإنسان " [٣]. ويقول ابن منظور :" وجحفلة الدابة : ما يتناول به العلف ، وقيل : الجحفلة من الخيل والحمر والبغال والحافر بمنزلة الشفة من الإنسان والمشفر للبعير ....." [٤] ، وفى القاموس المحيط ذكر الفيروز أبادي مثل ذلك أيضاً " [٥].

* ذكرت كتب الفرق للدلالة على ذلك في ذوات الظلف :" المِقَمَة والمَقَمة " ، بكسر الميم وفتحها ، وكذا " المِرَمة والمَرَمة " ، بكسر الميم وفتحها أيضاً [٦] . والكسر والفتح في ذلك لاختلاف لغات العرب وتعددها ، وقد نص على ذلك ، حيث روى عن الأصمعي "يقال : مِقَمَّة ومِرَمَّة لفم الشاة ، وقال : ومن العرب من يقول : مَقَمَّة ومَرَمَّة " [٧] ، ولم أعثر فيما بين يدي من كتب اللغة ومصادرها المتعددة على عزو أي من الكسر أو الفتح إلى قبيلة بعينها .

وإطلاق المقمة والمرمة واستعمالها في الدلالة على ذلك الجزء من ذوات الظلف له في كتب اللغة ومصادرها المتعددة ما يقرره ويعضده،ففي فقه اللغة وجدت الثعالبي في الفصل الذي عقده لتقسيم الشفاه يجعل المقمة للثور والمرمة للشاة في مقابل الشفة للإنسان [٨] ، وكلاهما : الثور والشاة من ذوات الظلف . وكذلك يذكر

---

[١] كتاب نظام الغريب في اللغة للشيخ عيسي الربعي ١١٩.

[٢] مختصر العين للزبيدي "جحفل .

[٣] مختار الصحاح للرازى "جحفل" .

[٤] اللسان "جحفل" .

[٥] ينظر : القاموس المحيط "جحفل" .

[٦] ينظر فيما سبق :ص: ٢٥ .

[٧] اللسان : "قمم" ، وكذا اللسان "رمم" .

[٨] ينظر : فقه اللغة للثعالبي ١٠٢.

الربعي أن المرمة والمقمة للغنم كالشفاه للناس [١] ، والغنم كما هو معروف من ذوات الظلف .

وكذلك يرى المعرج على معجمات اللغة زيادة تعضيد وتقرير لما أسلفت ، ففي مختصر العين " والمقمة : مرمة الشاة ، وهو مثل الجحفلة من الفرس " [٢] ، وفي المحكم " والمِقمة والمَقمة : الشفة ، وقيل : هي من ذوات الظلف خاصة ، سميت بذلك لأنها تقتم به ما تأكله : أي تطلبه " [٣] ، كما أورد ابن منظور فيما يعد تعضيدا لما نحن بصدده " والمرمة بالكسر : شفة البقرة وكل ذات ظلف ، لأنها بها تأكل ، والمرمة بالفتح ، لغة فيه ، أبو العباس : هي الشفة من الإنسان ، ومن الظلف المرمة والمقمة ...." [٤] .

* وكـذا ذكرت كتب الفـرق للدلالة على ذلك الجزء في ذي الجناح:"المنقار والمنســر والمحجن " [٥] ، وفى ذلك ترى في بعض كتب الفرق إجمالا للقول ، إذ يذكر أصحابها : المحجن والمنقار والمنسر جميعها للدلالة على ذلك الجزء في الطائر أو ذي الجناح، دون تفريق بين كونه من الجوارح أو من غير الجوارح [٦] ، على حين تجد في بعضها الآخر توضيحا وتفصيلا للقول ، إذ تخص الجارح من الطير بالمنسر [٧] والمنقار [٨] ، وتخص غير الجارح بالمنقار [٩] والمحجن [١٠] .

وعلى أي من إجمال القول أو تفصيله فإنك تجد في كتب اللغة ومصادرها لهذا

---

[١] ينظر : كتاب نظام الغريب في اللغة ١١٩ .

[٢] مختصر العين للزبيدي "قمم" .

[٣] المحكم لابن سيده "قمم" .

[٤] اللسان "رمم" .

[٥] ينظر فيما سبق :ص: ٢٥ .

[٦] ينظر : الفرق لقطرب ٤٦ ، والفرق لأبى حاتم ٢٦.

[٧] ينظر : الفرق لثابت ١٩/١ ، والفرق لابن فارس ٥١.

[٨] ينظر : الفرق لثابت ١٩/١.

[٩] ينظر : الفرق لثابت ١٩/١ ، والفرق لابن فارس ٥١.

[١٠] ينظر : الفرق لثابت ١٩/١.

الذي أسلفت ذكره عن كتب الفرق تعضيدا وتقريرا، إذ تجد الثعالبي يجعل "المنسر" للجارح ، والمنقار للطائر في مقابل الشفة للإنسان ، وذلك في الفصل الذي عقده لتقسيم الشفاه [١] ، وكذا تجد الربعي يجعل المنقار لبغاث الطير ، والمنسر لسباعها في مقابل الشفاه للناس [٢].

وإذا ما وليت وجهي شطر معجمات اللغة فأنى أرى زيادة تقرير وتأكيد لما ذكرت ،ففي الصحاح " والمنسر بكسر الميم لسباع الطير بمنزلة المنقار لغيرها "[٣]، وبمثله قال الرازي [٤]، ويقول الفيومي :" المنسر من الطائر الجارح مثل المنقار لغير الجارح وفيه اللغتان " [٥] ، وكذا تذكر بعض كتب الغريب في هذا الصدد أن " المنسر للجوارح كالمنقار للطائر" [٦] .

* وقد ذكرت كتب الفرق أيضاً للدلالة على ذلك الجزء في البعير: "المشفر" [٧] ، وهذا الذي أوردته كتب الفرق له في كتب اللغة ومصادرها المتعددة ما يؤكده ويؤيده فقد خص الثعالبي البعير بالمشفر في مقابل تخصيصه الإنسان بالشفة ، وذلك فيما عقده لتقسيم الشفاه [٨] . ويقاربه صنيع الربعي الذي جعل المشفر لذات الخف بمنزلة الشفاه للناس ، وإن كان الربعي قد عمم في ذلك ولم يقصر المشفر على البعير أو ذوات الخف فحسب ، بل جعله كذلك لذوات الظلف من البقر والغنم، ومن الوحش من كل ذي ظلف [٩].

وإذا ما تركت الثعالبي والربعي إلى معجمات اللغة أرى الجوهري يذكر فـــي

---

[١] ينظر : فقه اللغة للثعالبي ١٠٢.

[٢] ينظر : كتاب نظام الغريب في اللغة ١١٩.

[٣] الصحاح للجوهري "نسر" .

[٤] ينظر : مختار الصحاح "نسر" .

[٥] المصباح المنير "النَّسر" ٢/ ٦٠٣.

[٦] ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥/ ٤٧ .

[٧] ينظر : فيما سبق :ص: ٢٥ .

[٨] ينظر : فقه اللغة للثعالبي ١٠٢.

[٩] ينظر : كتاب نظام الغريب في اللغة ١١٩.

الصحاح أن المشفر من البعير كالجحفلة من الفرس [١] ، ويقول ابن سيده : "والمِشْفَر والمَشْفَر للبعير :كالشفة للإنسان ، وقد يقال مشافر للإنسان على الاستعارة ، وقال اللحياني: إنه لعظيم المشافر ، يقال ذلك في الناس والإبل " [٢]، ولم يكن الأمر في ذكر ذلك بين المعجميين قصرا على ما أوردت فحسب، فقد ذكر مثله غيرهم أيضاً، كابن فارس [٣] ، والرازي [٤] والفيومي [٥].

ولا يفوتني في هذا المقام أن أبين أنه يتقرر لمطالع معجمات اللغة فضلا عن اشتمالها على تعضيد وتأكيد ما ذكرته كتب الفرق فيما نحن بصدده أمر آخر ، وهو أن استعمال "المشفر" في الدلالة على ذلك الجزء من البعير أصل ، واستعماله في غير البعير كالإنسان أو الفرس إنما هو على سبيل الاستعارة ، ويتساوق ذلك وإشارة بعض أصحاب كتب الفرق إلى جواز استعمال بعض هذه الألفاظ وإقامة بعضها مقام بعض ويتطابق معه .

* انفراد بعض أصحاب كتب الفرق بذكر "الذَّقط" للدلالة على ذلك الجزء من الذباب إذ انفرد بذلك ابن فارس ولم يورده غيره من سائر أصحاب الفرق [٦] . ولم أعثر فيما بين يدي من مصادر لغوية متعددة على تعضيد لقول ابن فارس ، أو حتى على ما يمكن عده تعضيدا له ، وتمثل كل ما عثرت عليه في هذا الصدد في بعض الاستعمالات اللغوية ، مما تضمنته بطون بعض معجماتنا اللغوية ، ومؤداه أن "الذقط" لفظ دال على سفاد الطائر ، ومنه الذباب ، أو هو نوع من الذباب ، فيقال : ذقط الطائر أنثاه يذقطها ذقطا ، إذا سفدها ... والذاقط : الذباب الكثير السفاد [٧].

---

[١] ينظر : الصحاح "شفر" .

[٢] المحكم لابن سيده "شفر" .

[٣] ينظر : مجمل اللغة "شفر" .

[٤] ينظر : مختار الصحاح "شفر" .

[٥] ينظر : المصباح المنير "شفر" .

[٦] ينظر : الفرق لابن فارس : ٥١.

[٧] ينظر : المحكم لابن سيده "ذقط" ، والقاموس المحيط "ذقط".

ولعل من السائغ قوله هنا أن ما أورده ابن فارس في ذلك إنما هو من انفراداته التي انفرد بها دون سائر أصحاب كتب الفرق وغيرهم من العلماء .

في المنهج:

يرى الناظر في منهج الكتب الأربعة حيال تناولها هذا الباب عدة أمور:

* أولها : لم يفرد قطرب الشفة بباب مستقل ، وكان الأولي به ذلك كما فعل غيره من أصحاب كتب الفرق ، ولكنى وجدته يضمِّن ما عنون له بباب الفم ما ينضوي تحت باب الشفة ، ومن ثم جانب الصواب كثيراً ، إذ جعل الدال على الشفة في ذوات الحافر ، وذوى الخف ، وذي الظلف ، وذي البراثن ، وذي الجناح في مقابل الدال على الفم من الإنسان ، وما ذلك إلا لجمعه البابين في باب واحد،وقد تناولت ذلك في باب الفم بماأغنى عن ذكره هنا

* ثانيهما : أنه كانت ثمة نقاط اتفاق ونقاط اختلاف بين الكتب الأربعة في تناولها هذا الباب وتمثلت أوجه اتفاقها فيما يأتي :

– في بدئها بتسمية ذلك الجزء من الإنسان ، إذ صدر هذا الباب في الكتب الثلاثة بعرض الدال على ذلك في الإنسان ، واتفقت جميعها في اللفظ الدال على ذلك ، وهو "الشفة" .

– العناية ببعض مسائل النحو والتصريف ، وإن كان ذلك بتفاوت بينها كثرة وقلة ، ومما يستأنس به في هذا المقام ما رأيته من عرض للفظ وبيان تثنيته وجمعه ، فالشفة تثنى على "شفتين" وتجمع على "شفاه" [١]،والمشفر يثنى على "مشفرين" ويجمع على"مشافر" ، والجحفلة تثنى على"جحفلتين" وتجمع على"جحافل"[٢]، والمنقار يجمع على "مناقير"، والمحجن يجمع على "محاجن"، ويجمع الأحجن على "حُجْن" [٣]

وفى هذا الصدد نرى عناية ثابت بتفصيل القول في "الشفة" ، وذكره أنه كان

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ١٨/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٦ ، والفرق لابن فارس ٥١.

[٢] ينظر : الفرق لثابت ١٨/١ ، الفرق لأبى حاتم ٢٦

[٣] ينظر : الفرق لثابت ١٩/١.

ينبغي أن تكون "شَفْهَة" ، مدللا على ذلك بتصغيرها على "شفيهة" [١] ، والتصغير – كما هو معروف – مما ترد فيه الأشياء إلى أصولها .

– العناية بإيراد الشواهد الشعرية تدليلا على ما يذهب إليه أصحاب هذه الكتب ، وإن كان ذلك بتفاوت بينها كثرة وقلة ، إذ ترى أصحاب الفرق في ذلك متراوحين بين مكثر من الاستشهاد ومقل ، ويأتي على رأسهم في هذا الصدد ثابت الذي أورد في هذا الباب عشرة شواهد ، ثم يأتي من بعده أبو حاتم الذي أورد شاهدين ، ثم يأتي قطرب وابن فارس ولكل منهما شاهد واحد ، وفى ذلك تورد هذه الكتب قول أبى دُواد الإيادى :

فبِتْنا عــراةً لــدى مُهــــرِنا نُنَــزِّعُ من شَفَتَيْهِ الصَّفَـــــارا

وقول الحطيئة :

قَرَوْا جارك العَيْمَانَ لمَّا جَفَوْتَهُ وقَلَّصَ عن بَرْد الشراب مشافرهُ

شاهدين على ما ذكره بعض أصحاب كتب الفرق من جواز إقامة بعض ألفاظ هذا الباب مقام بعض[٢] ، ففي بيت أبى دُواد جعل للفرس شفتين على سبيل الاستعارة ، لأن الشفة إنما تكون للإنسان، وفى بيت الحطيئة جعل للإنسان مشافر على سبيل الاستعارة ، لأن المشفر إنما يكون للبعير أو لذوات الخف .

وتورد قول عدي بن زيد :

شَوْذَنيقٍ خاضبٍ أظفاره أَحْجَن العُرنين لم يُخْطِئ نظارِى

شاهدا على أن المحجن والأحجن هو كل معقوف للطائر وغيره [٣].

وكذا تورد قول بشر :

يُفَلِّجْنَ الشَّفَاهَ عَنْ أقْحُوانٍ جَلاَهُ غِبَّ سَارِيَة قِطَارُ

شاهدا على جمع "شفة" على "شفاه" [٤].

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ١٨/١.

[٢] ينظر : الفرق لثابت ٢٠/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٦ – ٢٧ .

[٣] ينظر : الفرق لثابت ١٩/١.

[٤] ينظر : الفرق لابن فارس ٥١.

إلى غير ذلك من الشواهد الشعرية التي تضمنتها بطون كتب الفرق ، أوردها أصحاب هذه الكتب تدليلا على رأى أو مذهب معين .

أما عن أوجه تمايز هذه الكتب وتباينها ، فقد رأيته متمثلا في التالي:

– تباينها في مضمون ما عرضت له من أشياء تسمى ذلك الجزء فيها ، و في ذلك ترى شبه اتفاق بين ثابت و أبى حاتم في هذا الصدد ، إذ عرضا لتسمية "الشفة" في :الإنسان ، وذوات الحافر ، وذوات الظلف ، وذي الجناح ، والبعير ، وباينهم في ذلك ابن فارس بانفراده بتسمية ذلك الجزء في الذباب ، حيث ذكر" الذقط" دالا على هذا الجزء من الذباب ، وهو ما لم يذكره غيره من أصحاب الفرق .

– النقل عن العلماء والأخذ عنهم ، فلم يكن ذلك على درجة واحدة متساوية في كتب الفرق التي بين أيدينا ، حيث رأيت لذلك صدى واضحاً في بعض هذه الكتب ، كالفرق لثابت وأبى حاتم ، فهاهو ذا ثابت نرى في كتابه " وحكى لي أبو نصر عن الأصمعي وغيره من العلماء : المَرِمَّة والمَقِّمة بالفتح أيضاً . وأنكرها ابن الأعرابي " [١]، وفيه أيضاً " وقال ابن الأعرابي : زَنْجِيّ بالفتح وغيره يقول بكسر وفتح " [٢] ، وها هو ذا أبو حاتم الذى نرى في كتابه " وسألت الأصمعي فأبى إلا الكسر :مِقِمَّة ومِرِمَّة "،كما نرى فيه "وسمعت الفتح من غير الأصمعي" [٣] .

وعلى الجانب الآخر لم أجد لمثل ذلك أي صدى لدى قطرب أو ابن فارس ، وإنما خلا كتاباهما من ذلك خلواً تاماً .

– تباينها في عنايتها بشرح وتوضيح معاني بعض الألفاظ ، سواء تلك التي تتعلق بالموضوع المعقود له الباب تعلقا مباشرا ، أو غيرها مما تضمنته شواهدها الشعرية ، وفى ذلك رأيت ثابتا يعني بذلك عناية كبيرة ، ويأتي من بعده أبو حاتم مهتما بذلك معتنيا به ، ومن ذلك لدى ثابت تفسيره المحجن والأحجن بأنه كل معقوف للطائر

---

[١] الفرق لثابت ١٩/١.

[٢] الفرق لثابت ٢١/١.

[٣] الفرق لأبى حاتم ٢٦.

وغيره [١]. وتفسيره لفظي "عراة" و" الصفارا " الواردين في بيت أبى دُوادٍ الذي أسلفناه [٢] بـــ " مؤتزرين متهيئين " و" يبيس البُهمى" على الترتيب [٣] .وتفسيره "العيمان" الوارد في بيت الحطيئة الذي أسلفناه [٤] بـــ "الذي يشتهى اللبن ، والعيمة في اللبن مثل القرم في اللحم . يقال : عِمْتُ إلى اللبن وقرمت إلى اللحم" [٥].

ووجدت من ذلك لدى أبى حاتم قوله في توضيح معني بيت الحطيئة : " وقَرَوْا : من القرى ، أي أطعموه وسقوه . وقَلَّص : يعنى أنه كان في شتاء قد برد فيه الماء فتقلصت شفتاه عن برد الماء " [٦].

وفى المقابل لم أجد لمثل ذلك أي صدى في كتابي الفرق لقطرب وابن فارس ، اللذين أغفلا ذلك إغفالاً تاماً ، ومن ثم خلا كتاباهما منه خلواً تماماً .

وبعد هذا الذي أسلفت يتقرر أنه كانت هناك أوجه تطابق واتفاق وأوجه تباين واختلاف في منهج كتب الفرق التي بين أيدينا حيال تناولها هذا الباب .

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ١/١٩.

[٢] ينظر : فيما سبق :ص: ٣١ .

[٣] ينظر : الفرق لثابت ١/٢٠.

[٤] ينظر : فيما سبق :ص: ٣١ .

[٥] ينظر : الفرق لثابت ١/٢٠.

[٦] الفرق لأبى حاتم ٢٧.

باب الأنف :

* أوردت كتب الفرق الأربعة التي بين أيدينا لذلك في الإنسان أسماء عدة ، وهى : الأنف والمَرْسِنْ [١] ، والعِرْنين [٢] ، والمَعْطِس [٣] ، والخَطْم والخرطوم [٤] ، وزاد ثابت فيما ذكر من أسماء ذلك أيضاً : مَرْغَم ومَرْغِم ، والراعف [٥] .

* وأوردت لذلك في الدواب : المَرْسِنْ [٦] وخصه ابن فارس بذي الحافر [٧] ، وهو من الدواب .

*وأوردت لذلك في ذي الخف:الخطم والخرطوم[٨]،وجعل بعضها ذلك في السباع [٩]

* وأوردت لذلك في ذي الحافر:النُّخَرَة ، فالنخرة أنف الفرس والحمار [١٠].

* وأوردت لذلك في ذي البراثن:الهَرْثمة،فيقال: هرثمة الكلب [١١].

* وأوردت لذلك في الخنزير : الفنطسية [١٢] ، والقبِّيعة [١٣].

---

[١] ينظر : الفرق لقطرب ٤٧ تحقيق د/ خليل إبراهيم العطية – ط – الأولى – الثقافة الدينية – القاهرة ١٩٨٧، والفرق لثابت بن أبى ثابت ٢١، ٢٢ تحقيق – د/ حاتم صالح الضامن – ط – الثانية – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م ، والفرق لأبى حاتم السجستانى ٢٧ تحقيق د/ حاتم صالح الضامن – ط – عالم الكتب ، والفرق لابن فارس ٥٥ تحقيق د/ رمضان عبد التواب – ط– الأولى الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

[٢] ينظر : الفرق لقطرب ٤٧ ، والفرق لثابت ٢٢ ، والفرق لابن فارس ٥٥.

[٣] ينظر : الفرق لثابت ٢٢ ، والفرق للسجستانى ٢٧.

[٤] ينظر : الفرق لقطرب ٤٧ ، والفرق لثابت ٢٢.

[٥] ينظر الفرق لثابت ٢١، ٢٢.

[٦] ينظر : الفرق لثابت ٢٢ ، والفرق للسجستانى ٢٧ .

[٧] ينظر : الفرق لابن فارس ٥٥.

[٨] ينظر : الفرق لقطرب ٤٨ ، والفرق لابن فارس ٥٥.

[٩] ينظر : الفرق لثابت ٢٢ ، الفرق للسجستانى ٢٧ .

[١٠] ينظر : الفرق لقطرب ٤٧ ، والفرق لثابت ٢٢.

[١١] ينظر : الفرق لقطرب ٤٨ ، والفرق لثابت ٢٣.

[١٢] ينظر : الفرق لقطرب ٤٨ ،والفرق لثابت ٢٣ ،والفرق للسجستانى ٢٧ ،والفرق لابن فارس ٥٦.

[١٣] ينظر: الفرق لقطرب ٤٨.

* و أوردت بعض كتب الفرق لذلك في ذي الجناح أو الطائر :القرطمتان أو القرطمة [1] .

التعليق على الباب :

وتعليقا على ما أسلفت مما أوردته كتب الفرق في هذا الباب أقول : إن المتصفح لكتب الفرق وما ذكرته في هذا الصدد يتضح له ما يلي :

* أن الكتب الأربعة لم تكن على درجة سواء فيما عرضت من أشياء تعرض للأسماء الدالة على ذلك العضو فيها ، إذا اتسم بعضها باتساع وشمول المضمون ، فأكثر من عرض المخلوقات ، مبينا الاسم أو الأسماء الدالة على ذلك العضو فيها ، وذلك ما رأيته واضحاً جلياً لدى قطرب وثابت بن أبى ثابت .

على حين اتسم البعض الآخر بالقلة والاختصار ، فجاء عرضه في هذا الصدد قليلا ، وذلك ما لمسته في الفرق لأبى حاتم وابن فارس ، فما عرض فيهما في هذا الشأن قليل إذا ما قورن بما أورده قطرب وثابت في فرقيهما ، ومن ثم انفرد البعض بزيادات ، لم ترد لدى البعض الآخر .

* كذلك يلمس التباين – فضلاً عما سبق – فيما تورد هذه الكتب من أسماء دالة على هذا العضو ، إذ تفاوت عدد الأسماء الدالة على العضو الواحد بين كتاب وآخر ، ففيما وجدت ثابتا يورد ثمانية أسماء تدل على أنف الإنسان مثلاً ، رأيت قطربا يورد في ذلك خمسة أسماء ، ويورد أبو حاتم السجستانى في ذلك ثلاثة أسماء ، بينما يقتصر ابن فارس في هذا الصدد على ذكر اسمين فقط هما : الأنف والعرنين .

* تعددت الأسماء الدالة على الأنف لدى المخلوقات المتباينة التي عرض لها العلماء وتوالت ، فيما يشبه ترادفها ، ولكن الناظر في هذه الأسماء يرى إنها ليست على درجة واحدة في الدلالة على ذلك العضو ، ولنأخذ مثالا على ذلك : الأسماء الدالة على أنف الإنسان، إذ ليست جميعها على درجة واحدة في دلالتها ، حيث يلحظ في كل اسم منها ملحظا ليس في سائرها .

---

[1] ينظر : الفرق لقطرب ٤٨ ، والفرق لابن فارس ٥٦ .

ويبدو أن الأصل في الدلالة على ذلك العضو من الألفاظ السابق عرضها هو لفظ " الأنف" ، ودلالة ذلك بدء جميع العلماء به في معرض ذكر الألفاظ الدالة على ذلك العضو من الإنسان . فضلا عن أني وجدت الثعالبي في كتابه فقه اللغة قد خص الأنف بالإنسان ، فقال في تقسيم الأنوف : " أنف الإنسان " [١] .

أما إطلاق غير لفظ "الأنف" للدلالة على ذلك العضو من الإنسان ، فذلك لملاحظ واعتبارات أخرى ، فتسميته " المَرْسِن " إنما هو على سبيل التشبيه ، لأن المرسن اسم دال على ذلك العضو في الدواب ، وقد نص أصحاب كتب الفرق أنفسهم على ذلك ، حيث ذكروا أن أصل "المرسن" في الدواب ، وهو موضع الرسن أي الحبل ، فاستعمال ذلك في الدلالة على أنف الإنسان على سبيل الاستعارة وتشبيه ذلك العضو في الإنسان بمقابله في الحيوان .

ومما يزيد ذلك تعضيداً وتوضيحاً ما ذكرته معجمات اللغة من أن المرسن أي الحبل ، وأن المرسِن والمرسَن هو الذي يقع عليه الرَسن من أنف الناقة ، وتذكر في معناه الأنف ، وأن أصله في ذوات الحافر ، ثم كثر حتى قيل مرسن الإنسان ، واستعمل فيه [٢] ، وتسميته "عرنين" من باب تسمية الكل باسم الجزء ، يدلك على ذلك ما ذكرته كتب الفرق ذاتها ، فقد أورد ثابت عن أبي زيد أن العرنين : ما صلب من العظم [٣] ، وفي هذا الصدد تذكر معجمات اللغة أيضاً ما يعضد هذا ، وذلك حيث تذكر أن عرنين الأنف أوله، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين ، وهو موضع الشمم [٤] .

وتسميته "المَعْطِس" ، فذلك لملحظ جديد ، وهو أنه موضع خروج العطاس ، وهذا ما تؤكده المصادر المختلفة ، حيث تذكر في تعليل تسمية الأنف بالمعطس أن

---

[١] فقه اللغة وسر العربية للثعالبي : ١٠١ – ط- دار الكتب العلمية – بيروت . دون تاريخ .

[٢] ينظر : مجمل اللغة لابن فارس "رسن" والصحاح للجوهري "رسن" .

[٣] ينظر : الفرق لثابت ٢٢ . وينظر " اللسان "عرن" .

[٤] ينظر : مختار الصحاح للرازي "عرن" ، ولسان العرب لابن منظور "عرن" ، والمصباح المنير للفيومي "عرنة" ٤٠٦/٢.

العطاس منه يخرج [١] ، والمعطس بهذا الملحظ ليس خاصا بالإنسان ، إذ إن العطاس كما يصدر عن الإنسان يصدر عن الحيوان .

وأما تسميته "الخطم" ، فذلك على سبيل التشبيه ، فالمخطم – كما يتبين لمطالع معجمات اللغة – اسم دال على ذلك العضو في الدواب ، وسمى بذلك لأنه موضع خطامها ، وهو الحبل الذي به تنقاد ، فالمخطم في الدابة ما يقع عليه خطامها أو زمامها ، وسمى به ذلك العضو في الإنسان إلحاقا له بالحيوان ، جاء في معجمات اللغة أن "الخطم من كل دابة : مقدم أنفها وفمها ..... وأصل الخطم في السباع مقاديم أنوفها وأفواهها ، فاستعارها للناس " [٢] .

وأما تسميته "الخرطوم" ، فهو إما أن يكون من باب تسمية الكل باسم الجزء ، وذلك تعويلا على ما تذكره بعض معجمات اللغة من أن " الخرطوم" : مقدم الأنف [٣] . أو أن يكون الشأن في ذلك شأن تسميته بالخطم ، فاستعار الخرطوم من السباع للإنسان ، ويعضد ذلك ما ذكره الهروى في الغريبين ، حيث ذكر أن :" الأصل فيه للسباع ثم استعير " [٤] ، ويقاربه قول الراغب :" والخرطوم أنف الفيل ، فسُمِّى أنفه خرطوما استقباحاً له " [٥] .

ويبدو أن الأنف لا يسمى خرطوما إلا في مقام الذم ، وبذلك جاء القرآن الكريم حيث قال رب العزة جل جلاله " سنسمه على الخرطوم " [٦] ، ويقول ابن سيده فيما

---

[١] ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير "عطس" ٣/ ٢٥٧ تحقيق / طاهر أحمد الزاوى و محمود محمد الطناحى ط – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – لبنان – دون تاريخ .

[٢] اللسان "خطم" ، وينظر : المصباح المنير "الخطم " ١/ ١٧٤ .

[٣] ينظر : اللسان "خرطم" .

[٤] الغريبين للهروى ٢/ ٥٤٥ تحقيق ودراسة / أحمد فريد المزيدى –ط – الأولى المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

[٥] المفردات في غريب القرآن – الأصفهاني ١٤٦ تحقيق وضبط – محمد سيد كيلانى – ط – الحلبي – بمصر ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .

[٦] الآية (١٦) القلم

يرويه عنه ابن منظور في ذلك :" وعندي أنه الأنف واستعاره للإنسان ، لأن في الممكن أن يقبِّحه يوم القيامة ، فيجعله كخرطوم السبع " [١] ، وكذا يذكر الرازى أن ذكر هذا اللفظ على سبيل الاستخفاف بمن نزلت فيه الآية ، " لأن التعبير عن أعضاء الناس بالأسماء الموضوعة ، لأشباه تلك الأعضاء من الحيوانات يكون استخفافا ، كما يعبر عن شفاه الناس بالمشافر،وعن أيديهم وأرجلهم بالأظلاف والحوافر" [٢].

وأما تسميته " المَرْغَم والمرغِم " ، فلعل مرجع ذلك فيما أرى كونه موضع خروج الرَّغام أو الرُّغام ، وهو – كما تذكر المصادر المختلفة – ما يسيل من الأنف [٣] ، أي المخاط وهو ليس خاصا بالإنسان وحده ، فهو يشمل الحيوان معه .

وأما تسميته "الراعف " ، فالراعف ليس باسم ، ولكنه من الصفات الغالبة ، التي جرت مجرى الأسماء ، كالساعة في إطلاقه على القيامة ، والثريا في إطلاقه على النجم .

ولعل تسمية الأنف بالراعف ، لأنه موضع خروج الرُّعاف ، وهو – كما تذكر معجماتنا اللغوية – دم يسبق من الأنف أو يخرج منها ، وأصل الرعف : السبق ، وسمى هذا الدم بذلك لسبق علم الراعف ، فرعاف الأنف – إذن – سيلان دمه وقطَرَانه [٤] .

وهكذا ترى أنه وإن تعددت الأسماء التي أوردتها كتب الفرق دالة على أنف الإنسان ، فيما يوحي بترادفها ، إلا أن الدرس والتحليل يثبت أن الأمر على غير ذلك ، إذ يلحظ في كل اسم منها ملحظا ليس في الآخر ، فهي – إذن – من المتقاربات ، أو من أشباه المترادفات ، وليست من الترادف التام في شيئ ، ذلك أنه

---

[١] اللسان "خرطم" .

[٢] التفسير الكبير ومفاتيح الغيب – للرازى ٣٠/ ٨٧ – تقديم – فضيلة الشيخ – خليل محي الدين الميس – ط – دار الفكر – بيروت ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

[٣] ينظر : مجمل اللغة لابن فارس "رغم" ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/ ٢٣٩ ، " .

[٤] ينظر : مختار الصحاح "رعف" ، واللسان "رعف" ، والمصباح المنير "رعف" ١/ ٢٣٠.

لا يمكن إحلال بعض هذه الألفاظ محل بعض في كل السياقات اللغوية دون الإحساس بفارق في المعنى .

وفى غير ما يتعلق بالدلالة على أنف الإنسان من ألفاظ أوردت كتب الفرق عدة ألفاظ للدلالة على ذلك العضو في بعض المخلوقات الأخرى ، وقد سبق أن ذكرتها في صدر هذا الباب .

وحقيق بى – في هذا المقام – أن أبين أن كل ما جاءت به كتب الفرق في هذا الصدد كان له ما يعضده ويقرره بين ثنايا المصادر المختلفة ، وفى الأسطر التالية تجلية وتوضيح لذلك :

* فقد ذكرت كتب الفرق لذلك في الدواب و في ذي الحافر "المَرْسِن" ، وذكرت لذلك في ذي الخف أو في السباع "الخطم والخرطوم" ، وقد توقفت مع هذه الألفاظ : المرسن والخطم والخرطوم بشيئ من التفصيل فيما مضى [١] ، باعتبار إطلاقها على أنف الإنسان ، وبينت هناك أصالة هذه الألفاظ في الدلالة على ذلك في غير الإنسان من المخلوقات ، كما بينت غير ذلك من تعليل للتسمية في بعضها ، وما أشبه ذلك مما يتعلق به ، مما أغنى عن تكرار القول فيه هنا ثانية .

وذكرت كتب الفرق لذلك في ذي البراثن "الهرثمة" [٢] ، ويعضد ذلك ما جاء في فقه اللغة للثعالبي، حيث خص الهرثمة بالسبع في تقسيم الأنوف [٣] ، ويقاربه ما جاء في اللسان ، حيث ذكر أن الهرثمة : الوترة التي بين منخرى الكلب [٤] .

وذكرت كتب الفرق لذلك في الخنزير" الفنطيسة والقبِّيعة " [٥] ، ويعضد ذلك أنى وجدت الثعالبي يخص الخنزير بالفنطيسة في تقسيم الأنوف [٦]،ويذكر ابن

---

[١] يراجع فيما سبق :ص: ٣٦-٣٧ .

[٢] ينظر فيما سبق :ص: ٣٤ .

[٣] ينظر : فقه اللغة :ص: ١٠١.

[٤] ينظر : اللسان "هرثم" .

[٥] ينظر فيما سبق :ص: ٣٤ .

[٦] ينظر : فقه اللغة للثعالبى :ص: ١٠١.

منظور أن"قنطيسة الخنزير : خطمه " [١] ، كما يروى عن غير واحد من العلماء أن القنطيسة:أنف الخنزير[٢]. وكذا يقول :" وقبّيعة الخنزير ، مكسورة الأول ، مشددة الثاني : قنطيسته " [٣] .

وذكرت بعض كتب الفرق لذلك في ذي الجناح أو الطائر "القِرْطِمتان أو القِرطِمة " [٤] ويعضد ذلك ما جاء في فقه اللغة للثعالبي ، حيث خص القِرْطِمة بالطائر في تقسيم الأنوف [٥] . ويقاربه كذلك ما جاء في اللسان من قوله : " والقِرْطِمتان : الهُنَيتّان اللتان عن جانبي أنف الحمامة " [٦] .

في المنهج :

يرى متصفح الكتب الأربعة التي بين أيدينا أنها لم تنهج نهجا موحداً حيال تناولها هذا الموضوع ، إذ وُجدت بينها في هذا الصدد بعض أوجه الاتفاق والكثير من أوجه الاختلاف ، وسأجلي فيما يلي أوجه الاتفاق وأوجه التباين والتمايز بين هذه الكتب .

*** أوجه الاتفاق .**

اتفقت الكتب الأربعة في تناولها لهذا الموضوع في البدء بالأسماء الدالة على أنف الإنسان ، فقد بدأت جميعها بعرض الأسماء الدالة على ذلك العضو من الإنسان .

وكذا اتفقت في الأسماء التي أوردتها دالة على الأنف ، فلم أجد في ذلك مباينة أو مخالفة ، وإن كان بعضها قد زاد على غيره في ذلك ، وتراوح ما أوردته في هذا الصدد بين ثمانية أسماء ، كما هو لدى ثابت بن أبى ثابت [٧] والاقتصار على اسمين

---

[١] ينظر : اللسان : " قنطس" .

[٢] ينظر : اللسان :" خرطم " و" خطم" .

[٣] ينظر : اللسان :" قبع " .

[٤] ينظر فيما سبق :ص: ٣٤ .

[٥] ينظر : فقه اللغة :ص: ١٠١.

[٦] اللسان "قرطم" .

[٧] ينظر : الفرق لثابت ٢١ – ٢٣ .

فقط ، كما هو لدى ابن فارس [١] .

*** أوجه الاختلاف .**

وهى بين هذه الكتب كثيرة متعددة ، ومن أبرزها :

*تباينت هذه الكتب في مضمون ما عرضت له من أشياء تسمى ذلك العضو فيها ، فاتسم بعضها بالشمول والاتساع ، وذلك كما هو الشأن في الفرق لقطرب الذي عرض لأسماء الأنف في : الإنسان ، وذي الحافر ، وذي الخف ، وذوات الأظلاف ، وذي البراثن ، والخنزير ، وذي الجناح [٢] ، وكذا كان الحال في الفرق لثابت بن أبى ثابت ، غير أنه لم يعرض لذلك في "ذي الجناح " [٣] .

وعلى الجانب الآخر اتسم بعضها بالاختصار ، وذلك كما هو الشأن في "الفرق لأبى حاتم " و" الفرق لابن فارس" ، إذ عرض أبو حاتم لأسماء الأنف في : الإنسان ، والدواب ، و السباع فقط [٤] ، وعرض ابن فارس لذلك في الإنسان ، وذي الخف ، وذي الظلف ، والخنزير ، والطائر [٥] .

* وكان من مظاهر تباين هذه الكتب أيضاً : اهتمام بعضها ببعض المسائل النحوية والصرفية ، على حين أغفل البعض الآخر ذلك وخلا منه ، وفى ذلك وجدت ثابتا كثير الاهتمام بهذه المسائل ، يوليها جانبا كبيرا من عنايته ومن مظاهر ذلك لديه :

-ذكره لجمع القلة والكثرة في "أنف" ، وذلك حيث يقول :" يقال أنف الرجل ، وآنُفُ لأدنى العدد ثم أنوف " [٦] .

-ذكره الجمع في غير موضع ، وذلك كما في قوله :" .... ويقال له المَعْطس ، والجمع : معاطس " [٧] .

---

[١] ينظر : الفرق لابن فارس ٥٥ – ٥٦ .

[٢] ينظر : الفرق لقطرب ٤٧ – ٤٨ .

[٣] ينظر : الفرق لثابت ٢١ – ٢٣.

[٤] ينظر : الفرق لأبى حاتم ٢٧.

[٥] ينظر : الفرق لابن فارس ٥٥ – ٥٦ .

[٦] الفرق لثابت ٢١.

[٧] السابق ذاته .

- وقوله :" ويقال للأنف : مَرْغِم ومَرْغَم أيضاً ، والجمع مراغم " [١] .
- وقوله :" الفنطيسة ، وهى للخنزير خاصة ، والجمع الفناطيس" [٢] .
- وقوله :" ..... الخطم والخرطوم ، والجمع : مخاطم وخراطيم " [٣]
- وقوله :" والعرنين : الأنف ، والجمع عرانين " [٤].

وفى الوقت الذي يهتم فيه ثابت بمثل هذه المسائل ويعتنى بها ، وجدت سائرهم قد أغفل ذلك تماما، وخلت منه مؤلفاتهم .

* وكذا من مظاهر تباين هذه الكتب أيضاً اهتمام بعضها بإيراد الشواهد الشعرية ، تدليلا على ما تذهب إليه ، وإغفال ذلك لدى البعض الآخر إغفالا تاما . ويأتي ثابت بن أبى ثابت في مقدمة المعنيين بذلك ، موردا في هذا الباب أربعة شواهد ، ومنها :

- قول ذي الرُّمَّة:

وألمحْن لَمْحاً عن خدودٍ أسيلةٍ رواءٍ خَلا ما أنْ تشفَّ المعاطِس[٥].

- وقول الأعشى :

به ترعُفُ الألفَ إذ أُرْسِلَت غَداةَ الصباح إذا النقعُ ثارا [٦].

- أما قطرب فقد أورد في هذا الصدد شاهدا واحدا ، هو قول العجاج:

وحاجباً ومَرْسِناً مُسَرَّجا [٧] .

على حين أغفل ذلك أبو حاتم وابن فارس إغفالا تاما ، فلم يوردا أي شاهد شعري ، وخلا كتاباهما من ذلك خلوا تاماً .

* ومن مظاهر تفاوت مناهج هذه الكتب وتباين مسالكها ، ما رأيته في بعضها من عرض لبعض القضايا اللغوية ، وانتفاء ذلك في بعضها الآخر . وقد تضمن كتاب

---

[١] السابق ذاته .

[٢] السابق ٢٢.

[٣] السابق ذاته .

[٤] السابق ذاته .

[٥] السابق ٢١.

[٦] السابق ٢٢.

[٧] الفرق لقطرب ٤٧.

الفرق لثابت كثيرا من صور ذلك، مما يدل على عنايته واهتمامه بهذه القضايا ، ومنها لديه :

أ- تعليل التسمية ، وذلك في قوله :" ويقال له : المَرْسِنُ أيضاً ، وأصله في الدواب ، لأن المرسن موضع الرسن " [١].

ب- ذكره لبعض مسائل الاشتقاق ، وذلك كذكره أن :" الرَّاعف : الأنف أيضاً ، ومنه قولهم : رعفت القوم إذا تقدمتهم وسبقتهم " [٢]. وقوله فيما رواه عن ابن الأعرابى:" أُخِذَتِ النُّخَرةُ من المِنْخَر" [٣].

ج- توضيح دلالة بعض الألفاظ التي ربما استعصى فهمها على مطالع الكتاب ، وذلك بشرحها بلفظ مقارب أو عبارة مقاربة ، وسواء في ذلك لديه تلك الألفاظ التي تتعلق تعلقا مباشرا بالموضوع الذي يتناوله ، أو تلك التي تضمنتها شواهده الشعرية ، فهو يشرح ويبين ما غمضت دلالته من هذه وتلك ، وقد شاع ذلك لديه شيوعا كبيرا ، فقلما يجد مطالع الكتاب لفظا لم يشرحه ثابت أو يوضح معناه . ومن ذلك لديه في الألفاظ المتعلقة تعلقا مباشرا بالموضوع المتناول :

١- " ويقال : أرغم الله معطسه ومرغمه،أي أصابه الرغم، وهو التراب " [٤] .

٢- "العرنين : ما صلب من العظم " [٥] .

٣- "..... هرثمة الكلب . والهرثمة : ما لان منه " [٦].

ومنه في شرح ألفاظ شواهده الشعرية ، وقد ذكرت عنه شاهدين في النقطة السابقة :

١- " قوله : أَلْمَحْنَ : أمكنَّ أن ينظر إليهن . ورواء : ممتلئة ، وتشف : ترق . يقول : وجوهها رواء إلا أن معاطسها رقيقة قليلة اللحم " [٧] .

---

[١] الفرق لثابت ٢٢.

[٢] الفرق لثابت ٢٢.

[٣] الفرق لثابت ٢٣.

[٤] الفرق لثابت ٢١.

[٥] الفرق لثابت ٢٢.

[٦] الفرق لثابت ٢٣.

[٧] الفرق لثابت ٢١.

٢- " ورعف الدم منه : إذا سبق " [١] .

ويأتي قطرب في اهتمامه بمثل هذه المسائل بعد ثابت ، وقد تمثل ذلك لديه في شرح وتوضيح دلالة الألفاظ المتعلقة تعلقا مباشرا بالموضوع المتناول ، وذلك كثير الشيوع لديه ، ومنه :

١- " الأنف من الإنسان : ما شخص على الوجه " .

٢- " وقال بعضهم : النُخَرة ما بين المنخرين إلى الجحفلة " [٢].

٣- " .... الخرطوم ، وهو ما قدام عينها إلى مشافره " .

٤- "..... والهرثمة : سويداء عند أنفه كأنها جُعَل " [٣].

ثم يأتي بعد ذلك أبو حاتم ، حيث تراه يعرض لبعض هذه المسائل عرضا مقتضبا ، وذلك كما فى :

١- تعليله تسمية الأنف بالمرسن ، وقد تطابق نصه في ذلك ونص ثابت الذي ذكرناه في صدر هذه النقطة تمام المطابقة.

٢- شرح معنى "الرغام" وتوضيح دلالته،وذكره أنه الرمل والتراب [٤]

وإذا كان ما سبق عرضه في هذه النقطة يبين لنا مدى اهتمام ثابت وعنايته بمثل هذه المسائل اللغوية ، وعدم إغفال قطرب وأبى حاتم لها ، فقد وجدت على الجانب الآخر أن ابن فارس قد أغفل ذلك إغفالا تاما .

- ومن مظاهر تباين هذه الكتب وتمايزها أيضاً أنى وجدت في بعضها للأخذ عن العلماء أو الرواية عنهم صدى كبيرا ، على حين لم أجد لذلك أي صدى في بعضها الآخر . ويمثل قطرب وثابت الجانب الأول ، ومن ثم وجدت لديهما ذكرا لأسماء بعض العلماء ، وتكرارا لبعضها الآخر ، كما وجدت كثيرا العبارات الدالة على النقل والرواية عن العلماء ، ففي الفرق لقطرب ترى مثل :" وقال الحجاج -

---

[١] الفرق لثابت ٢٢ .

[٢] الفرق لقطرب ٤٧.

[٣] الفرق لقطرب ٤٨.

[٤] ينظر : الفرق لأبى حاتم ٢٧.

وقال بعضهم – وقالوا " [١] . ولدى ثابت ترى مثل :"قال الأصمعي – قال ابن الأعرابي – قال أبو زيد – حكاها أبو خيرة الأعرابي " [٢] . وعلى الجانب الآخر خلا كتاب ابن فارس مثلا من مثل ذلك خلوا تاما .

باب الظفر :

أوردت كتب الفرق التي بين أيدينا أنه يقال لذلك في الإنسان: الظُّفر والظِّفْر والأُظْفور[٣] :

وأنه يقال لذلك من ذي الحافر :الحافر[٤] ، والسُّنْبُك [٥] .

ويقال لذلك من ذي الخف : المَنْسِم [٦].

ويقال له من ذي الأظلاف : الظِّلف [٧] .

ويقال له من ذي البرثن ومن السباع وسباع الطير أيضاً : مِخْلب [٨]

ويقال لذلك فيما لا جوارح له من السباع والطير : بُرْثن[٩].

ويقال له من ذي الجناح : مِخْلب ، وكذا مِنْسِر ، بفتح الميم وكسرها [١٠].

وذكرت كذلك أنه يقال لذلك في الديك : الصَّيصية [١١].

---

[١] ينظر : الفرق لقطرب ٤٧ – ٤٨ .

[٢] ينظر : الفرق لثابت ٢١ – ٢٢ .

[٣] الفرق لقطرب ٤٩، وينظر الفرق لثابت ١/ ٢٣ ، والفرق لأبى حاتم ٢٧ ،والفرق لابن فارس ٦٣.

[٤] الفرق لقطرب ٤٩ ، والفرق لثابت ٢٣/١.

[٥] الفرق لابن فارس ٦٣.

[٦] الفرق لقطرب ٤٩، والفرق لثابت ٢٣/١، وينظر: الفرق لأبى حاتم ٢٨،والفرق لابن فارس ٦٣.

[٧] الفرق لقطرب ٤٩ ، والفرق لثابت ٢٣/١ ، وينظر : الفرق لأبى حاتم ٢٨.

[٨] ينظر : الفرق لقطرب ٤٩ ، والفرق لثابت ٢٤/١ ، ولأبى حاتم ٢٨ ، ولابن فارس ٦٣.

[٩] الفرق لقطرب ٥٠ ، وينظر : والفرق لثابت ٢٤/١ ، والفرق لأبى حاتم ٢٨ .

[١٠] الفرق لقطرب ٥٠.

[١١] الفرق لابن فارس ٦٣.

وكذا ذكرت هذه الكتب جواز أن يقال لمثل الظفر من الإنسان من كل شـــيء ظفر ، فهو يصلح لذلك كله [١] .

التعليق على الباب

في هذا الباب ترى :

* تعدد الألفاظ الدالة على ذلك في الإنسان ، إذ يقال له :" الظُّفْر والظِّفْر والأُظْفُور " ، ويرى الناظر في المصادر اللغوية المتعددة تعضيدا لهذا الذي ذكرته كتب الفـــرق من أن الظفر للإنسان معروف، بل وتزيد على ذلك فيه عدة لغات ، وكان مجمل ما أوردته في ذلك خمس لغات ، هي "ظُفُر" ، بضم الظاء والفاء ، و"ظُفْـــر" ، بضـــم الظاء وإسكان الفاء ، و"ظِفِر" ، بكسر الظاء والفاء، و"ظِفْر" بكسر الظـــاء وإســـكان الفاء ، و"أُظْفُور" [٢] ، ويوجه الفيومي لبعض هذه اللغات التي وردت في هذا اللفظ ، فيذكر أن أفصح هذه اللغات ما جاء بضم الظاء والفاء ، وأن إسكان الفاء مع ضـــم الظاء إنما هو للتخفيف ، وأن الكسر في الظاء والفاء للإتباع [٣] ، وســـمى الظفـــر "ظفرا لأنه يأخذ الأشياء بظفره أى يظفر به الآدمى والطير " [٤].

ولفظ "الظفر" لفظ قرآنى ، استعمله القرآن الكريم في قوله تعالى :"وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر" [٥] ، وببعض اللغات التي أسلفتها في هذا اللفظ جـــاءت القراءات القرآنية ، حيث نسب إلى السبعة القراءة بضم الظاء والفـــاء "ظُفُـــر" [٦] ،

---

[١] ينظر : الفرق لقطرب ٥٠ ، والفرق لثابت ٢٣/١ والفرق لأبى حاتم ٢٧ .

[٢] ينظر من معجمات اللغة مثلا : المصباح المنير "الظفر" ٢/ ٣٨٥ ، وقد أورد اللغات الخمس ، وكذا أورد بعضها :اللسان "ظفر" ، والقاموس المحيط "ظفر" . وينظر من كتب التفسير : مفـــاتيح الغيب للرازى ٢٣٤/١٣ – تقديم الشيخ – خليل محي الدين الميس – ط– دار الفكر – بيـــروت – ١٤١٥ هـــ / ١٩٩٥ م ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧ /٨٩ / ط / دار علـــوم القـــرآن و البحر المحيط لأبى حيان ٤/ ٦٦٥ – ط – دار الفكر – بيروت ١٤١٢ هـــ – ١٩٩٢ م .

[٣] ينظر : المصباح المنير "الظفر" ٢/ ٣٨٥ .

[٤] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٠/٧.

[٥] من الآية (١٤٦) الأنعام .

[٦] ينظر : السبعة لابن مجاهد :ص:

ونسبت القراءة بضم الظاء وسكون الفاء "ظُفْر" إلى الحسن[١] والأعرج[٢] ، وقرئ كذلك بكسر الظاء وسكون الفاء "ظِفْر" ، وعزيت القراءة بذلك إلى أبى السمال [٣] ، والحسن أيضاً [٤] ، وكذا قرئ "ظِفِر" بكسرهما ، وعزيت القراءة بذلك إلى أبى السمال [٥].

* أوردت كتب الفرق لذلك في ذي الحافر لفظين ، هما:"الحافر والسنبك " [٦] ، وتعضد المصادر اللغوية هذا الذي أوردته كتب الفرق في هذا الصدد ، إذ يرى المعرج على معجمات اللغة تقريرا لذلك ، ففي اللسان "والحافر من الدواب يكون للخيل والبغال والحمير : اسم كالكاهل والغارب ، والجمع : حوافر" [٧] ، ويقاربه ما في القاموس من قوله :" والحافر واحد حوافر الدابة" [٨] .

وإذا ما تركت معجمات اللغة إلى غيرها ترى في النهاية لابن الأثير ما يفهمك أن لفظ "الحافر" يطلق على ذلك الجزء من ذي الحافر ، وإن كان حديث ابن الأثير قد جاء متعلقا بالفرس في هذا الصدد وهو من ذوات الحافر . يقول ابن الأثير :" ..... كانوا لكرامة الفرس عندهم ونفاستهم بها لا يبيعونها إلا بالنقد ، فقالوا : النقد عند الحافر : أي عند بيع ذات الحافر ، وسيروه مثلا" [٩] .

وما يهمنا في ذلك أن فيه تعضيدا وتقريرا لما ذكرته كتب الفرق من أنه يطلق

---

[١] ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧/ ٨٩ ، والبحر المحيط ٤/ ٦٧٧ ، والإتحاف للبنا الدمياطي ٣٨/٢ تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل – ط – عالم الكتب – بيروت – ومكتبه الكليات الأزهرية – القاهرة – الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

[٢] ينظر : البحر المحيط ٤/ ٦٧٧ .

[٣] ينظر : الجامع ٧/ ٨٩ ، والبحر المحيط ٤ / ٦٧٧ .

[٤] ينظر : مفاتيح الغيب ١٣ / ٢٣٤ ، والبحر المحيط ٦٧٧/٤.

[٥] مفاتيح الغيب ١٣/ ٢٣٤ .

[٦] ينظر فيما سبق :ص: ٤٤ .

[٧] اللسان "حفر" .

[٨] القاموس المحيط "حفر" .

[٩] النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/ ٤٠٦.

على ذلك الجزء من ذي الحافر : الحافر. ويرجع سر تسمية ذلك الجزء من ذلك النوع من الحيوان بالحافر ، "لأنه يحفر الأرض بوقعه عليها " [١] ، وجاء في المصباح " حفرت الأرض حفرا من باب ضرب ، وسمى حافر الفرس والحمار من ذلك كأنه يحفر الأرض بشدة وطئه عليها " [٢] .

* وأما ما انفرد به ابن فارس في فرقه من تسمية ذلك الجزء بـ"السنبك" فإن له ما يعضده أيضاً ، إذ رأيت الثعالبي في الفصل الذي عقده لتقسيم الأظفار قد خص الفرس ، وهو من ذوات الحافر بالسنبك [٣] .

وليس اللفظان "الحافر والسنبك " على درجة سواء في دلالتيهما ، وذلك أن السنبك كما أوردت بعض مصادرنا اللغوية هو: طرف الحافر وجانباه من قدم ، وجمعه سنابك [٤] ، وعلى هذا يكون إطلاق السنبك على الحافر من باب تسمية الكل باسم الجزء .

* أوردت كتب الفرق للدلالة على ذلك الجزء من ذي الخف : المَنْسِم [٥] ، وتعضيد ذلك وتقريره ما رأيته لدى الثعالبي حيث خص البعير بالمنسم في الفصل الذي عقده لتقسيم الأظفار [٦] ، وفضلاً عن ذلك فإن مطالع معجماتنا اللغوية يرى فيها "والمنسم بكسر السين " طرف خف البعير والنعامة والفيل ، وقيل : منسما البعير ظفراه اللذان في يديه ، وقيل هو للناقة كالظفر للإنسان " [٧] ، وكذا "قيل هو للبعير كالسنبك للفرس" [٨].

---

[١] الجامع ٧/ ٩٠ .

[٢] المصباح المنير "حفرت " ١/ ١٤١ .

[٣] ينظر : فقه اللغة للثعالبي ١١٠.

[٤] ينظر : النهاية لابن الأثير ٢/ ٤٠٦ ، واللسان " سنبك" .

[٥] ينظر : فيما سبق :ص: ٤٤ .

[٦] ينظر : فقه اللغة للثعالبى ١١٠.

[٧] اللسان " نسم " ، وينظر المصباح المنير "البرثن" .

[٨] المصباح المنير "النسيم " ٢/ ٦٠٤.

أما تلك المصادر التي يفهم منها أن المنسم :خف البعير ، إذ أطلقت القول في بيان معنى المنسم ، فأفهمت أن ذلك يعنى كل خف البعير [١] ، فأعتقد أن الأمر فيها مبنى على التسامح والتجاوز في هذا الصدد ، ويكون من باب تسمية الكل باسم الجزء، وهذا يبين لنا في الوقت ذاته مدى دقة كتب الفرق وتحريها في التعبير، حيث نصت على أن المنسم : طرف الخف ، فلم تقل في بيان معناه أنه خف البعير [٢] .

* ذكرت كتب الفرق أنه يقال لذلك الجزء في ذوات الأظلاف : الظلف [٣] .

والناظر في مصادرنا اللغوية المتعددة يجد في كثير منها تعضيد ما ذكرته كتب الفرق في هذا الصدد ، فقد خص الثعالبي الثور،وهو من ذوات الظلف بالظلف في تقسيم الأظفار[٤] ، وفى النهاية يقول ابن الأثير :" الظِّلف للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل والخف للبعير ..... وقد يطلق الظلف على ذات الظلف أنفسها مجازا " [٥] .

وإذا ما تركت هذا وذاك إلى معجمات اللغة تجد في مختار الصحاح "الظّلف للبقر والشاة والظبى " [٦] ، وفى اللسان "الظِّلْف والظِّلْف : ظفر كل ما اجتر ، وهو ظلف البقرة والشاة والظبي وما أشبهها ، والجمع : أظلاف " [٧] ، وفى المصباح المنير "الظّلف : من الشاة والبقر ونحوه كالظفر من الإنسان ، والجمع : أظلاف ، مثل حمل وأحمال " [٨] ، ولا شك أن في كل هذا تأكيدا لصحة وسلامة ما ذكرته كتب الفرق في ذلك .

---

[١] منها:الغريبين للهروى ٦/ ١٨٣٣، ومختار الصحاح للرازى "نسم"، والنهاية لابن الأثير ٥/ ٥٠.

[٢] ينظر :الفرق لقطرب : ٤٩ ، الفرق لثابت ١/ ٢٣ ، والفرق لأبى حاتم : ٢٨ .

[٣] ينظر : فيما سبق :ص: ٤٤ .

[٤] ينظر : فقه اللغة للثعالبي :ص: ١١٠.

[٥] النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٥٩ .

[٦] مختار الصحاح "ظلف" .

[٧] اللسان "ظلف" .

[٨] المصباح المنير "الظلف" ٢/ ٣٨٥ .

* أوردت كتب الفرق أنه يقال لمثل الظفر من الإنسان في ذي البرثن من السباع وسباع الطير : مخلب [١] . وفى هذا الصدد تذكر معجمات اللغة أن المخلب من السباع وسباع الطير بمنزلة الظفر من الإنسان ، فقد جاء في المجمل " والمخلب للطائر وللسباع الظفر" [٢] ، وفى اللسان ذكر ابن منظور أن المخلب : ظفر السبع من الماشى والطائر ، ولكل طائر من الجوارح مخلب ، ولكل سبع مخلب ، وهو أظافيره [٣]. وقد ذكرت هذا غير ذلك من المعجمات [٤] ، ولا شك في أن ما ذكرت وغيره مما لم أذكر تعضيدا لصحة ما ذكرته كتب الفرق في هذا الصدد وصواب ما ذهب إليه أصحابها في ذلك .

وأما عن تعليل تسمية المخلب بهذا الاسم ، فهو كما يقول القرطبي :" لأنه يخلب الطير برؤوس تلك الإبر منها " [٥] ، ويعضده ما ذكره الفيومي من أن ذلك لأن الطائر يخلب بمخلبه الجلد أي يقطعه ويمزقه [٦] .

* ذكرت كتب الفرق أنه يقال لمثل ظفر الإنسان مما لا جوارح له من السباع والطير ، كالحمام والغراب والفأر : برثن [٧]. وقد وجدت في معجماتنا اللغوية تعضيد ذلك وتأكيده ، ففي اللسان "والبرثن لما لم يكن من سباع الطير مثل الغراب والحمام ، وقد يكون للضب والفأر واليربوع " [٨] ، وفى المصباح المنير "البرثن وزان بُنْدُق وهو بالثاء المثلثة من السباع والطير الذي لا يصيد بمنزلة الظفر من الإنسان قال ثعلب ..... ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها البرثن " [٩] .

---

[١] ينظر : فيما سبق :ص: ٤٤ .

[٢] المجمل لابن فارس "خلب" .

[٣] ينظر : اللسان "خلب" .

[٤] ينظر : المصباح المنير "البرثن" ١/ ٤١.

[٥] الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٩٠.

[٦] ينظر : المصباح المنير "خلبه " ١/ ١٧٧ .

[٧] ينظر : فيما سبق :ص: ٤٥ .

[٨] اللسان "برثن" .

[٩] المصباح المنير "البرثن" ١/ ٤١.

* انفراد قطرب بتسمية ذلك الجزء في ذي الجناح ، وأنه يقال له فيه "مَنْسِر" بفتح الميم وكسرها مع كسر السين [١] ، وأعتقد أن قطربا قد جانب الصواب في ذلك ، إذ لم أجد فيما بين يدي من مصادر لغوية متعددة ما يفهم منه أن المنسر من ذي الجناح هو بمنزلة الظفر من الإنسان على حد ما ذكر قطرب ، ولكن الصحيح في ذلك – كما يفهم من كتب اللغة ومعجماتها – أن المنسر هو منقار سباع الطير الذي ينسر به اللحم أي ينتفه ، جاء في مختار الصحاح "والمِنْسَر بوزن المِبْضَع لسباع الطير بمنزلة المنقار لغيرها " [٢] ، وفى اللسان "و النسر : نتف البازى اللحم بمنسره ، ونسر الطائر اللحم ينسُرُه نسرا : نتفه ، والمَنْسِر والمِنْسَر : منقاره الذي يستنسر به " [٣] ، وكذا أورد المصباح المنير مثل ذلك [٤] ، وكذا يرى مطالع غير معجمات اللغة تقريرا لما ذهبت إليه من مجانبة قطرب للصواب فيما ذكر من أنه يقال لمثل الظفر من الإنسان في ذي الجناح : منسر ، إذ يرى ما ذكر ابن الأثير من أن المنسر للجوارح كالمنقار للطير [٥] .

* انفراد ابن فارس بما ذكر من تسمية ذلك الجزء من الديك بالصِّيصية [٦] ومما يعضد ما انفرد به ابن فارس ما يذكره بعضهم من أن الصِّيصية أصبع زائدة في باطن رجل الطائر ، وأنه يقال لكل ما يمتنع ويتحصن به صيصية ، فالصياصي الحصون لأنه يمتنع بها ، والصياصي قرون البقر ، وبها يمتنع أيضاً ، ومنه صيصية الديك تلك التي في رجله ، لأنها شوكته التي كأنه بها يمتنع [٧] .

وتأسيسا على هذا الذي أسلفت فإنى أرى أن فيما ذكره ابن فارس من أنه يقال لمثل الظفر من الإنسان في الديك : الصِّيصية استعمالا مجازيا ، سمى فيه الشيئ

---

[١] ينظر : الفرق لقطرب ٥٠.

[٢] مختار الصحاح "نسر" .

[٣] اللسان "نسر" .

[٤] ينظر : المصباح المنير "النسر" ٢/ ٦٠٣ .

[٥] ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥/ ٤٧ .

[٦] ينظر : الفرق لابن فارس ٦٣.

[٧] ينظر : الغريبين للهروى ٤/ ١١٠٨ ، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٦٧ .

باسم مجاوره ، أو سمى فيه الكل باسم الجزء .

* وبعد هذا الذي قدمت رأيت أيضاً أن كتب الفرق تكاد تجمع على جواز أنه يقال لذلك الجزء في الإنسان وغيره من سائر ما عُرض: الظفر،فهو يصلح لذلك كله [١] .

ومذهبى في ذلك أنه في الإنسان أصل ، وفى غير الإنسان إلحاق له بالإنسان ، أي أن أصل استعماله في الإنسان ، ثم كثر فاستعير لغير الإنسان للمشابهة . وقد ذكرت ذلك بعض كتب الفرق ذاتها ، فبينت أنه قد يستعار الظفر لكل شيء ، وأوردت الشواهد الشعرية تدليلا على ذلك ، كقول الأعشى :

في مَجْدَلٍ شُيِّدَ بُنْيانُهُ يَزِلُّ عنه ظفْرُ الطائر

فجعل للطائر ظفرا .

وقول زهير :

لَدَى أسدٍ شاكى السلاحُ مقاذِفٍ له لِبَدٌ أظفارُهُ لم تقلَّمِ [٢]

في المنهج :

يسوغ للناظر في منهج كتب الفرق حيال تناولها هذا الباب أن يقول إنها كادت أن تنهج نهجا موحدا في ذلك ، حيث تلاقت هذه الكتب وتشابهت – فيما عدا الفرق لابن فارس – في عدة نقاط جمعت بينها ،وكان من أبرز ذلك ما يلي :

* تلاقت الكتب الأربعة بما فيها كتاب ابن فارس على البدء بالأسماء الدالة على ظفر الإنسان ، فقد صدرت جميعها هذا الباب بعرض ذلك .

* وكذا اتفقت فيما أوردت للدلالة على ذلك من الإنسان ، فلم أجد في ذلك مباينة أو مخالفة ، وإن كان البعض قد اقتصر في هذا الصدد على إيراد لفظ واحد ، كابن فارس الذي أورد "الظفر" ، وأورد البعض لذلك لفظين ، كأبي حاتم وثابت اللذين أوردا "ظُفْر وأظفُور " ، بينما أورد قطرب ثلاثة ألفاظ ، هي : الظُّفر والظِّفْر والأظفور .

---

[١] ينظر : فيما سبق :ص: ٤٥ .

[٢] ينظر : الفرق لقطرب ٥١، والفرق لثابت ١/ ٢٣ ، والفرق لأبى حاتم ٢٧ – ٢٨ .

* اهتمامها وعنايتها ببعض المسائل الصرفية ، فبينت أن "ظفر" يجمع على"أظفار" ، بينما يجمع "أظفور" على "أظافير" ،وكذا ذكرت أن "المخلب" يجمع على "مخالب" [١] وكذا بينت تصاريف بعض الأفعال التي وردت في هذا الباب ، كخَلَب يخْلِبُ خَلْبا ، وقَنَبَ يَقْنِبُ قَنْباً وقُنُوباً ، إلى غير ذلك من بعض المسائل المتعلقة بعلم التصريف [٢]

*اهتمامها بإيراد الشواهد الشعرية ، تدليلا على ما تذكر ، وفى ذلك تورد للاستشهاد على أنه يقال لذلك الجزء في البعير والنعامة "منسم" قول علقمة بن عبدة :

يكاد مَنْسِمُهُ يُطِيرُ مُقْلتَهُ ... كأَنَّه حاذِرٌ للنخس مَشْهُومُ [٣].

وتورد للاستشهاد على أنه يقال لأظلاف البقر أزلام أيضاً قول الطرماح :

تَزِلُّ عن الأَرْض أزلامُه ... كما زَلَّتِ القَدَمُ الآزِحَه [٤]

وكذا تورد قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

حتى أُتيحَ لها وطال إيابُها ... ذو رُجْلَةٍ شَثْنُ البراثِنِ جَحْنَبُ

استشهادا على أن البراثن وإن كانت لغير الإنسان ، إلا أنها قد تستعمل لأصابع الإنسان ، كما هو في البيت على سبيل التشبيه[٥] .

* عنايتها بشرح وتوضيح معاني بعض الألفاظ ، حتى وإن كانت هذه الألفاظ غير متعلقة تعلقا مباشرا بالموضوع الذي عقد له الباب، وإنما تضمنتها بعض الشواهد الشعرية ، وفى ذلك رأيت ثابتا وأبا حاتم يوضحان في بيت ساعدة بن جؤية السابق أن معنى أتيح : قدر ، وطال إيابها : طال عليها رجوعها ، وذو رجلة :قوى على المشى ، وشثن : غليظ ، وجحنب : قصير [٦].

* اتفقت هذه الكتب وتشابهت أيضاً في أنك تجد فيها صدي للنقل عن العلماء والأخذ عنهم وإن كان أكثرها في هذا الصدد كتاب الفرق الثابت ، ومن ثم رأيتها حوت من

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ١/ ٢٣ ، الفرق لأبى حاتم ٢٧ .

[٢] ينظر : الفرق لقطرب ٥٠ ، والفرق لثابت ١/ ٢٤.

[٣] ينظر : الفرق لقطرب ٥٠ – ٥١ ، والفرق لثابت ١/ ٢٣.

[٤] ينظر : الفرق لقطرب ٤٩ ، والفرق لثابت ١/ ٢٣.

[٥] ينظر : الفرق لثابت ١/ ٢٥ ، الفرق لأبى حاتم ٢٨ .

[٦] ينظر : السابقان ذاتهما.

العبارات الدالة على ذلك مثل : قال الأصمعي وقال بعضهم- قال ابن الأعرابي- قال أبو زيد- أنكره ابن الأعرابي،وقد كُررً بعضها في هذا الباب أربع مرات،مما يدلك على كثرة النقل عن السابقين من العلماء والأخذ عنهم[١].

* وفضلاً عن هذا الذي أسلفت فقد بدا في هذه الكتب تأثر بعض أصحاب هذه الكتب ببعض ، ونقل بعضهم عن بعض ، ودلالة ذلك تلك العبارات التي كررت بذاتها هنا وهناك ، وفى هذا الصدد يبرز في الصورة ما ذكرته في الأسطر السابقة من تعليل لتسمية كفى الأسد [٢] ، وما أسلفته قبله في التفرقة بين المنسم والخف ، والبرثن والمخلب والكم والمقنب ، فما قيل فيها هنا هو ذاته ما قيل فيها هناك [٣] .

* وأخيرا أقول إن كل هذا الذي عرضته يسوغ لى القول بأن منهج هذه الكتب حيال تناولها هذا الباب كاد أن ينتظمه سبيل واحد ، لكن نقطة الافتراق الوحيدة التي حالت دون إمكانية قول ذلك . تتمثل في إغفال ابن فارس لكل ما أسلفت ذكره ، ومجئ الأمر لديه في هذا الباب قصرا على عرض الألفاظ الدالة على ذلك الجزء من الإنسان وغيره وسردها فحسب .

باب الثدي :

أوردت كتب الفرق الأربعة أنه يقال لذلك في الإنسان:الثدي[٤] ، وأضافه ابن فارس للمرأة [٥] ، وخص قطرب المرأة بالأنثيين [٦].

ويقال لذلك من ذي الحافر والسباع : الطُّبى [٧] ، بضم الطاء، وأضاف قطرب

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ١/ ٢٣ – ٢٥ ، الفرق لأبى حاتم ٢٨ .

[٢] ينظر : الفرق لقطرب ٥٠ ، والفرق لثابت ١/ ٢٤.

[٣] ينظر للمقارنة الفرق لقطرب ٥٠ ،والفرق لثابت ١/ ٢٣-٢٤ ، والفرق لأبى حاتم ٢٨ – ٢٩ .

[٤] ينظر الفرق لقطرب ٥٢ ، والفرق لثابت ١/ ٢٧ ، والفرق لأبى حاتم ٣١ .

[٥] ينظر : الفرق لابن فارس ٥٨.

[٦] ينظر : الفرق لقطرب ٥٢.

[٧] ينظر: الفرق لقطرب ٥٣ – ٥٤ ، والفرق لثابت ١/ ٢٨ ، والفرق لأبى حاتم ٣١ ، والفرق لابن فارس ٥٩.

الطِّبى بكسرها [١] . ويقال له في ذي الخف وذي الظلف : الضرع [٢].

التعليق على الباب :

يرى الناظر فيما أوردته كتب الفرق الأربعة في هذا الباب ما يلي :

* فيما يتعلق بتسمية ذلك في الإنسان وجدت :

انفراد قطرب بتسمية ذلك في المرأة بالأنثيين ، فقال :" ويسمى الثدي من المرأة :الأنثيين ، والواحدة أنثى " [٣] .

ولم أعثر فيما بين يدي من مصادر متعددة على ما يقوى قول قطرب ويعززه ، إذ لم أجد للفظ "الأنثيين" في هذه المصادر من معنى يطلق عليه فيما يتعلق بأجزاء جسم الإنسان أو غيره إلا دلالته على الخصيتين ودلالته على الأذن ، والدلالة الثانية كما يفهم من المصادر المتعددة يمانية [٤].

* أن ابن فارس قد أضافه للمرأة ، فقال :" وهو ثدي المرأة " [٥] ، وهو بذلك قد خصها به ، ويتساوق صنيعه هذا وما ذكره في مجمله، حيث قال فيه :" والثدي للمرأة " [٦] ، وزاد تخصيصه تقريرا بأن ذكر في مقابلة الثدي للمرأة الثندؤة للرجل ، فقال :" وثندؤة الرجل كثدي المرأة " [٧] .

وإذا كان ابن فارس قد انفرد بين أصحاب كتب الفرق الأربعة بتخصيص الثدي للمرأة وقصره عليها ، فإنه لم يكن كذلك بين غيرهم ، حيث وجدت من العلماء من

---

[١] ينظر : الفرق لقطرب ٥٣.

[٢] ينظر : الفرق لقطرب ٥٣ ، ٥٤ ، والفرق لثابت ١/ ٢٧ ، والفرق لأبى حاتم ٣١ ، والفرق لابن فارس ٥٩ .

[٣] الفرق لقطرب ٥٢.

[٤] ينظر : المجمل "أنث" ، والمفردات للأصفهاني ٢٧ ، ومختار الصحاح "أنث" ، واللسان "أنث" والمصباح المنير "الأنثى" ١/ ٢٥.

[٥] ينظر : الفرق لابن فارس ٥٨ .

[٦] المجمل "ثدا" .

[٧] السابق ذاته .

سلك مسلكه في هذا الصدد ، فهاهو ذا ابن منظور يقول :" الثدي : ثدي المرأة " [١] ، فهو كذلك يخص المرأة بالثدي ، ويقاربه ما ذكر عن بعضهم من مقابلة الثدي في المرأة بالثندؤة في الرجل ، فقد جعل الثعالبي الثندؤة للرجل في مقابل الثدي للمرأة،في الفصل الذي عقده لتقسيم الثدي[٢] ،وإلى مثل هذه المقابلة ذهب الربعي في الباب الذي عقده لفروق الضروع [٣].

وقال بعضهم :" الثندؤة للرجل بمنزلة الثدي للمرأة " [٤].

* أطلق ثابت وأبو حاتم القول في ذلك ، فلم يخصوه بالرجل أو المرأة ، وقد كان لصنيعهم أيضاً ما يعضده ، إذ وجدت غير واحد من العلماء قد جوَّز "الثدي" للمرأة والرجل أيضاً ، كابن السكيت فيما رواه عنه الفيومي ، حيث قال :" الثدي للمرأة وقد يقال في الرجل أيضاً قاله ابن الكسيت " [٥] ، وكذلك ذكرت معجمات اللغة جواز اللفظ للاثنين معاً ، دون قصر أو تخصيص ، فجاء في مختار الصحاح "الثدي يذكر ويؤنث ، وهو للمرأة والرجل أيضاً" [٦] ، وجاء في اللسان "الثدي معروف ، يذكر ويؤنث،وهو للمرأة والرجل أيضاً " [٧].

* فيما يتعلق بتسمية ذلك الجزء من ذي الحافر والسباع ذكرت كتب الفرق أنه يقال لذلك فيها :" الطُّبى" بضم الطاء ، وانفرد قطرب بإضافة "الطِّبى" بكسرها [٨] .

ويتساوق هذا الذي ذكرته كتب الفرق وما ذكرته المصادر اللغوية المتعددة الأخرى فقد جاء في الغريبين "يقال لموضع الأخلاف من الخيل والسباع :أَطْبَاءٌ ، واحدها

---

[١] اللسان "ثدي" .

[٢] ينظر : فقه اللغة للثعالبي ١٠٩ .

[٣] ينظر : كتاب نظام الغريب في اللغة للشيخ عيسى بن إبراهيم الربعي ١٨١ – ط – الثانية – مؤسسة الكتب الثقافية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

[٤] مختار الصحاح "ثدأ" ، وينظر : المصباح المنير "الثدي" ٨١/١.

[٥] المصباح المنير "الثدي" ١/ ٨٠.

[٦] مختار الصحاح "ثدا" .

[٧] لسان العرب "ثدي" .

[٨] ينظر : فيما سبق :ص: ٥٣ .

طُبْيٌ " [١] ، وجعل الثعالبي للكلبة "الطُّبِي " بضم الطاء وكسرها ، معضدا ما انفرد به قطرب من إضافة "الطِّبى " بالكسر في هذا الصدد ، وذلك في الفصل الذي عقده لتقسيم الثدي [٢]. وكذا ذكر ابن الأثير أنه يقال لذلك من الخيل والسباع :" أطباء" ، مضيفا أن واحده "طُبي" بضم الطاء وكسرها [٣] ، فزاد ما انفرد به قطرب من إضافة "الطِّبى" بالكسر في ذلك تقريرا وتأكيدا .

وإذا ما تركت مثل هذه المصادر إلى غيرها ، معرجا على معجمات اللغة ، فأرى فيها زيادة تعضيد وتقرير لمجمل ما أسلفت عن كتب الفرق فيما نحن بصدده ،إذ وجدت في المحكم "والطُّبي والطِّبْي : حلمات الضرع التي فيها اللبن من الخف والظلف والحافر والسباع ، وقيل : هو لذوات الحافر والسباع كالثدي للمرأة، والجمع من كل ذلك أطباء" [٤] ، وبمثل وفيما روى ابن منظور عن الأصمعى أنه يقال للسباع كلها طُبْيٌ وأطباء ، وذوات الحافر كلها مثلها [٥] . وفضلاً عن هذا فقد ذكرت معجمات اللغة الأخرى مما لم أذكر ما يدنو من ذلك ويقاربه [٦] .

* وفيما يتعلق بتسمية ذلك الجزء من ذي الخف وذي الظلف أوردت كتب الفرق أنه يقال لذلك فيها : الضرع [٧].

وأجد لهذا الذي ذكرته كتب الفرق تعضيدا وتأكيدا في مصادرنا اللغوية المتعددة ، فيذكر الهروي وابن الأثير أنه يقال لموضع الأخلاف في ذي الخف وذي الظلف خِلْف وضَرَع [٨] ، ويجعل الثعالبي والربعي الضرع للبقرة والشاة فيما

---

[١] الغريبين للهروى ٤/ ١١٦٢.

[٢] ينظر : فقه اللغة للثعالبي ١٠٩.

[٣] ينظر : النهاية لابن الأثير ٣/ ١١٥.

[٤] المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده "طبي" تحقيق – د/ عبد الحميد هنداوي – ط – الأولى – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م .

[٥] ينظر : لسان العرب "طبي" .

[٦] ينظر : المجمل لابن فارس "طبي" ، والقاموس المحيط "طبيته" .

[٧] ينظر : فيما سبق :ص: ٥٣ .

[٨] ينظر : الغريبين للهروى ٤/ ١١٦٢ ، والنهاية ٣/ ١١٥.

عقداه لتقسيم الثدي وفروق الضروع [١] .

وأغادر مثل هذه المصادر إلى غيرها ، معرجا على معجماتنا اللغوية ، فأرى فيها زيادة تقرير وتعضيد لما أسلفت ، إذ جاء في المحكم " وضرع الشاة والناقة : مدر لبنها . والجمع ضروع " [٢] ، وجاء في مختار الصحاح " الضرع لكل ذات ظلف أو خف " [٣] ، وكذا ذكر الفيروزأبادي أن الضرع معروف للظلف والخف ، كما هو للشاء والبقر ونحوهما [٤].

وكل هذا وغيره مما ماثله ولم أذكره يؤكد بما لا يرقى إليه شك أو ريب صحة ما ذكرته كتب الفرق في هذا الصدد ، وتثبت سلامته .

في المنهج :

يتقرر لمتأمل منهج كتب الفرق الأربعة في تناولها لهذا الباب أنها قد اتفقت في بعض النقاط وتلاقت ، كما أنها قد اختلفت في بعضها الآخر وتباينت ، وأجلى في الصفحات التالية ذلك .

* تطابقت الكتب الأربعة في بدئها بتسمية ذلك الجزء من الإنسان ، إذ صدر هذا الباب في جميعها بعرض ذلك ، وفى هذا الصد كان بين هذه الكتب شبه إجماع على الألفاظ الدالة على ذلك العضو في الإنسان ، ولم أجد في ذلك مخالفة تذكر أو تباينا يروى ، اللهم إلا انفراد قطرب بذكر لفظ "الأنثيين " في الدلالة على ثدي المرأة ، وإضافة ابن فارس لفظ "ثدي" للمرأة ، فيما يشبه تخصيصها به دون الرجل ، وقد عرضت لتحليل ذلك في موضعه مما سبق عرضه [٥].

* كذلك تطابقت الكتب الأربعة تطابقا شبه تام في مضمون ما عرضت له من مخلوقات تسمى ذلك العضو فيها ، إذ عرضت للأسماء الدالة على ذلك العضو في

---

[١] ينظر : فقه اللغة للثعالبي ١٠٩ ، وكتاب نظام الغريب في اللغة للربعي ١٨١ .

[٢] المحكم لابن سيده "ضرع" .

[٣] مختار الصحاح للرازى "ضرع" .

[٤] القاموس المحيط "الضرع" .

[٥] ينظر : فيما سبق :ص: ٥٤-٥٥ .

الإنسان ، وذي الحافر ، والسباع ، وذي الخف ، وذي الظلف ،ولم أجد بينها في هذا الصدد مخالفة تذكر [١]

* وكذا يمكن القول بتلاقي هذه الكتب واتفاقها في تفصيل القول في ذلك الجزء من الإنسان وغيره وأجزائه وما يتعلق به ، وذلك بتعريف هذه الأجزاء أو المتعلقات بواسطة التفريق بينها وبين غيرها ، وإن كان ذلك بينها بنسب متفاوتة ، حيث أطنب بعضها في هذا الصدد وفصّل ، على حين اختصر البعض الآخر وأوجز ، إلا أنه ينظمها جميعا في ذلك اتسامها بالتحرير والتدقيق ، وفى ذلك وجدتها تعرف أجزاء كثيرة من الثدي ومتعلقاته ، كالثندؤة ، واللوعة، والضرة ، والمستنقع ، وغيرها ، وفى كل ذلك تظهر فروقا دقيقة بين مدلولات تلك الألفاظ على النحو التالي :

الثندؤة : مغـــرز الثدي . واللوعـــة : السواد حول الحلمة . والضرة : أصل الضرع الذي لا يخلو بعد الحلب . والمستنقع : موضع اللبن من الضرع الذي يخلو ويمتلئ [٢] .

* واتفقت هذه الكتب أيضاً في العناية ببعض مسائل التصريف ، وإن كان ورود ذلك فيها بنسب متفاوتة . وفى ذلك بينت أن لفظ "ضرع" يجمع على "ضروع" [٣] ، وأن لفظ "طبي"

يجمع على "أطباء" [٤] ، ويجمع "خِلْف" على "أخلاف" [٥] ، ويجمع "ثندؤة" على "ثنادئ" [٦]

* كذا اتفقت معظم كتب الفرق الأربعة في الاهتمام ببعض المسائل اللهجية ، إذ عرضت للغات العرب في "ثندؤة" وأشارت إلى لهجات العرب المتباينة في ذلك ،

---

[١] ينظر : كتب الفرق : لقطرب ٥٢ – ٥٤ ، وثابت ١/ ٢٧ – ٢٨ ، وأبى حاتم ٣١ ، وابـن فارس ٥٨ – ٥٩.

[٢] ينظر : السابقة ذاتها .

[٣] ينظر : كتب الفرق لقطرب ٥٣ ، وثابت ١/ ٢٧ ، وأبى حاتم ٣١

[٤] ينظر : كتب الفرق : لقطرب ٥٣ ، وثابت ٢٨/١ ، وابن فارس ٥٩.

[٥] ينظر : الفرق لثابت ٢٧/١ الفرق لأبى حاتم ٣١

[٦] ينظر : الفرق لأبى حاتم ٣١ .

مبينة أن من العرب من يهمزها ومنهم من لا يهمزها ، وأن من يهمز يضم الثاء ، فيقول :"الثُّندؤة" ، ومن لا يهمز يفتح الثاء ، فيقول :"الثَّندوة" [١].

وقد أشارت كثير من مصادرنا اللغوية المتعددة إلى هذا الذي أشارت إليه كتب الفرق ، إذ ذكرت تلك المصادر وروت عن غير واحد من العلماء أنه قال في ذلك بالهمز مع ضم الثاء ، فتنطق "ثُنْدُؤَة" ، بزنة "فُعْلُلَة" ، وبلا همز مع فتح الثاء ، فتنطق" ثَنْدُوَة" ، بزنة "فَعْلُوة" ، كتَرْقُوَة وعَرْقُوة [٢] .

وقد روي عن أبي عبيدة عزوه الهمز في "ثُنْدُؤَة" و"سِئَةَ القوس" إلى رؤبة ، وأن العرب لا تهمز واحدا منهما [٣] .

* أما فيما يتعلق بالاستشهاد بالشعر فقد وجدت بين هذه الكتب تباينا واختلافا في ذلك ، إذا اهتم بعضها بذلك بعض الشيئ ، على حين أغفل البعض الآخر ذلك إغفالا تاما ، وفي ذلك رأيت قطربا وثابتا يذكر أن "الحلمة" يقال لها : القُراد ، فيقال : رجل حسن قراد الصدر ، وأوردا قول ابن ميادة المرِّي :

كأنَّ قُرادى صَدْرِهِ طَبَعَتْهُما بطِينٍ من الجولانِ كُتَّابُ أَعْجَمِ

شاهدا على ذلك [٤] .

كما أورد ثابت في مقام الاستشهاد على تسمية "الثدي" في ذي الحافر والسباع بالطبي قول بشر بن أبي خازم :

نَسُوفٌ للحزامِ بِمِرْفَقَيْها يَسُدُّ خَواءَ طُبْيَيْها الغُبَارُ

وعلى الجانب الآخر لم أجد للاستشهاد بالشعر لدى أبي حاتم مثلا أي صدى .

وفي نهاية هذا الباب أقول : إن كل ما سبق أن عرضته ، يسوغ لي القول بأن هذه الكتب لم تنهج نهجا متطابقا حيال تناولها مضمون هنا الباب ، إذ وجدت بينها

---

[١] ينظر : كتب الفرق : لقطرب ٥٢ ، وثابت ١/٢٧ ، أبي حاتم ٣١ .

[٢] ينظر من هذه المصادر مثلا : المجمل لابن فارس "ثـدا" ، والغـريبين للهـروي ١/ ٢٧٦ ، ومختار الصحاح "ثدا" ، واللسان "ثدأ " .

[٣] ينظر : مختار الصحاح "ثدا" ، ولسان العرب "ثدي" .

[٤] ينظر : الفرق لقطرب ٥٣ ، والفرق لثابت ١/٢٧.

بعض أوجه الاتفاق والتشابه، كما وجدت بينها بعض أوجه التمايز والتباين ، وإن كان من البين الواضح أن أوجه اتفاقها في هذا الباب هي الأعم الأغلب .

باب العرق:

أوردت كتب الفرق أنه يقال لذلك في الإنسان : العَرَق والنَّجَدُ [١].

وأنه يقال لذلك في ذي الحافر : الصُّواح [٢] .

وذكرت بعض كتب الفرق أنه يقال لذلك في ذي الخف الكُحَيل[٣].

وكذا ذكر بعضها أنه يقال لذلك في الدابة :الحميم [٤] .

وأنه يقال لذلك في ذي الظلف كالشاة وغيرها : العرق [٥].

وقد أوردت بعض كتب الفرق أن لفظ "العرق" يجوز في كل شيء ، فيقال فيما سبق وغيره [٦] .

التعليق على الباب :

يرى الناظر فيما أوردته كتب الفرق في ذلك الباب ما يلي :

* ذكرت هذه الكتب للدلالة على ذلك في الإنسان لفظين ، هما "العرق والنَّجَد" ، وقد يوحي ذلك بتوهم ترادف اللفظين ودلالتهما على معني واحد ، غير أن الأمر ليس كذلك ، فثمة فارق دلالي بين "العرق والنجد" ، أشار إليه بعض أصحاب كتب الفرق أنفسهم ، ويلمح ذلك لدى كل من قطرب وثابت حيث أوردا ما يفهم منه أن "النجد" هو ما سال من العرق ، يقول قطرب :" وقالوا في مثل العرق من الإنسان : العرق

---

(١) الفرق لقطرب ٦٥ ، والفرق لثابت ٢/٩٠، والفرق لأبى حاتم ٣٤ وينظر:الفرق لابن فارس ٦٧.

(٢) الفرق لقطرب ٦٥، ،والفرق لثابت ٢/ ٩٠ ، والفرق لأبى حاتم ٣٤ ، والفرق لابن فارس ٦٧ ، ٦٨.

(٣) الفرق لقطرب ٦٦ ، والفرق لابن فارس ٦٨.

(٤) الفرق لقطرب ٦٥ ، وينظر : الفرق لثابت ٢/٩٠.

(٥) ينظر : الفرق لقطرب ٦٦ .

(٦) ينظر : الفرق لأبى حاتم ٣٥ ، والفرق لابن فارس ٦٧.

والنَّجد ، ونَجِدَ فلان عرقا : إذا سال عرقه " [١] ، ويقول ثابت :" يقال له من الإنسان :العرق والنجد .يقال: نجد الرجل ينجد نجدا ، إذا سال عرقه من تعب " [٢].

ويفهم ذلك أن في كل من العرق والنجد معني ليس في الآخر، فالعرق لا يطلق عليه نجد إلا باعتبار ملحظ سيلانه ، ففي النجد زيادة معني لا وجود له في العرق ، وهذا على حد ما يفهم مما أورده قطرب وثابت .

وبالتعريج على مصادرنا اللغوية المتعددة رأيت فيها تعضيدا لما أسلفت من وجود فارق دلالي بين العرق والنجد ، إذ تذكر هذه المصادر أن "النجد" هو العرق السائل من عمل أو كرب و تعب [٣].

فالعرق والنجد – إذن – من الألفاظ المتقاربة المعني ، لا المترادفة ، لما في كل واحد منهما من المعنى ما ليس في الآخر .

* ذكرت هذه الكتب للدلالة على ذلك في ذي الحافر "الصّواح" [٤] ، وفى هذا الصدد أوردت بعض هذه الكتب قصر "الصواح" على عرق الخيل خاصة ، فروى ثابت عن ابن الأعرابي أن "الصواح للخيل خاصة" [٥].

وفيما يعد تعضيدا لهذا الذي أوردته كتب الفرق في هذه النقطة نرى في بعض معجماتنا اللغوية"ويقال:إن الصواح عرق الخيل" [٦] ، وكذا جاء فيها "والصُّوَاح : عرق الخيل خاصة ، وقد يُعَمُّ به " [٧] ، وقوله :" وقد يعم به " يلتقي وصنيع أصحاب كتب من جعل الصواح لعرق ذي الحافر .

---

[١] الفرق لقطرب ٦٥.

[٢] الفرق لثابت ٢/٩٠.

[٣] ينظر في ذلك مثلا : مجمل اللغة لابن فارس :"نجد" ، والمحكم لابن سيده "نجد" ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥/٢٠ .

[٤] ينظر فيما سبق :ص:٥٩ .

[٥] ينظر الفرق لثابت ٢/٩٠.

[٦] مجمل اللغة "صوح" .

[٧] اللسان "صوح" .

* ذكرت هذه الكتب أنه يقال لذلك في ذي الخف "الكُحيل" [١] . ولم أعثر فيما بين يدي من كتب اللغة ومعجماتها على ذكر ذلك أو مثله، مما يعد تعضيدا لما أوردته كتب الفرق في ذلك ، إذ كان مجمل ما وقعت عليه في هذه المصادر مما يتعلق بذلك أن الكحيل هو: النفط أو القطران ، أو ما تطلي به الإبل للجرب [٢] . ويبدو أن استعمال "الكحيل" في عرق ذي الخف مما انفرد به قطرب وابن فارس من بين أصحاب كتب الفرق الذين نعيش معهم في هذا البحث.

* وكذا ذكرت بعض كتب الفرق التي بين أيدينا أنه يجوز استعمال لفظ "العرق" في الدلالة على ذلك المعني في كل شيء [٣] ، أي في الإنسان وغيره من سائر المخلوقات التي يكون منها ذلك .ويدخل فيه – إذن – ما انفرد به قطرب من بين أصحاب كتب الفرق من أنه يقال لذلك في ذي الظلف كالشاة وغيرها العرق [٤].

ويعضد هذا الذي أسلفت من جواز استعمال "العرق" في كل شيء ما ذكره المعجميون من أن العرق يكون للإنسان وغيره ، فقال ابن فارس :"العرق: عرق الإنسان وغيره ..... والرجل العُرَقَةُ : الكثير العرق" [٥] . وفى هذا الصدد وجدت بعض المعجميين من يجعل العرق أصلا في الحيوان ، مستعارا فيما سواه ، يقول ابن سيدة:" العَرَق : ما جرى من أصول الشعر من ماء الجلد.....هو في الحيوان أصل ، وفيما سواه مستعار ..... ورجل عُرَق : كثير العرق" [٦] ، وقد نقل ابن منظور عنه ذلك [٧] ، وبمثله قال الفيروز أبادي أيضاً [٨] .

---

[١] ينظر فيما سبق :ص: ٥٩ .

[٢] ينظر : مجمل اللغة "كحل" ، ولسان العرب "كحل" ، والقاموس المحيط "كحل" .

[٣] ينظر : الفرق لأبى حاتم ٣٥ ، والفرق لابن فارس ٦٧.

[٤] ينظر : الفرق لقطرب ٦٦.

[٥] المجمل "عرق" .

[٦] المحكم "عرق" .

[٧] ينظر : اللسان "عرق" .

[٨] ينظر : القاموس المحيط "العرق" .

في المنهج :

يتبين للناظر في منهج كتب الفرق الأربعة في تناولها لهذا الباب أنها قد اتفقت في بعض النقاط وتلاقت ، كما أنها قد اختلفت في بعضها الآخر وتباينت ، وأوضح ذلك فيما يلي :

* تلاقت الكتب الأربعة على البدء بالأسماء الدالة على ذلك من الإنسان ، فقد صدرت جميعها هذا الباب بعرض ذلك [١] .

* وكذا اتفقت فيما أوردت من ألفاظ دالة على ذلك ، حيث أوردت جميعها في هذا الصدد لفظي "العرق والنجد" [٢] ، فيما عدا ابن فارس الذي اقتصر على ذكر لفظ "العرق" [٣] .

* وكذا تلاقت هذه الكتب في العناية بشرح ما غمض من دلالة بعض الألفاظ والاهتمام بتوضيح مبهمها ، وسواء في ذلك تلك الألفاظ التي تتعلق تعلقاً مباشراً بالموضوع المعقود له الباب أو حتى تلك التي ليست كذلك مما تضمنته بعض الشواهد الشعرية ، وقد كان مجيء ذلك بين ثنايا هذه الكتب بنسب متفاوتة ، فأكثر بعضها في ذلك وقلل البعض الآخر .

ومما يمكن الاستئناس به في هذا المقام :

* تفسيرهم "العصيم" بأنه ما جف من العرق ، أو هو أثر العرق إذا جف [٤]

* تفسيرهم "القرن" في مثل قول القائل : احلب فرسك قرنا أو قرنين : بأنه الدفعة أو الحلبة من عرق [٥] .

وفيما عدا ما سبق من نقاط أسلفتها في هذا الباب يمكن القول باتفاق كتب الفرق بصددها ، فقد كانت هناك نقاط تباين واختلاف ، وكان من أبرزها :

---

[١] ينظر : الفرق لقطرب ٦٥ ، والفرق لثابت ٢/٩٠ ، والفرق لأبي حاتم ٣٤ .

[٢] ينظر : الفرق لقطرب :ص: ٦٥ ، والفرق لثابت ٢/٩٠ ، والفرق لأبي حاتم ٣٤ .

[٣] ينظر : الفرق لابن فارس :ص: ٦٧.

[٤] ينظر : الفرق لقطرب ٦٦ ، والفرق لثابت ٢/٩١ ، والفرق لأبي حاتم ٣٥ .

[٥] ينظر : الفرق لقطرب ٦٥ ، ٦٦ ، والفرق لثابت ٢/٩١ ، والفرق لأبي حاتم ٣٥ ، والفرق لابن فارس ٦٨.

* تباينها في مضمون ما عرضت له من أشياء تسمى"العرق" فيها،إذ وسع البعض في هذا الصدد، على حين ضيق البعض الآخر،وفى ذلك رأيت قطرب على رأس الموسعين ، إذ سمى "العرق" في "الإنسان ، وذي الحافر،وذي الخف،وذي الظلف" [١] ويأتي من بعده ابن فارس ، حيث سمى "العرق" في "الإنسان ، وذي الحافر ، والإبل من ذي الخف " [٢].وأما ثابت وأبو حاتم فقد عرضا لذلك في "الإنسان، وذي الحافر" فقط [٣]،فلم يكن عرض هذه الكتب لما تسمى فيه العرق على درجة واحدة .

* تباينها في الاهتمام ببعض المسائل المتعلقة بالنحو والصرف، فبينما لا يلمس أي صدى لما يتعلق بذلك لدى قطرب وابن فارس بخلو كتابيهما من ذلك خلوا تاما يرى على الجانب الآخر اهتمام ثابت وأبى حاتم بذلك .

ومن مظاهره لديهما :

* ذكر تصاريف "تجد" ، وأنه : نَجِدَ يَنْجَدُ نَجَدَا ونَجْداً [٤] .

* أن جمع "القَرْن" : القُرُون [٥] .

* ما ذكره ثابت من أنه يقال : رجل مُجْرِب ، أي له إبل قد جربت، وكذلك : رجل مُمْرِضٌ ومُصِحٌ ، على ذلك الوزن [٦] .

* تباينها فيما يتعلق بالاستشهاد بأشعار العرب ، فبينما أرى كتب الفرق لقطرب وثابت وأبى حاتم قد أكثرت من إيراد الشواهد الشعرية للتدليل على ما يذهب إليه أصحابها ، أرى على الجانب الآخر إغفال ابن فارس لذلك في فرقه ، وخلو كتابه منه خلوا تاما.

وكان مما أورده من اهتم بالاستشهاد الشعرى في هذا الباب:

* قول الشاعر :

---

[١] ينظر : الفرق لقطرب ٦٥ – ٦٦ .

[٢] ينظر : الفرق لابن فارس ٦٧ – ٦٨ .

[٣] ينظر :الفرق لثابت ٢/٩٠ – ٩١ ، الفرق لأبى حاتم ٣٤ – ٣٥ .

[٤] ينظر : الفرق لثابت ٢/٩٠ ، الفرق لأبى حاتم ٣٤ .

[٥] ينظر : الفرق لثابت ٢/٩١ ، الفرق لأبى حاتم ٣٥ .

[٦] ينظر : الفرق لثابت ٢/٩١.

جَلَبْنَا الخَيْلَ دامِيةً كُلاها يَسيلُ على سَنَابِكها الصُّواحُ

استشهادا على أن الصُّواح : عرق الخيل [١] .

* ما أنشده أبو مالك :

فقمْتُ مَقَاماً خَائِفاً مَنْ يَقُمْ به من الناس إلا ذو الجَلادة يَنَجد [٢]

استشهادا على أن "النجد" سيلان العرق من تعب .

ومثل ما سبق قول النابغة :

يَظَلُ من خَوْفِه الملاَّحُ مُقْتَصما بالخَيزُرانَةِ بعد الأَيْنِ والنَّجَدِ

* قول أبى ذؤيب :

تَأبى بدِرّتها إذا ما استُكرهتْ الا الحميمَ فإنه يَتَبضَّعُ [٣]

* وقول الجَعْدى :

كَأنَّ الحميمَ بها قافلاً أشارِيُر مِلْحٍ لدىُ مجْرَبِ[٤]

استشهادا على أنه يقال للعرق "الحميم" .

* وكذا يلمح من مظاهر تباين هذه الكتب وتمايزها في تناولها ما تناولته في هذا الباب وجود صدى للأخذ عن العلماء والرواية عنهم في بعضها وانعدام ذلك في البعض الآخر ، وفى هذا الصدد وجدت أثر ذلك لدى ثابت وحده ، دون سائر أصحاب كتب الفرق ، إذ يقول :" وقال ابن الأعرابي : الصُّواحُ للخيل خاصة " [٥] ، وكذا يقول :" وحكي لي أبو نضر عن الأصمعي وأبى زيد قالا : الذِّيار بالذال بَعَرٌ رَطْبٌ يُصَيَّرُ على خلف الناقة إذا أرادوا صرَّها كى توقِّى أخلافها " [٦] . وقد خلت سائر كتب الفرق في تناولها لهذا الباب من مثل ذلك خلوا تاما .

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ٩٠/٢ ، الفرق لأبى حاتم ٣٤ ، والبيت في الفرق لقطرب ٦٥ . وفيه "يجول" بدلا من "يسيل ".

[٢] ينظر:الفرق لأبى حاتم ٣٤،والبيت في الفرق لثابت ٩٠/٢. وفيه "الجلالة " بدلا من "الجلادة"

[٣] الفرق لقطرب :ص: ٦٥.

[٤] ينظر : الفرق لثابت ٩٠/٢ ، الفرق لأبى حاتم ٣٥ .

[٥] الفرق لثابت ٩٠/٢.

[٦] السابق ٩١/٢.

باب الجلوس:

أوردت كتب الفرق التي بين أيدينا أنه يقال لذلك في الإنسان : جلس ، وقعد ، وجذا ، وجثا [١] .

وأنه يقال لذلك في ذي الحافر ، كالفرس والحمار : ربض [٢] ، وكذا يقال له في السباع كلها [٣].

وأنه يقال لذلك في ذوات الظلف كلها : ربض أيضاً [٤] . ويقال في الجمل والنعامة برك [٥] .

ويقال لذلك في الطائر : تحبَّث وجثم [٦] ، ويقال لذلك في القطاة: فحصت [٧] .

التعليق على الباب

يرى الناظر فيما أوردته كتب الفرق في هذا الباب ما يلي:

* تعددت الأسماء الدالة على ذلك الفعل من الإنسان وتوالت ، فيما يوحي بترادفها ، ولكن الأمر على غير ذلك ، إذ إن تأمل هذه الأسماء يبين أنها ليست على درجة واحدة في دلالتها على جلوس الإنسان ، فثمة فرق دلالي بين "قعد وجلس وجذا وجثا " ، نظرا لما يتميز به كل لفظ من ملحظ لا نجده في غيره من سائر الألفاظ .

وفى الفرق بين "قعد" و"جلس" يذكر العلماء أن في "قعد" معنى ليس فى جلس،وأنه يقال:قام ثم قعد ....،ثم يقال: كان مضطجعا فجلس ، فيكون القعود عن قيام

---

[١] الفرق لثابت ٩٣/٢، وينظر : الفرق لقطرب ٦٦،والفرق لأبى حاتم ٣٥،والفرق لابن فارس ٦٦.

[٢] الفرق لأبى حاتم ٣٥،وينظر: الفرق لقطرب ٦٦ ، والفرق لثابت ٩٣/٢،والفرق لابن فارس ٦٦.

[٣] الفرق لثابت ٩٣/٢ ، وينظر : الفرق لقطرب ٦٦ ، والفرق لابن فارس ٦٦.

[٤] الفرق لابن فارس ٦٦.

[٥] ينظر : السابق ذاته .

[٦] الفرق لثابت ٩٣/٢ ، وينظر الفرق لقطرب ٦٧ ، والفرق لأبى حاتم ٣٥.

[٧] الفرق لابن فارس ٦٦.

،والجلوس عن حالة هي دون الجلوس[١].ويعضد هذا أيضاً ماتورده معجمات اللغة،حيث تذكر أن "الجلوس غير القعود،فإن الجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو ،والقعود هو الانتقال من علو إلى سفل فعلى الأول يقال: لمن هو نائم أو ساجد: اجلس ، وعلى الثاني يقال لمن هو قائم : اقعد " [٢].

وتغايرهما "جثا" و"جذا" ، ذلك أنهما – كما بينت كتب الفرق ذاتها – تدلان على الجلوس على الركبتين [٣] ، ففيهما من المعنى ما ليس في "قعد وجلس" ، ويعضد هذا ما أوردته المصادر المتعددة، التي تذكر أن "جثا يجثو ويجثى تعنى : الجلوس على الركبتين للخصومة ونحوها [٤].

ومن ناحية أخرى تفرق المصادر بين "جثا" و"جذا" في المعنى، وذلك الفرق من جهتين :

١- ما ذكر عن بعضهم من أن الجُذُوّ على أطراف الأصابع ، والجُثُوّ على الركب ، أو أن الجاذى يكون على قدميه ، والجاثى يكون على ركبتيه [٥] .

٢- ما يفهم مما روى عن بعض العلماء من أن المعنى بين اللفظين ليس على تمام المطابقة ، إذ إنه بالذال أدل على اللزوم والثبوت منه بالثاء ، فقد رووا عن الخليل قوله :"جذا يجذو نحو جثا يجثو ، إلا أن جذا أدل على اللزوم ، يقال جذا القراد في جنب البعير إذا شدَّ التزاقه به ، وأجْذَت الشجرةُ صارت ذات جذوة " [٦] وبمثل ذلك قال ابن الأثير أيضاً [٧].

---

[١] ينظر :الصاحبي لابن فارس ١١٦ – تحقيق السيد أحمد صقر – ط – الحلبي – القاهرة – ١٩٧٧ م .

[٢] المصباح المنير "جلس" ١/١٠٥.

[٣] ينظر الفرق لثابت ٢/٩٣.

[٤] ينظر في ذلك مثلا : المفردات في غريب القرآن للأصفهاني "جثا" ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/٢٣٩ ، والمصباح المنير "جثا" ١/٩١ ، وغيرها .

[٥] ينظر اللسان "جثا" و"جذا" .

[٦] المفردات في غريب القرآن "جذو" ٩٠ ، ويقارن بمجمل اللغة لابن فارس "جذو" .

[٧] ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٢٥٣ .

وهكذا يتبين أن في كل لفظ من تلك الألفاظ التي أوردها العلماء في كتب الفرق للدلالة على ذلك الفعل من الإنسان معنى ليس في الآخر ، فليست هذه الألفاظ – إذن– مترادفة ترادفا تاما ، وإنما هي من المتقاربات ، أو أشباه المترادفات ، ولا يغنى أي منها عن سائرها في كل السياقات ، نظرا لما يتميز به كل لفظ من ملحظ ليس في الآخر .

* أوردت كتب الفرق للدلالة على ذلك الفعل من الطائر لفظين "تحبث وجثم" [١] . وثمة فارق دلالي بين اللفظين ، يشير إليه بعض أصحاب كتب الفرق أنفسهم ، فيذكر أن معنى تحبث الطائر : تهيؤه لذلك وبسطه جناحيه [٢]. أما جثومه ، فهو تلبده بالأرض ولزومه المكان،جاء في معجمات اللغة"جثم الطائر تلبد بالأرض وجلس" [٣] ، وفيها أيضاً "جثم الإنسان والطائر .... لزم مكانه فلم يبرح ، أي تلبد بالأرض ، وقيل : هو أن يقع على صدره ...قال : وهى بمنزلة البروك للإبل " [٤] فالتحبث تهيؤ للجثوم وجلوس الطائر على الأرض ولزومها ، ولا شك أن هذا غير ذاك .

* وفى غير ما أسلفت أوردت كتب الفرق أيضاً عدة ألفاظ للدلالة على ذلك الفعل من بعض المخلوقات الأخرى ، وقد كان لكل ما جاءت به في هذا الصدد بين ثنايا المصادر المتعددة ما يعضده ويقرره ، وفيما يلي تجلية وتوضيح لذلك .

–أوردت كتب الفرق للدلالة على ذلك الفعل من ذي الحافر كالفرس والحمار وذي الظلف كلها والسبع "ربض" [٥] ، وقد جاءت معجمات اللغة بما يعضد هذا ، جاء في مختار الصحاح "وربوض الغنم والبقر والفرس والكلب مثل بروك الإبل وجثوم الطير" [٦] ، وفى اللسان "رَبَضَتَ الدابة ....تربض رَبضاً ورُبُوضاً ....وهو

---

[١] ينظر فيما سبق :ص: ٦٥.

[٢] ينظر : الفرق لقطرب ٦٧ ، والفرق لثابت ٩٣/٢ .

[٣] ينظر : مختار الصحاح "جثم" .

[٤] اللسان "جثم" ، وينظر : المصباح المنير "الجثمان" ٩١/١.

[٥] ينظر فيما سبق :ص: ٦٤ .

[٦] مختار الصحاح "ربض" .

كالبروك للإبل " [١] .

- وأوردت كتب الفرق للدلالة على ذلك الفعل من الجمل والنعامة "برك" [٢] .

وفى مصادرنا المتعددة تعضيد لهذا وتقرير له ، ففي المفردات "وبَرَك البعير ألقى ركبه ، واعتير منه معنى اللزوم ، فقيل اتبركوا في الحرب أي ثبتوا ولازموا موضع الحرب " [٣] ، وفى النهاية ".... وهو من برك البعير إذا ناخ في موضع فلزمه " [٤] . وكذا يرى المعرج على معجماتنا اللغوية مثل ذلك ، إذ جاء في اللسان "وبَرَك البعير يَبْرُك بُرُوكا أي استناخ .... وبَرَكَ : ألقى بركه بالأرض ، وهو صدره ، وبركت الإبل تَبْرُكُ بُرُكا وبرَّكت .... وكذلك النعامة إذا جثمت على صدرها " [٥] وجاء في المصباح المنير :" برك البعير بروكا من باب قعد وقع على بَرْكِه وهو صدره " [٦] .

- وكذا أوردت كتب الفرق للدلالة على ذلك الفعل من القطاة "فحصت" [٧] ، ويرى الناظر في مصادرنا المتعددة ما يعضد هذا الذي أوردته كتب الفرق ويقرره ، حيث جاء في القاموس المحيط "فحص القطا التراب اتخذ فيه أُفْحُوصاً وهو مجثمه كالمفحص كمقعد" [٨] ، وكذا تذكر بعض معجماتنا أن "الأفحوص" بوزن العصفور مجثم القطاة لأنها تفحصه ، وكذلك المَفْحَص [٩] .

وإذا ما تركت معجمات اللغة إلى غيرها ترى ابن الأثير يقول : " والأفاحيص :

---

[١] اللسان "ربض" .

[٢] ينظر فيما سبق :ص: ٦٥ .

[٣] المفردات في غريب القرآن للأصفهاني "برك" ٤٤.

[٤] النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/١٢٠.

[٥] اللسان "برك" ، وينظر : مختار الصحاح "برك" .

[٦] المصباح "برك" ١/٤٥.

[٧] ينظر : فيما سبق :ص: ٦٥ .

[٨] القاموس المحيط للفيروزأبادى "فحص" – ط – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م .

[٩] ينظر : مختار الصحاح "فحص" ، واللسان "فحص" .

جمع أفحوص القطاة ، وهو موضعها الذي تجثم فيه وتبيض ، كأنها تفحص عنه التراب : أي تكشفه " [١] .

في المنهج :

يرى الناظر في الكتب الأربعة التي بين أيدينا أنه قد تباين منهجها حيال تناولها ما تناولته في هذا الباب ، إذ إنها قد تلاقت في بعض الأمور ، وتباينت في بعضها الآخر .

أما عن نقاط تلاقيها واتفاقها ، فيمكن القول بأنها قد تلاقت في :

- تصديرها هذا الباب بالتعبير عن جلوس الإنسان ، فقد بدأت جميعها بذكر الألفاظ الدالة على ذلك الفعل من الإنسان .
- كذا اتفقت في الألفاظ التي عبرت بها عن ذلك الفعل ، فيما عرضت له من مخلوقات يصدر عنها هذا الفعل ويسند إليها، كجلس وقعد بالنسبة للإنسان ، وربض بالنسبة للدواب ، وبرك للبعير ، وجثم للطائر . وإن كان بعضها قد زاد في ذلك على بعض ، فتجد ثابتاً مثلا قد ذكر في التعبير عن ذلك الفعل من الإنسان أربعة ألفاظ ، وهى : " جلس – قعد – جذا – جثا " ، وأورد أبو حاتم وابن فارس في هذا الصدد اللفظين الأولين " جلس وقعد " ، بينما اقتصر قطرب على "جلس" فقط .

أما عن نقاط تباينها واختلافها ، فيمكن القول بأنها قد تباينت في :

-ما عرضت له من أشياء تسمى ذلك الفعل منها ، إذ انفرد بعضها بانفرادات لم يرد لها ذكر في البعض الآخر ، وذلك كانفراد الفرق لابن فارس بذكر ما يعبر به عن ذلك الفعل من القطاة ، وهو "فحصت القطاة " [٢] ، ومثل ذلك يسوغ معه القول بأن بعضهم قد زاد في هذا الصدد على بعض .

- اهتمام بعضهم وعنايته ببعض القضايا النحوية والصرفية ، وفى ذلك وجدت ثابتا يذكر في غير موضع مثلا تصاريف بعض الأفعال التي أوردها في هذا

---

[١] النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٤١٥.

[٢] ينظر : الفرق لابن فارس :ص: ٦٦.

الباب ، كجلس الرجل يجلس جلوسا ، وقعد يقعد قعودا ، وجَذَا وجَثَا يَجْذُو ويَجْثُو جُذُوًّا وجُثُوًّا ، وربض الفرس والحمار وكل ذي حافر يربض ربوضا [١] .... إلى غير ذلك مما عرض له على هذا الشكل .

وكذا وجدت صدى لمثل ذلك لدى أبى حاتم ، حيث ذكر :بَرَك البعير يَبْرُك بُرُوكا – وجَثَم الطائر يَجْثِمُ جثوما [٢] .

وعلى الجانب الآخر لم أجد لمثل ذلك صدى كبيرا لدى أي من قطرب أو ابن فارس ، ومن ثم يسوغ القول بأن كتابيهما قد خلوا من ذلك خلوا شبه تام .

– عناية البعض بتوضيح دلالة ما استعصى فهمه من ألفاظ عرض لها ، وإغفال ذلك لدى البعض الآخر ، فلم يكن أصحاب هذه الكتب على درجة سواء فيما يتعلق بذلك ، إذ وجدت ثابتا كثير الاهتمام بذلك ، فقد بين دلالة كثير من الألفاظ التي عرض لها في هذا الباب، منها قوله :" ..... يقال :جثم الطائر : إذا لزق بطنه بالأرض " ، وقوله :" ..... وجُثُواً إذا جثا على ركبتيه " [٣] .... إلى غير ذلك مما شرح معناه .

ويأتي من بعده في الاهتمام بذلك قطرب وأبو حاتم ، فقد بين قطرب معنى " تحبث الطائر " ، قائلا :" تَحَبَّثَ تحبثا ، إذا تهيأ لذلك، وبسط جناحيه " [٤] ، وبين أبو حاتم معنى " مجثم الطائر ، قائلا :" ومَجْثِمهُ : وهو موضعه الذي يجثم فيه " [٥] . أما ابن فارس فقد أغفل ذلك ، فخلا منه كتابه خلوا تاما .

– وكذا من مظاهر تباين نهج هذه الكتب في هذا الباب وجود صدى للنقل والرواية عن العلماء في بعضها ، وانتفاء ذلك انتفاء تاما في بعضها الآخر ، فقد نقل ثابت عن ابن الأعرابي ، ومن ثم تكررت لديه عبارة "قال ابن

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ٢/ ٩٣.

[٢] ينظر: الفرق لأبى حاتم ٣٥.

[٣] ينظر : الفرق لثابت ٢/٩٣.

[٤] الفرق لقطرب ٦٧.

[٥] الفرق لأبى حاتم ٣٥.

الأعرابي " مرتين [١] ، على حين لم أجد لذلك أي صدى لدى غيره في هذا الباب .

وبعيدا عن أوجه الاتفاق والاختلاف التي عرضت لها فيما مضى ، فقد بدا في هذا الباب تأثر بعض أصحاب هذه الكتب ببعض ، وأخذ بعضهم عن بعض ، ومن ثم وجدت عبارات بعينها قد كررت هنا وهناك ، وما من شك في أن هذا نتيجة نقل بعضهم عن بعض ، وقد بدا مثل ذلك التأثر في مثل تفسيرهم :"مجثم الطائر" و"تحبث الطائر" ، حيث كررت العبارات التي وردت في هذا المقام بذاتها [٢].

---

[١] ينظر : الفرق لثابت ٢/٩٣.

[٢] ينظر للمقارنة : الفرق لقطرب ٦٧ ، والفرق لثابت ٢/ ٩٣ ، والفرق لأبي حاتم : ٣٥ .

المبحث الثانى
علماؤنا الأربعة – ما لهم وما عليهم

تعد كتب الفرق الأربعة التي انتظمها موضوع بحثى هذا قيمة عليمة كبرى فى فنها ، وأسفارا نفسية فى موضوعها ، حوت من المادة العلمية ما يشهد ببراعة مؤلفيها ، وانتظمت من الميزات ما يبرهن على علو قدر مصنفيها ، تعدد ميزاتها ولا تعد ، وتتوالى فوائدها ومنافعها ولا تحد ، غير أن كل كلام خلا كلام الله تعالى قابل للأخذ والرد .

ولما كانت هذه الكتب من عمل وصنع البشر ، الذى يعتريه الخلل والزلل ، كان لزاما على أن أفرد المساحة التالية من هذا البحث لوقفة أقف فيها ومصنفى هذه الكتب ، أبين فيها – بوجهة نظر متواضعة – من خلال ما حوته دفتا مؤلفاتهم تلك ما لهم وما عليهم ، لاسيما أن انتظام " موضوع البحث " هذا العدد من كتب الفرق ، ودراستها معا على النسق الذى سلكته فيا مضى قد أبرز لى أن هذه الكتب – كما أسلفت مرارا – لم تكن على درجة سواء فى تناول ما تناولته وعرضت له ، وإنما تمايزت وتباينت كثيرا فى هذا الصدد ، مما يسوغ معه القول بأن بعض أصحاب هذه الكتب قد امتاز عن غيره بهذا الأمر أو ذاك الجانب ، حتى وجدت لبعضهم انفرادات لم ترد لدى سائرهم .

وقد تراوح الأمر بين علمائنا الأربعة فى ذلك بين الامتياز والقصور ، فلم يكن الشأن فى ذلك مطردا ، أو أنه قد سار على وتيرة واحدة ، إذ رأيت من امتاز فى جانب قد قصر فيما سواه ، ووجدت من قصر فى جانب قد امتاز فيما سواه ، من ثم كان لكل واحد منهم ما له وعليه ما عليه .

وفيما يلى تجلية ذلك لدى علمائنا الأربعة ، بوقفات أفرد فيها كل واحد منهم بوقفة نفصل فيها ذلك ونبينه .

أولا : مع قطرب

جاء كتاب الفرق لقطرب فى فنه جامعا لكثير من الميزات ، محتويا على قدر كبير من الفوائد والمنافع فى جل جوانبه ومناحيه ، مما يحسب لمؤلفه ويعد له ، غير أنه قد شابه فى الوقت ذاته – من وجهة نظرى – القصور والنقص فى بعض المواضع . وفيما يلى توضيح ذلك :

أ - مميزات الكتاب :

امتاز قطرب فى كتابه بكثير من الميزات ، وكان من أبرزها وأهمها :

- أنه بادئ ذى بدئ قد بدا فى الكتاب واضحا جليا ما يعكس لنا شخصية مؤلفه ، وأنه عاش عصر الرواية عن العرب وروى عنهم فكان لذلك صداه وأثره فى حديثه وإن كان ورود ذلك ليس بكثير فى كتابه ، ومما لمسته لديه فى هذا الصدد قوله فى باب " الأنف " " ويقال له من ذى الجناح فى كلام الناس : القرطمتان ولم أسمعه من العرب فى شعر ، وهو من كلام العامة " [١] . وقوله فى باب " الدبر " : " ويقال من ذى البراثن من السباع : الأسرام : استاه السباع ، والمجعر يكون على القياس من جعر يجعر ولم نسمعه " [٢] .
- اتسام أبواب كتاب قطرب بالاتساع وشمول المحتوى والمضمون ، وللحقيقة العلمية فإنه إذا كان الاتساع وشمول المضمون ليس سمة عامة فى كل أبواب الكتاب ، حيث رأيت بعضها مقتضبا مختصرا ، إلا أنه يمكن القول بأن الاتساع والشمول كان السمة المميزة لمعظم أبواب الكتاب ، مما أدى إلى انفساح المجال لزيادة المادة العلمية وتنوعها ، من ثم كثر وزاد فى أبواب الكتاب ما عرض له قطرب من مخلوقات يتناول فيها أو يبين بصددها ما عقد له الباب ، وكذا كثرت لديه الألفاظ ، وتوالت عنده المفردات التي اقتضاها ما هو بصدده .

وبالجملة فقد كان كتاب قطرب من أكبر الكتب التي ضمها موضوع البحث وأكثرها اتساعا ، وذلك أن قطربا وهو من المتقدمين الذين صنفوا فى الفرق ، كان معنيا بحشد كل ما يعن له فيما هو بصدده ، ولا محيص إذ ذاك من كبر حجم أبواب الكتاب واتساعها ، بل وتباعد أجزائها أحيانا .

---

[١] الفرق لقطرب ص ٤٨ .

[٢] الفرق لقطرب ص ٦٢ .

- عنايته الشديدة بالضبط فى كتابه واهتمامه البالغ بذلك ، وسواء فى ذلك ضبطه للحرف أو ضبطه للصيغة ، ولاهتمامه وعنايته بذلك نراه وقد سلك فى ذلك مسالك متباينة وطرقا مختلفة ، ووردت لديه صور متعددة للضبط ، شاعت فى كتابه وذاعت ، حتى رأيت بعضها مبثوثا بين ثنايا كتابه ، لا تكاد تخلو منه فى الكتاب إلا صفحات قليلة .

وبالجملة يعد قطرب أكثر علمائنا الأربعة حرصا على الضبط واهتماما به على الإطلاق ، لا ينازعه فى ذلك من سائر أنداده منازع ، ولعل مرد ذلك – فى نظرى – أن قطربا عاش عصر الرواية ، ويعد ممن رووا عن العرب ، وقد كان أمثال هؤلاء حراصا على ضبط ما يروونه ، بكل ما أتيح لهم من طرق الضبط وصوره ، لعلمهم بافتقار اللغة آنذاك إلى مثل ذلك ، لتقريرها وتثبيتها .

- حرصه على بيان ما استعصى فهمه أو استغلقت دلالته من ألفاظ فى كتابه ، حتى ليعد شرح معانى الألفاظ وتوضيح دلالتها لعنايته واهتمامه البالغ به ، أحد أهم الأركان الأساسية التي أقيم عليها بناء كتاب قطرب ، ومن ثم كان لمعظم طرق ذلك وصوره أثره وصداه الكبير فى ثنايا الكتاب ، ولكثرة ما عرض قطرب من ذلك وزيادة مواطن وروده لديه ، فإنه يعد من أكثر علمائنا الأربعة اهتماما بهذه القضية وعناية بها .

- عنايته البالغة بالاستشهاد واهتمامه الفائق به فى كتابه ، إذ يجد مطالع الكتاب الشواهد على تنوعها وتعددها ، مبثوثة بين ثنايا كتابه هنا وهناك ، لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب بل قد تنتظم الصفحة الواحدة منها ما يصل إلى خمسة شواهد ، يستشهد ويدلل ببعضها لهذا الجانب ، وببعضها الآخر لذاك ، إذ تنوعت وتعددت الجوانب التي استشهد لها قطرب فى كتابه ودلل عليها ، وجماع القول فى ذلك أن عناية قطرب بالاستشهاد واحتفاءه به كان بالغا ، حتى ليمثل ذلك لذيوعه وكثرته فى الكتاب أحد الأركان الأساسية والدعامات الأصلية التي بنى عليها الكتاب .

ولا غرو فقد بلغت جملة شواهده – على تباينها وتنوعها – الخمسين ومائتى شاهد ، وهو ما لم يبلغه أو يدانيه أى من سائر أنداده فى موضوع هذا البحث ، ومن ثم يعد قطرب أكثر علمائنا الأربعة اهتماما بموضوع الاستشهاد وعناية به على الإطلاق .

- اهتمامه بالحديث عن اللهجات وما يتعلق بها ، وعنايته بذلك عناية كبيرة ، حيث يرى الناظر فى الكتاب أن قطربا قد عرض لاختلاف لهجات العرب وتباين لغاتهم من خلال مظاهر متنوعة وصور متعددة فى مواضع عدة من كتابه .

غير أن عرضه ما عرض من ذلك يتسم بالنقص والبتر تارة ، والغموض والإبهام تارة أخرى ، وقلما جاء عرضه فى ذلك سائغا مقبولا ، ولكن على أى من هذا أو ذاك فإن جملة ما ورد من مواضع لدى قطرب يحدثنا فيها عن اللهجات وما يتعلق بها ، تسوغ لى القول بأن قطربا كان أكثر علمائنا الأربعة عناية باللهجات وما يتعلق بها على الإطلاق .

- عنايته بمسائل فقه اللغة وموضوعاته ، واهتمامه بذلك اهتماما كبيرا فى كتابه ، حيث تعددت وكثرت فى كتابه المواطن التي عرض فيها لذلك ، من ثم رأيت مثل هذه المسائل وتلك الموضوعات مبثوثة بين صفحات كتابه هنا وهناك ، وقلما أن تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب .

وقد اتسم عرض قطرب لمسائل فقه اللغة وموضوعاته بالتراوح بين الاتساع والشمول تارة ، والاختصار والاقتضاب تارة أخرى ، ولذا وجدته يبز بعض أنداده ممن شاركوه العرض والتناول فى مسألة ما ويفوقهم ، على حين يبزه آخر فى مسألة أخرى من تلك المسائل ويفوقه .

ولكن على أى من هذا أو ذاك فإن قطربا يعد واحدا من أكثر علمائنا الأربعة اهتماما وعناية بمسائل فقه اللغة وموضوعاته فى هذا البحث .

- انتظام الكتاب فى بعض مواضعه بعضا من آراء قطرب النقدية أو التقويمية ، وكذا تدخله بالحكم أو التوجيه فى بعض المواضع الأخرى ، فلكل ذلك بين

ثنايا الكتاب صداه وأثره ، وإن كان ورود مثل ذلك ليس كثيرا ، ومن أمثلته لدى قطرب :

- حكمه بأصالة الهاء فى " الباه والباء ، والباءة والباهة " ،بمعنى النكاح [١] .
- حكمه بالشذوذ والقلة على ما حكى له من "فرسة " فى أنثى ذى الحافر ، إذا ألقته أمه ، والأمر فى ذلك لديه صيغة واحدة للمذكر والمؤنث ، وهى " فرس " [٢] .
- حكمه بندرة سماع جمع " رخل " و " رخل " على " رخال " ، كما هو فى " ظئر " على " ظؤار " ، و " توأم " على " تؤام " ، حيث قال : " وهذا الجمع على فعال لا يكاد يسمع " [٣] .
- توجيهه ما أورد بصدد " الباز " ، حيث يقول : " فقالوا فيه : البازى مثل : قاضى ، وبزاة للجميع مثل : قضاة ، وبعض العرب يقول : هذا باز – مثل باب ودار – والجميع : بئاز . وقال بعضهم هذا بازى – مثقل – كأنه جعله منسوبا " [٤] .
- حكمه بكثرة التخفيف فى " السمانى " [٥] .

ولاشك أن هذا وغيره مما ماثله ، ليرى الباحث تدخل قطرب بإبداء الرأى ، ومساهمته بالحكم أو النقد أو التقويم والتوجيه، فيما هو بصدده مما عن له فى كتابه .

ب – المآخذ :

ثمة أوجه قصور ونقص شابت بعض المواضع فى كتاب الفرق لقطرب ، غير أنها لا تعدو هنات لا تقدح فى قيمة الكتاب العلمية ، ولا تعد بشىء إذا ما قورنت بما عددنا فى النقطة السابقة من مميزات امتاز بها قطرب فى فرقه .

---

[١] ينظر الفرق لقطرب ص : ٧٩ .

[٢] ينظر الفرق لقطرب ص : ٩٧ .

[٣] ينظر الفرق لقطرب ص : ١٠٦ .

[٤] ينظر الفرق لقطرب ص : ١٣٣ .

[٥] ينظر الفرق لقطرب ص : ١٤٠ .

ومن أهم المآخذ التي تؤخذ على قطرب فى فرقه وأبرزها :

- أن ترتيب أبواب كتابه جاء – فى مجمله – عشوائيا ، لا تتساوق فيه مواضع الأبواب بعضها مع بعض ، ليس فى ذلك لديه مسلك ينتظمها ، أو علاقة تجمعها ، وإنما هو وضع جزافى ، جاء – فيما يبدو – كيفما اتفق لقطرب ، دون نهج واضح أو طريق ظاهر .

وربما كان عذره فى ذلك عدم عنايته باتباع خطوات المنهج العلمى ، وانصباب همه الأول على حشد المادة العلمية وسوقها فى مصنفه ، دون اهتمام بما سوى ذلك .

- دمجه بعض أبواب كتابه فى بعض ، وإتيانه بموضوعات جديرة بالإفراد بأبواب مستقلة تحت باب واحد ، كباب " الولادة " الذى ضمنه ما أتى به بعض أنداده فى خمسة أبواب منفصلة ، وربما سوغ له ذلك ما بدا بين هذه الموضوعات من علاقة رابطة ، تتمثل فى ترتب بعضها على بعض .

غير أن هذا – فى نظرى – لا يعد كافيا أو مبررا لصنع ما صنع ، فهذه علاقة شكلية ظاهرية لا تسوغ ذلك ، وكان حريا بقطرب وأولى به الفصل بين هذه الموضوعات ، وإفراد كل واحد منها بباب مستقل كما فعل أصحابه ، لأن فى الفصل تحديدا وتمييزا ، يؤمن معه الوقوع فى الخلط واللبس ، فضلا عما فيه من تسهيل لمطالع الكتاب فى الوصول إلى بغيته ومطلبه .

- ما فى بعض أبواب الكتاب من لبس وخلط ، أدى بمؤلفه إلى الوقوع فى الخلل والزلل ، إذ رأيته – مثلا – فى الباب الذى عقده ، معنونا له بباب " الفم " ، غير مقتصر على تناول ما يتعلق بهذا الجزء المعقود له الباب ، وإنما تعداه إلى ما يتعلق بغيره ، حيث جاء الحديث فى هذا الباب عن الفم والشفة معا ، وخلط قطرب فى ذلك أيما تخليط ، إذ جعل " الجحفلة " فى ذى الحافر ، و " المشفر " فى ذى الخف ، و" المقمة والمرمة " فى ذى الظلف ، فى مقابل " الفم " من الإنسان ، محايدا بذلك الحق ، مجانبا الصواب ، إذ إن هذه الأجزاء من هذه المخلوقات تقابل " الشفة " من

الإنسان ، لا تقابل " الفم " منه ، وقد تناولت ذلك وشرحته فيما مضى بأجلى منه هنا .

وربما كان مرد مثل هذا الخلط واللبس وما أدى إليه لدى قطرب ، ما سبق أن أسلفت فى المأخذ السابق من مزجه موضوعات متباينة ودمجها فى باب واحد ، فسلم له الأمر بعض الشئ ، ولم يؤد أو يصل به حد الزلل والخلل فى بعض المواضع ، ولم يسلم له فأوقعه فى الخلل والزلل فى بعضها الآخر ، كما هو الحال فيما ذكرت هنا .

- خلو كتابه من بعض الأبواب التي أوردها سائر أنداده أو بعضهم فى هذا البحث ، فثمة أبواب وإن كانت قليلة ، كباب " الأيدى والأرجل " ، وباب " انتهاء السن " لم يعرض لها قطرب فى كتابه ، على حين أن الأول من هذين البابين ذكره سائر أنداده وعرضوا له ، والثانى ذكره أبو حاتم وابن فارس فى كتابيهما . وبذلك بدت أبواب كتاب الفرق لقطرب– من هذه الجهة – ناقصة أو غير تامة .

ومعظم هذا الذى ذكرت من نقاط ، نعدها قصورا أو نقصا لدى قطرب ، بدت ملامحها وظهرت فى كتابه ، فشاب هذا الكتاب بذلك شىء من القصور أو النقص ، قد سبق أن تناولته بأجلى منه هنا فى موضعه مما مضى من هذا البحث .

ثانيا : مع ثابت :

يعد كتاب " الفرق " لثابت كنزا لغويا فيما جاء بصدده ، ضمت دفتاه من الفوائد والميزات ما لم تضمه دفتا كتاب آخر من كتب أنداده الأربعة، فهو أكثر هذه الكتب على الإطلاق اشتمالا على المنافع ، وجمعا للميزات والفوائد في كثير من جوانبه ، وفى النقطة التالية أجلى أهم النقاط التي تميز بها ثابت في فرقه وأبرزها .

أ : مميزات الكتاب :

كان من أهم نقاط التميز وأبرزها لدى ثابت :

* عموم عرضه وشمول تناوله في معظم أبواب كتابه ، فكثر لديه – كما كان لدى قطرب – ما يعرض من مخلوقات يجلى فيها ما عقد له البـــاب ، وكثـــرت أيضـــا الألفاظ والمفردات التي اقتضاها ما هو بصدده، فانفســـحت مـــادة كتابـــه العلميـــة وتنوعت .

وبالجملة فقد كان كتاب ثابت – كما كان كتاب قطرب – من أكبر الكتب التـــي انتظمها موضوع هذا البحث وأكثرها اتساعا ، حرص ثابت فيه على حشد الكثيـــر المتنوع من المادة العلمية النافعة المفيدة ، لاسيما فيما جاء فيه مؤلفه بصدده .

* انفراده ببعض الأبواب التي لم يرد لها ذكر لدى سائر أنداده في هذا البحث ، وقد أورد فيها ثابت وضمنها مما جاءت بصدده ، ما بز به أنداده جميعا وفاقهم .

* الفصل والتمييز الدقيق بين أبواب الكتاب ، وتناوله ما يتناوله في الباب المعقود له دون غيره ، بما أمن معه الوقوع في لبس أو خلط ، فلم يفعل ما فعله بعض أنـــداده في هذا البحث من دمج ومزج لموضوعات الأبواب المتباينة في باب واحد ، حتـــى وإن بدت بينها – شكلا – علاقة جامعة ، من ثم جاء كتابه من هذه الجهـــة ســـهل المطلب، قريب المأخذ ، على عكس بعض الكتب التي جاءت مشوبة بالخلط واللبس ، الناتج عن الدمج والمزج .

* عنايته بالضبط واهتمامه به في كتابه ، حيث رأيناه ضابطا للحرف تارة وللصيغة تارة أخرى سالكا في هذا وذاك كثيرا من طرق الضبط وصوره ، حتـــى وجـــدت لكثير منها صداه وأثره في مواضع متعددة من كتابه ، مما يسوغ القول بـــأن ثابتـــا كان من أكثر علمائنا الأربعة اهتماما بالضبط وعناية به،لا يتقدمه في هذا الصدد أو يفوقه فيه سوى قطرب .

* عنايته بشرح معاني الألفاظ وتوضيح دلالتها ، واحتفاؤه بذلك في كتابه احتفـــاء كبيرا ، وسواء في ذلك لديه تلك الألفاظ التي تتعلق تعلقا مباشرا بموضوعات أبوابه ، أو تلك التي ليست كذلك ، وقد عول ثابت في ذلك على كثير من طرق التعبير عن المعنى وصوره، ولذا وجدت لمعظم ذلك صداه وأثره في الكتاب ، بـــل إن بعضـــه لذيوعه في الكتاب وفشوه بين ثناياه، لا تكاد تخلو منه في الكتاب إلا صفحات قليلة .

وبالجملة فإن بيان معاني الألفاظ وشرح دلالتها – لذيوعه وكثرته في جل صفحات الكتاب – يعد ركنا ركينا من مؤسساته ودعامة من أهم دعاماته ، ويعد ثابت بذلك أكثر علمائنا الأربعة اهتماما وعناية بهذه القضية على الإطلاق .

* اهتمامه الشديد بالاستشهاد وعنايته به في كتابه ، حيث تقع عين الناظر في فرق ثابت على الشواهد المتنوعة في مواطن متعددة ، بل وأكثر من ذلك فقد تنتظم الصفحة الواحدة عدة شواهد .

وفضلا عن تعدد الشواهد في الكتاب ، بل في الصفحة الواحدة منه، يرى الناظر تباين ما يستشهد له ثابت ويدلل عليه ، فكثيرة متعددة تلك الجوانب التي استشهد لها ثابت ودلل عليها في كتابه ، ومن ثم كثرت شواهده ، فمثلت ركنا أساسيا ، وكانت عمادا أصليا ، أقيم عليها هيكل هذا الكتاب ، ولا غرو فقد بلغت جملة شواهده سبعة وعشرين ومائتي شاهد ، ولم يبزه في عدد ما أورد من شواهد من سائر أنداده إلا قطرب، ومن ثم يسوغ القول بأن ثابتا كان من أكثر علمائنا عناية بموضوع الاستشهاد واهتماما به .

* عرضه للهجات العرب ولغاتهم ، وتناول ذلك وعدم إغفاله في كتابه، إذ يرى مطالع كتاب ثابت حديثه عن لهجات العرب ولغاتهم من خلال مظاهر متعددة وصور متنوعة في غير موضع من كتابه، غير أن حديث ثابت عن اللهجات قد جاء ناقصا مبتورا تارة ، مشوبا بالغموض والإبهام تارة أخرى ، ونادرا ما جاء سائغا مقبولا.

ولكن على الرغم من ذلك فإن ثابتا يعد من أكثر علمائنا الأربعة عناية واهتماما بالحديث عن اللهجات وما يتعلق بها ، لا يتقدمه أو يفوقه في ذلك منهم سوى قطرب .

* عنايته بمسائل فقه اللغة واهتمامه بموضوعاته ، حيث يرى مطالع الكتاب عرض ثابت وتناوله ذلك في مواضع كثيرة متعددة ، وهو في ذلك بين مفصل موسع في عرضه بعض المسائل ، حتى تراها مبثوثة في جل صفحات الكتاب ، أو مجمل مضيق في بعضها الآخر ، فلا ترى هذه في عرضها وتناولها في كثرة تلك .

وتأسيسا على ما سبق فقد رأيت ثابتا وقد بز غيره وفاقه في تناوله بعض ما جاء بصدد ذلك ، كما رأيته وقد بزه غيره وفاقه في تناوله بعضه الآخر ، غير أنه في كل الأحوال كان ثابت – كما كان قطرب – واحدا من أكثر علمائنا الأربعة احتفاء وعناية بموضوعات فقه اللغة ومسائله في موضوع البحث .

* احتواء الكتاب في بعض مواضعه على بعض آراء ثابت النقدية أو التقويمية ، وكذا تدخله بالحكم والتوجيه ، فلا يعدم مطالع الكتاب أن يلمس فيه صدى مثل ذلك وأثره ، حتى ولو كان ثابت قد استمده من غيره .

غير أن ورود مثل ذلك ليس بكثير في كتاب ثابت ، ومنه :

- ما ذكره في " الشفة " من أنه كان ينبغي أن تكون " شَفَهَة " ، ذلك أنه يقال في تصغيرها : شُفَيْهَة ، فترد إلى أصلها [١] .
- توجيهه صيغة " ساجسية " ، فيما أورده من قول القائل :" نعجة ساجسية " بأنها منسوبة ، والنعاج الساجسية : غنم شامية حمر صغار الرؤوس ، وساجس من أرض الشام [٢] .
- حكمه بأن " الباءة " ممدود ، بمعنى : النكاح أجود [٣].
- بيانه أن واحدة " المُمْلِق والمُزْلِق " ، وهى من ذوات الحافر ، التي ألقت ولدها لغير تمام : خَلِفَة ، على غير قياس . كما هو في " امرأة" لواحدة النساء [٤] .
- حكمه بعدم سماع " تنبُّل " ، بمعنى مات إلا في البعير [٥].

ولا شك أن هذا وغيره مما ماثله ليؤكد لى تدخل ثابت بإبداء الرأي بحكم أو نقد أو توجيه ،فيما هو بصدده ، مما عن له من ذلك في كتابه .

ب : المآخذ :

إذا كنت قد ذكرت في النقطة السابقة أهم ما تميز به ثابت في فرقه، فإنه على

---

[١] ينظر الفرق لثابت : ص: ١٨ .

[٢] ينظر الفرق لثابت : ص: ٣٣.

[٣] ينظر الفرق لثابت : ص: ٤٦.

[٤] ينظر الفرق لثابت : ص: ٥٧.

[٥] ينظر الفرق لثابت : ص: ٩٤.

الجانب الآخر قد شاب الكتاب القصور والنقص في بعض المواضع ، وإن كان مثل ذلك لدى ثابت – إذا ما قورن بما أسلفنا من ميزات – لا يحط من قيمة الكتاب العلمية ، ولا يقلل من شأن مؤلفه ، أو ينقص من قدره .

ومن أهم ما يمكن أخذه على ثابت في فرقه :

* إن أو ل ما يؤخذ على ثابت هو ذاته أول ما أخذ على قطرب ، حيث جاء ترتيب أبواب الكتاب – في مجمله – لدى ثابت – كما هو لدى قطرب – عشوائيا ، انتفت فيه الوشائج الرابطة والعلاقة الجامعة بين مواضع معظم تلك الأبواب ، فَقُدِّم منها ما كان حقه التأخير ، وأُخِّرَ ما كان حقه التقديم ، وجاء الأمر في ذلك لدى ثابت قائما– في معظمه – على المراوحة العشوائية بين هذا وذاك ، دون مسلك مقبول، أو نهج معقول .

ولعل ثابتا قد تأثر في ذلك بقطرب أو بغيره ممن سبق من مصنفي الفرق ، ومن ثم يمكن الاعتذار له بإغفاله اتباع خطوات النهج العلمي ، وعنايته واهتمامه بحشد المادة العلمية،دون الالتفات لما سوى ذلك .

* كذلك مما يؤخذ على ثابت ، خلو كتابه من بعض الأبواب التي ذكرها بعض أنداده ، ممن انتظمهم موضوع هذا البحث ، على الرغم من انفراداته وزياداته في بعضها الآخر ، فقد جاء الكتاب خاليا من مثل باب " الأصوات " ، وباب " الزجر " ، وباب " انتهاء السن " ، والباب الأول من هذه الأبواب ذكره سائر أنداده ، والثاني ذكره قطرب وأبو حاتم في فرقيهما ، والثالث ذكره أبو حاتم وابن فارس في فرقيهما ، وبذلك بدت أبواب الكتاب لدى ثابت – من هذه الجهة كما كانت لدى قطرب – ناقصة أو غير كاملة العدد .

وليس هناك مما يمكن عده نقصا بينا أو قصورا واضحا لدى ثابت في كتابه – في نظري – غير ذلك ، ولا شك أن هذا يقرر لنا ما أسلفنا من أن هذا الكتاب بكثرة ميزاته وقلة ما اعتراه من قصور وعيوب يعد كنزا لغويا ، حوى كثيرا من الفوائد والمنافع ، وكان من أهم كتب الفرق الأربعة وأعظمها جدوى وأعمها نفعا .

ثالثا : مع أبى حاتم :

كما حوى كتابا قطرب وثابت كثيرا من الميزات ، فكذلك كان الشأن في كتاب أبى حاتم ، فلم يخل الكتاب من ميزات عدة في مناح متباينة منه ، وفيما يلي ألقى الضوء على أهم النقاط التي تميز بها أبو حاتم في كتابه وأبرزها .

أ : مميزات الكتاب :

كان من أهم ما تميز به أبو حاتم في كتابه وأبرزه :

* عدم إغفاله بيان معاني بعض الألفاظ وتوضيح دلالتها في كتابه ، وسواء في ذلك تلك التي تتعلق بموضوعات الأبواب تعلقا مباشرا ، أو تلك التي ليست كذلك ، حيث عرض أبو حاتم لذلك في بعض المواضع من كتابه ، معولا على ما هو معروف مشهور من طرق ذلك وصوره غير أن عنايته بذلك لم ترق إلى ما هي عليه لدى أي من قطرب أو ثابت ، فقد كان دونهما كثيرا في ذلك .

* عنايته بالشواهد واهتمامه بإيرادها في كتابه ، حيث يرى الناظر في كتاب أبى حاتم الشواهد – على تنوعها وتعددها – في مواطن متعددة هنا وهناك ، واستشهادا على ما يقول وتدليلا على ما يذكر من جوانب متعددة ، إذ تعدد ما استشهد له أبو حاتم في كتابه وتباين.

غير أن شواهد أبى حاتم لا تقارن – في عددها – بشواهد أي من قطرب أو ثابت ، فهو في ذلك دونهما بكثير .

* عدم إغفاله الحديث عن مسائل فقه اللغة وموضوعاته في كتابه ، حيث عرض لذلك في بعض المواطن من كتابه ، غير أن عرض أبى حاتم ما عرض من ذلك قد اتسم بالاقتضاب والاختصار ، سواء في عدد المسائل والموضوعات التي عرض لها ، أو في كيفية التناول ومجمل المساحة التي أورد فيها ذلك ، من ثم لم يرق في أي من هذا أو ذاك إلى ما جاء عليه الأمر فيه لدى أي من قطرب أو ثابت .

ب : المآخذ :

ثمة أوجه قصور ونقص شابت كتاب الفرق لأبى حاتم في مواطن متعددة منه،ومن أهم وأبرز ما شاب هذا الكتاب من قصور ونقص :

* عدم سلوك أبى حاتم مسلكا محددا في ترتيب أبواب كتابه ، فقد جاءت معظم أبواب الكتاب دون تساوق وما يسبقها أو يلحقها ، فانعدمت العلاقة بينها وانتفت روابط جمعها .

ولعل ذلك من جراء تأثره في هذا الصدد بمن سبق كقطرب وثابت، فقد كان الأمر في ذلك كذلك لديهما أيضاً ، كما سبق أن بينت، ومن ثم يمكن الاعتذار عنه بما اعتذر به عمن يمكن أن يكون قد تأثر بهم ، إذ انصب اهتمامه في كتابه على جمع المادة العلمية وسوقها ، دون اهتمام بما سواه .

ومما هو خليق بالذكر هنا لعلاقته بما أسلفته ، أن الأمر في هذا لدى أبى حاتم لم يكن قصرا على ذلك فحسب ، إذ رأيته في بعض أبواب كتابه يفرق موضوع الباب الواحد ويأتي به في عدة أبواب منفصلة ، وذلك كما فعل في باب الأصوات ، وكان أولى وأحرى به إيراده في باب واحد ، كما جاء لدى بعض أنداده ، تجنبا للتشتيت والتفريق .

* اتسام عرضه وتناوله بالإيجاز والاختصار في معظم الأبواب ، من ثم جاءت معظم الأبواب قصيرة ومقتضبة ، لا مجال فيها للإكثار من المادة العلمية ، أو زيادتها وتنوعها ، على عكس ما كان عليه الحال لدى كل من قطرب وثابت ، فجاء الأمر في ذلك لدى أبى حاتم في صورة عرض سريع مقتضب لما هو بصدده ، ولذا كان كتابه أصغر كتب الفرق التي ضمها موضوع هذا البحث وأقلها اتساعا على الإطلاق.

ولعل مرد ذلك أن أبا حاتم قد عول كثيرا على ما صنف في الفرق قبله ، كالفرق لقطرب والفرق لثابت وغيره مما تقدمه ، فرأى أبو حاتم أن في مثل ذلك ما يكفيه مؤنة الاتساع والشمول ، فمال إلى الاختصار والاقتضاب .

* دمج أبى حاتم بعض أبواب كتابه في بعض ، إذ رأيته يورد موضوعات متباينة ، حرية بالفصل والتمييز تحت باب واحد ، وإن كان ذلك لم يقع منه كثيرا في الكتاب ، وربما سوغ له ذلك ما يبدو بين هذه الأبواب – شكلا – من علاقة جامعة ، هي – في نظرى – غير كافية أو مبررة لمثل هذا الدمج والمزج ، الذي أفضى به إلى بدو

الكتاب وفيه شيء من الخلط واللبس ، وكان أولى به إفراد مثل هذه الموضـــوعات بأبواب مستقلة ، تجنبا للخلط واللبس ، وتسهيلا على مطالع الكتاب وتيسيرا له .

* خلو الكتاب من باب " الموت" ، على حين ذكر هذا الباب لدى سائر أنداده ، فبدا الكتاب – من هذه الجهة – ناقصا أو غير تام الأبواب ، وقد كان ذلك شأن معظـــم كتب الفرق الأربعة ، إذ خلت من بعض أبواب أوردتها غيرها ، وسبقت الإشـــارة إلى مثل ذلك في وقفتنا مع قطرب وثابت .

* إغفاله موضوع الضبط في كتابه ، وعدم عنايته به إلا في النزر اليسير ، إذ لـــم يرد ذلك لديه إلا في مواضع جد محدودة معدودة ، متعلقة بضبط الحـــرف ، أمـــا ضبط الصيغة فقد أغفله أبو حاتم إغفالا تاما ، فلا نلمس له أي صدى في كتابـــه ، وفضلا عن ذلك فقد جاء ضبطه – على قلته – مبتورا ناقصا ، حيث اقتصر علـــى ذكر الشكل المميِّز ، كالكسر أو الفتح ،دون تحديد للحرف المميَّز بهـــذا الشـــكل ، والذي يقصد ضبطه .

* إهماله الحديث عن لهجات العرب ولغاتهم ، وعدم عنايته بذلك أو الحديث عنه إلا في موٰضع قليلة من كتابه ، فضلا عن أن حديثه في القليل المحدود الذي أورده من ذلك ، قد جاء مبتورا ناقصا تارة ، مكتنفا بالغموض والإبهام تارة أخرى .

وهذا الذي ذكرت وعددت من ميزات امتاز بها أبو حاتم فـــي كتابـــه، أو مـــا اعتبرته نقصا وقصورا لديه ، سبق أن تناولت بعضه بأجلى من ذلك وأوضح منـــه هنا في موضعه ، مما مضى من هذا البحث .

رابعا : مع ابن فارس :

كان شأن ابن فارس في كتابه شان سائر أنداده في كتبهم ، إذ حوى كتابه مـــا بز به أنداده وفاقهم ، وعلى جانب آخر كانت لديه بعض أوجه القصـــور والـــنقص التي شابت الكتاب في بعض مواضعه، وفيما يلي ألقى الضوء على أهم نقاط هـــذه وتلك وأبرزها.

أ : مميزات الكتاب :

كان من أهم ما امتاز به ابن فارس في كتابه وأبرزه :

* كثرة عدد أبواب الكتاب وزيادتها ، وانفراد ابن فارس – بذلك – بكثير من الأبواب التي لم يرد لها ذكر في سائر كتب الفرق الأخرى، التي مثلت دائرة موضوع هذا البحث ، وقد بلغ عدد ما انفرد به ابن فارس من أبواب سبعة عشر بابا ، وذلك يعادل ثلث إجمالي ما انتظمته كتب الفرق الأربعة مجتمعة من أبواب .

*يعد كتاب ابن فارس – على إيجازه واختصاره الشديدين في معظمه – من أجل كتب الفرق التي مثلت دائرة هذا البحث وأعظمها ، إذ حوى من الفوائد والمنافع والانفرادات فيما هو بصدده، في كثير من أبواب كتابه ، لا سيما تلك التي انفرد بها الكثير ، مما لم يرد له ذكر لدى غيره ، فبز به ابن فارس أنداده وفاقهم ، وبدا الكتاب بذلك كنزا لغويا لا غنى عنه في فنه .

* شرحه لما استغلق معناه وتوضيحه ما غمضت دلالته من بعض الألفاظ ، وعدم إغفاله ذلك في كتابه ، لا سيما تلك التي تتعلق بموضوعات الأبواب تعلقا مباشرا ، أما التي ليست كذلك فلا نكاد نلمح لبيان معناها أو توضيح دلالتها صدى يذكر في الكتاب ، وهو فيما عرض له من ذلك يعول على المعروف المشهور من طرقه وصوره ، غير أن عناية ابن فارس بالشرح والتوضيح لم ترق إلى ما هي عليه لدى أي من قطرب أو ثابت،فقد كان دونهما في ذلك كثيرا .

ب : المآخذ :

إذا كنا قد ذكرت في السطور السابقة أهم ما تميز به ابن فارس في كتابه وأبرزه فإنى أذكر هنا أهم ما يمكن عده من أوجه القصور والنقص التي شابت كتاب ابن فارس ، وهى :

* إغفال ابن فارس تسمية أكثر من نصف أبواب كتابه ، موردا ما يورد من ذلك تحت عنوان :" باب " أو " باب آخر" ، وليس من سر أو سبب في نظري لمثل هذا ، إلا الظن بأن ابن فارس صنع ما صنع، تعويلا على فهم قارئ الكتاب ومطالعه ، وحتى مع التسليم بذلك ، فلم يكن ابن فارس محقا في صنيعه ، فقد جانب الصواب في ذلك .

*مخالفة ابن فارس – في نظري – للصواب ، و مجانبته الحق وبعده عنه في ترتيب أبواب كتابه ، إذ جاءت معظم أبواب الكتاب، دون رابط يربطها بسابقها ، أو علاقة تجمعها بلاحقها ، فأخرت أبواب كان ينبغي تقديمها ، وقدمت أخرى كان ينبغي تأخيرها ، فبدا الخلط والاضطراب في ترتيب أبواب الكتاب واضحا جليا ، وغدا الأمر في ذلك لا أساس له، ولا نهج أقيم عليه .

وما من شك في أن ذلك كان نتيجة تأثره بمن سبقه في التصنيف في الفرق ، سواء من تشملهم دائرة بحثنا هذا أو غيرهم، ومسلكهم الذي سلكوه في ذلك ، وربما كان عذره في ذلك عذرهم ، وهو اهتمامه بحشد المادة العلمية وسوقها كيفما اتفق ، دون عناية بالمسلك أو الإطار الذي يسوق فيه ذلك .

* زيادة تخليطه واضطرابه فيما له علاقة بالمأخذ السابق ، ذلك أن ابن فارس فضلا عن عدم اتباعه مسلكا واضحا في ترتيب أبواب كتابه ، فقد رأيته كثيرا ما يفرق الموضوع الواحد في أبواب متعددة، فيفرق جمعه ، ويفرع أصله ، ثم يزيد الأمر خلطا على خلط واضطرابا على اضطراب، بعدم إتيانه بالموضوع الذي فرق جمعه وفرع أصله في أبواب متتالية ، ولو أنه فعل ذلك لكان فيه رأبا للصدع ولما للشعث ، ولكنه لم يفعل ، بل أقحم في مثل ذلك أبوابا أخرى لا علاقة لها به ، فزاد الأمر تفريقا وتشتيتا .

وإذا كنا قد اعتذرنا عن ابن فارس في المأخذ السابق باهتمامه بحشد المادة العلمية وعنايته بسوقها، فلا نرى له عذرا في تفريقه ما يمكن عده موضوع باب واحد،والإتيان به في أبواب متعددة،يتخللها أبواب أخرى لا علاقة لها بها ، فقد جانب الصواب وبعد عن الحق في ذلك .

* الاقتضاب والإيجاز الشديد في جل أبواب الكتاب ، فجاءت جل أبواب الكتاب – على كثرتها وزيادة عددها – قصيرة مختصرة ، وبدا ابن فارس في تلك الأبواب عارضا لما هو بصدده عرضا غاية في الإيجاز والاختصار ، مما حال دون عرض المادة العلمية في الكتاب كاملة ، كما ينبغي أن تكون عليه ، أو تقديم الفائدة والنفع التام المتوقع من عالم كابن فارس ، هو من أكبر العلماء وأجلهم .

وبالجملة فقد كان كتاب ابن فارس من أصغر الكتب التي ضمها موضوع هـذا البحث وأقلها اتساعا ، وليس من بينها ما هو أصغر وأقل اتساعا منه إلا كتاب أبـي حاتم ، ولعل مرد ذلك لدى ابن فارس كان – كما هو لدى أبى حاتم – تعويله كثيرا على ما صنف في الفرق قبله ، واستغناؤه بمثل ذلك عن الاتساع والشمول ، فمـال إلى الإيجاز والاختصار .

* خلو الكتاب من بعض الأبواب التي أوردها سائر أنـداده ، فعلـى الـرغم مـن الزيادات الكثيرة التي انفرد بها ابن فارس ، وفاق بها سائر أنداده في ذلـك ، كمـا أشرت إليه في مميزات الكتاب ، إلا أنه قد خلا كتابه من بابي " الدبر" و " الزجر" ، في الوقت الذي أوردهما فيه سائر أنداده ، فبدا الكتاب – من هذه الجهـة – مشـوبا بشيء من البتر والنقص .

* إهماله موضوع الضبط في كتابه وعدم اهتمامه به ، فلم يعن ابن فارس بالضبط ، ولم يحفل به إلا في مواضع قليلة ، ولولا تصديه لبعض المواضع التي ضبط فيهـا حرفا أو صيغة ، لساغ لى القول بأنه أغفل ذلك وخلا كتابه منه خلوا تاما .

ولعل مرد ذلك – في نظرى – لديه ، أن فيما حوته مصنفات من سبقوه مـن ضبط ما يكفيه مؤنة تكراره أو الحديث عنه ، لا سيما أن اللغة في عصر من هـو مثل ابن فارس قد قر قرارها وثبتت أركانها ، فلم تعد مفتقرة إلى مثل ذلك .

* عدم عنايته بالاستشهاد في كتابه ، فلم يحفل بهذا الجانب ولم يهـتم بـه إلا فـي مواضع جد قليلة ، وقد كان البون بينه وبين سائر أنداده في هـذا الصـدد شاسـعا متسعا ، سواء من حيث ما استشهد به ، أو ما استشهد له ودلل عليه ، ولولا احتواء كتابه على ذلك النزر اليسير من الاستشهاد ، لقلت إن ابن فارس قد أغفـل ذلـك ، وخلا منه كتابه خلوا تاما .

* إغفاله الحديث عن اللهجات واللغات وما يتعلق بها ، وإهماله ذلك إهمالا شبه تام ، فلا تكاد تقع عين الناظر في كتاب الفرق لابن فارس على صدى يذكر في ذلك ، بل لا يلمس في الكتاب كله بصدد ذلك شيئا ذا بال .

* وقلة التعرض للهجات واللغات ، وندرة الحديث عن ذلك وما يتعلق بـــه ، كـــان ديدن ابن فارس فى كثير من مؤلفاته ، إذ يندر أن يعرض فيها لشئ مـــن ذلـــك ، فمعجماه " المجمل والمقاييس " – مثلا – انصب اهتمامه فيهما على المادة المعجمية ، دون النظر إلى الفروق اللهجية ، فقلما عرض فيهما للهجات واللغات ، وذلـــك إذا ما اضطرته المادة المعجمية لذلك ، وذلك على عكس كثير من المعجمات اللغوية ، كالتهذيب واللسان وغيرها ، فإنها قد عنيت باللغات واللهجات عناية كبيرة واكتظت بطونها بالمواطن التي تعرض فيها لذلك ، وكذا كان كتاباه " الصاحبى وذم الخطـــأ فى الشعر " – مثلا – كمعجميه ، لم يعرضا للغات واللهجات أو الحديث عنهـــا إلا فى القليل النادر .

ويبدو – والله أعلم – أن هذا نهج نهجه ابن فارس فى مؤلفاته ومسلك سلكه فـــى مصنفاته ، إذ يرى الناظر فيها أن ثمة مواطن كثيرة منها كانت حرية بأن يتطـــرق فيها للحديث عن اللغات واللهجات ، لكنه لم يفعل .

* عدم عنايته بمسائل فقه اللغة وموضوعاته ، وإهماله ذلك في كتابـــه، باســـتثناء بعض المواضع القليلة التي أشار في بعضها باقتضاب شديد لما يمكن إدراجه تحت دائرة المترادفات [١]، وتحدث في بعضها الآخر عن تعليل التسمية [٢] ، ولولا وجود مثل هذا النزر اليسير ، لخلا

كتابه مما يتعلق بفقه اللغة خلوا تاما ، ولقلنا إنه أغفل ذلك في كتابه إغفالا مطلقا .

وهكذا تجد ابن فارس في فرقه بين التميز تارة والقصور تـــارة أخـــرى،وإن معظم هذا الذي ذكرت وعددت من ميزات امتاز بها ابن فارس في كتابـــه،أو مـــا اعتبرته أوجه نقص وقصور لديه،قد سبق تناوله في موضعه مما مضى مـــن هـــذا البحث بأجلى وأوضح منه هنا.

---

[١] ينظر الفرق لابن فارس : ٦٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٩٢ .

[٢] ينظر السابق : ٨٣ ، ٨٨ .

انفراداتهم :

وفى هذا الجزء أفرد المساحة لما له صلة رابطة وعلاقة جامعة بما أسلفته في الصفحات السابقة ، وهو ما انفرد به هذا العالم أو ذاك من علمائنا الأربعة ، فثمة ميزات وانفرادات انفرد بها كل عالم من علمائنا الأربعة ،في هذا الجانب أو ذاك المنحى من كتابه دون سائرهم .

ولا شك أن مثل هذا قد يسوغ إلحاقه بسابقه ، مما عددت من ميزات ومآخذ في الكتب الأربعة ، فهو منه وليس ببعيد عنه ، وذلك أنه – كما سنرى – قد يكون أحدهم مصيبا فيما انفرد به ، وقد يكون غير ذلك ، فإن كانت الأولى فهي ميزة وانفراد تميز به ، وإن كانت الأخرى فهي نقص وعيب في كتابه تعد عليه .

ولسائل أن يسأل إذا كانت هذه من تلك ، فلم لم تذكر معها ؟ وفيم اختصاصها بمساحة مستقلة من البحث ؟ وأقول إن الأمر هناك قائم على الاشتراك ، أو على الأقل هو مظنة ذلك ، بمعنى أن الميزة أو العيب قد يشترك فيه البعض ، فيوجد لدى غير الواحد من علمائنا الأربعة ويرد ، بينما الأمر هنا قائم على التفرد والاختصاص ، فلا مجال فيه للاشتراك، وذلك هو مرد فصل ما أورده هنا عما أوردته هناك . وفيما يلي وقفة وانفرادات علمائنا الأربعة .

انفرادات قطرب :

تميز قطرب وانفرد بكثير من الميزات والانفرادات،في قضايا متعددة وجوانب مختلفة من كتابه،لم ترد لدى غيره من سائر أنداده في هذا البحث،وكان من أهم ما تميز به قطرب وانفرد ما أجمله في النقاط التالية:

* انفراده بزيادة لغتين فيما أورد من لغات في لفظ " التتفل " ، وهما : " التُّتْفُل " و" التُّتَفَل " دون سائر أصحابه ، فبلغ عدد اللغات التي أوردها في هذا الصدد خمس لغات [١] ، بينما جاء الأمر في ذلك لدى من أورده من سائر أصحابه قصرا على ثلاث لغات فحسب [٢].

---

[١] ينظر الفرق لقطرب : ص: ١١٧.

[٢] ينظر للمقارنة الفرق لثابت :ص: ٧٩،والفرق لأبى حاتم:ص:٤٢،والفرق لابن فارس :ص:٨٢

* انفراده بالحديث عن ظاهرة الأضداد ، حيث عرض في كتابه لبعض الألفاظ الدالة على المعنى وضده ، وإن كان ذلك نزرا يسيرا، إذ لم يتجاوز ذلك في كتابه الموضعين [١] .

* انفراده بذكر " القبيعة " ، كلفظ دال في الخنزير على ما يقابل الأنف في الإنسان [٢] .

* انفراده بزيادة لفظ " الظِّفر " بين الأسماء الدالة على ذلك الجزء في الإنسان ، فبلغ عدد الصيغ التي أوردها في ذلك ثلاث صيغ [٣] ، بينما جاء الأمر في ذلك لدى سائر أصحابه قصرا على صيغة واحدة [٤] أو صيغتين [٥] .

* انفراده بذكر " المنسر " ، بفتح الميم وكسرها مع كسر السين ، كاسم دال في ذي الجناح على ما يقابل " الظفر " في الإنسان [٦].

* انفراده بذكر " الأنثيين "، كلفظ دال على " الثدي " في المرأة [٧].

* انفراده بزيادة لفظ " الطِّبى " ، بكسر الطاء ، كلفظ دال في ذي الحافر والسباع على ما يقابل " الثدي " في الإنسان [٨] ، فغدا بذلك ولديه لفظان دالان على ذلك ، بينما كان الأمر في ذلك لدى غيره من أنداده قصرا على صيغة واحدة ، وهي " الطُّبى " [٩].

*انفراده بالتطرق للحديث عن القراءات القرآنية ، وإن كان ذلك في موضع واحد من كتابه ، وذلك حيث قال في باب " الجماعة من الناس ومن البهائم":" وقرأ أبو

---

[١] ينظر الفرق لقطرب : ص: ٨٤، ١٥٢ .

[٢] ينظر الفرق لقطرب : ص: ٤٨.

[٣] ينظر الفرق لقطرب : ص: ٤٩.

[٤] ينظر الفرق لابن فارس : ص: ٦٣.

[٥] ينظر الفرق لثابت : ص: ٢٣ ، والفرق لأبى حاتم : ص: ٢٧.

[٦] ينظر الفرق لقطرب : ص" ٥٠.

[٧] ينظر السابق : ص: ٥٢.

[٨] ينظر السابق : ص: ٥٣.

[٩] ينظر للمقارنة : الفرق لثابت ٢٨ ، والفرق لأبى حاتم ٣١ ، والفرق لابن فارس ٥٩.

عمرو:المَعَز فحرك، وأهل المدينة سكنوا " [١] ، وهذا الذي ذكره قطرب له في كتب القراءات ما يقرره ويعضده [٢].

انفرادات ثابت :

تميز ثابت وانفرد – كما كان قطرب – بانفرادات ، في مناح متعددة ونقاط مختلفة من كتابه ، لم ترد لدى غيره من سائر من انتظمهم هذا البحث ، وأجمل فيما يلي أهم انفراداته :

* انفراده بتخصيص " المنقار " في جوارح الطير ، و " المحجن " في غير الجارح منها بما يقابل الشفة من الإنسان [٣] ، على حين جمع بعض أصحابه في هذا البحث بين"المنقار والمحجن"للدلالة على ذلك الجزء في الطائر أو ذي الجناح ، دون تفريق بين كونه من الجوارح أو من غيرها [٤].

* انفراده بزيادة " مرغَم ومرغِم وراعف " ، فيما أورد من ألفاظ دالة على " الأنف " في الإنسان ، من ثم بلغ عدد الألفاظ التي أوردها في ذلك ثمانية ألفاظ [٥] ، بينما جاء الأمر في ذلك لدى أكثر أصحابه ذكرا لذلك قصرا على خمسة ألفاظ [٦] ، ناهيك عن المقل منهم [٧] .

* انفراده بزيادة لفظ " الجؤش" ، فيما أورد من ألفاظ دالة على "الصدر" في الإنسان ، من ثم كثرت لديه الألفاظ التي أوردها في ذلك عن سائر أصحابه [٨] ، على عدم قلتها لدى بعضهم أيضا[٩].

---

[١] الفرق لقطرب : ص: ١٥١.

[٢] ينظر :

[٣] ينظر الفرق لثابت : ص: ١٩.

[٤] ينظر للمقارنة : الفرق لقطرب ٤٦ ، والفرق لأبى حاتم ٢٦.

[٥] ينظر الفرق لثابت : ص: ٢١ – ٢٢ .

[٦] ينظر الفرق لقطرب : ص: ٤٧.

[٧] قارن بالفرق لأبى حاتم ٢٧ ، والفرق لابن فارس ٥٥.

[٨] ينظر الفرق لثابت : ص: ٢٥.

[٩] ينظر الفرق لأبى حاتم : ص: ٢٩ – ٣١ .

* انفراده بالحديث عن ظاهرة " المشترك اللفظي " ، إذ عرض لبعض الألفاظ الدالة على معنيين متباينين ، غير متضادين ، في مواضع متعددة من كتابه [١] .

* انفراده بزيادة لفظي " جذا وجثا " ، فيما أورد من ألفاظ دالة على جلوس الإنسان ، فغدا بذلك لدية أربعة ألفاظ دالة على ذلك [٢] ، بينما لم يتجاوز ذلك اللفظين لدى المكثر فيه من بعض أصحابه [٣].

* انفراده بتطرقه بالحديث عن مسألة فقهية أوردها في كتابه ، وذلك حيث بين أنه يقال لماء الرجل:المنى والمذى والوذى،مبينا معناها جميعا، بذكر الفرق بينهما ، موردا بعد ذلك أن " المذى والوذى " يكون فيهما الوضوء،أما الغسل فيكون في المنى وحده [٤].

انفرادات أبي حاتم :

لا تعد انفرادات أبي حاتم شيئا ذا بال في كتابه ، إذ لا يلمس متصفح الكتاب لذلك فيه صدى أو أثرا يذكر ، بل إن مثل ذلك شبه معدوم في الكتاب ، ومن ثم لم تقع عيني على شيء منه في فرق أبي حاتم ، فقد جاء الكتاب خاليا من الانفرادات خلوا تاما .

انفرادات ابن فارس :

كثرت انفرادات ابن فارس وتعددت في مناح مختلفة من كتابه، فرأيت لديه في مواضع متعددة من كتابه ما لا وجود له لدى غيره من سائر أنداده ، ونجمل في النقاط التالية أهم ذلك :

* انفراده بذكر " الذَّقط "،كلفظ دال في الذباب على ما يقابل "الشفة " في الإنسان [٥]

* انفراده بذكر "أشقاح " ، كلفظ دال في الكلاب على ما يقابل "الفم" في الإنسان [٦].

---

[١] ينظر فيما سبق : ص: ٢٣ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ – ٥١ ، ٨٤ ، ٨٨ من هذا البحث .

[٢] ينظر الفرق لثابت : ص: ٩٣.

[٣] ينظر للمقارنة: الفرق لأبي حاتم: ص: ٣٥، والفرق لابن فارس: ص: ٦٦.

[٤] ينظر الفرق لثابت : ص: ٥٠.

[٥] ينظر الفرق لابن فارس : ص: ٥١.

[٦] ينظر الفرق لابن فارس : ص: ٥٦.

* انفراده بذكر "فوهة " ، كلفظ دال في النهر على ما يقابل "الفم" في الإنسان [١] .

* انفراده بتسمية ما يقابل " الفم " من الإنسان في " الزِّق " ، مبينا أنه يقال فيه" فم" أيضا ، فقال: "ويقال : فوهة النهر : وفم الزق" [٢].

* انفراده بتخصيص " المرسن " ، كلفظ دال في ذي الحافر على ما يقابل " الأنف " في الإنسان [٣] ، بينما لم يخصصه غيره بذي الحافر ، وإنما جعل أصله في الدواب ، مشيرا إلى أنه قد يقال في غيرها [٤] .

* انفراده بذكر " القبيعة " ، كلفظ دال على مقدم أنف الكلب [٥] ، مخالفا بذلك قطربا الذي انفرد أيضا بذكر هذا اللفظ ، ولكنه جعله – كما أسلفت في انفراداته – في الدلالة على أنف الخنزير [٦].

* انفراده بذكر " السنبك " ، كلفظ دال في ذي الحافر على ما يقابل "الظفر" في الإنسان [٧] .

* انفراده بتسمية "الظفر"في الديك،موردا في الدلالة على ذلك لفظ "الصيصية " [٨] .

* انفراده بتخصيص " الثدي"،كلفظ دال على ذلك الجزء في المرأة [٩] .

* انفراده بتسمية "الجلوس "من القطاة،موردا في الدلالة على ذلك لفظ"فحصت" [١٠] .

تلك أهم النقاط التي انفرد بها كل واحد من علمائنا الأربعة ، وما انفرد به كل واحد منهم لم يرد له ذكر لدى سائر أنداده في هذا البحث ، وقد آثرت عرض هذه

---

[١] ينظر الفرق لابن فارس : ص: ٥٦.

[٢] ينظر السابق ذاته .

[٣] ينظر السابق : ص: ٥٥.

[٤] ينظر : الفرق لثابت : ص: ٢٢ ، والفرق لأبى حاتم : ص: ٢٧.

[٥] ينظر : الفرق لابن فارس : ص: ٥٦.

[٦] ينظر فيما سبق : ص: ٩١ من هذا البحث .

[٧] ينظر : الفرق لابن فارس : ص: ٦٣.

[٨] ينظر السابق ذاته .

[٩] ينظر الفرق لابن فارس : ص: ٥٨.

[١٠] ينظر : السابق : ص: ٦٦.

النقاط هكذا باقتضاب وإيجاز ، ذلك أنه قد سبق تناولها فيما مضى من ثنايا هذا البحث ، وفيه شرحت هذا الذي ذهب إليه صاحب الانفراد ، ودرسته في ضوء مقارنته بما ذهب إليه علماء اللغة وأئمتها وما ورد عنهم في هذا ، منتهيا إلى تعضيد وتقرير ما ذهب إليه المنفرد أو مخالفته ، فإذا كانت الأولى حكمنا له ، وإذا كانت الثانية اعتبرناه قد خالف الحق وجانب الصواب ، وعددناها عليه . وقد أغنانا التفصيل والتوضيح هناك وكفانا مؤنة البسط والتكرار هنا .

وإن ما أوردت بصدد هذه الانفرادات ، يرينا أن ابن فارس كان أكثر علمائنا الأربعة في هذا الصدد ، إذ كثرت انفراداته وتعددت في مناح مختلفة من كتابه ، وحسب مطالع كتابه نظرة واحدة فيه ، لتقرر له ذلك بوضوح وجلاء .

وما من شك في أن مرد ذلك هو ما أشرت إليه فيما مضى من أن ابن فارس كان قد انفرد دون سائر أصحابه بكثير من الأبواب ، ويقينا فقد ساهم ذلك بشكل كبير في كثرة انفراداته وتعددها ، إذ المساحة أمامه أرحب والمجال أكثر اتساعا .

ويأتي قطرب من حيث كثرة الانفرادات بعد ابن فارس في الترتيب، إذ تعددت لديه الانفرادات في غير موضع من كتابه ، ثم يأتي ثابت بعدهما في ذلك ، حيث كانت له جملة انفرادات ، لم ترد لدى غيره .

أما أبو حاتم فقد كان الأمر لديه في ذلك على خلاف ما جاء عليه لدى أصحابه ، إذ لا تقع عين متصفح كتابه على صدى يذكر أو أثر يلمس في هذا الصدد .

مرد تباين العلماء الأربعة فى كتبهم – وقفة موجزة

لا شك أن ما عرضت له فى هذا المبحث وبعض ما عرضت له من سابقه يجلى لنا أن علماءنا الأربعة لم يكونوا على درجة سواء فى تناولهم ما تناولوه ، بل إنه قد برزت بينهم أوجه اختلاف وصور تباين متعددة فى ذلك ، ويقيناً فإن لذلك فى نظر الباحث أسباباً وعوامل أدت إليه ، ومجمل القول فى ذلك فيما يلى :

* أنه إذا كان مثل قطرب وثابت قد اتسمت أبواب كتابيهما – فى مجملهما – بالاتساع وشمول المضمون ، فانفسح المجال ، وكثر ما عرضا من مخلوقات يسميا فيها أجزاءً ما ، وكثر كذلك لديهما ما أوردا من أسماء دالة على هذه الأجزاء . وكذا عنيا عناية شديدة بالضبط والاستشهاد والشرح والتوضيح ، وغير ذلك مما سبقت الإشارة إلى فشوه وانتشاره فى كتابيهما .

* فإن مرد ذلك – فى نظرى – تقدمهما الزمنى ، وسبقهما بين من ألف من العلماء فى الفرق وصنف ، فضلاً عن أن مثل قطرب قد أدرك عصر الرواية عن العرب وعاشه ، وكذلك لم يكن ثابت ببعيد عنه ، ومن ثم كان حرصهما على أن يحشدا فى كتابيهما ويسوقا كل ما عن لهما ، مما يتعلق بموضوع كتابيهما ، وكذا على ضبط كل ما يروونه عن العرب ، بكل ما أتيح لهم من طرق الضبط وصوره المتعددة ، وكذا كان حرصهما على شرح وتوضيح معنى الكثير من المفردات ، التى كانت مظنة استغلاق الدلالة أو صعوبة الفهم .

* ويشجع على هذا التعليل لدى الباحث أن اللغة آنذاك كانت فى مرحلة تقريرها وتثبيتها ، ومثل ذلك – لا شك – يدفع مثل هؤلاء العلماء الأفذاذ المخلصين الحراص على اللغة إلى بذل الجهد وعدم الضن به ، لتثبيت أركان اللغة وتقرير دعائمها ، ومن ثم جاء كتاباهما –إذ ما قورنا بغيرهما مما شاركهما موضوعهما – متسمين بالاتساع والشمول ، منتظمين كثيراً من الفوائد والمنافع ، محتويين على كثير من المسائل اللغوية التى خلا منها غيرهما .

* أنه إذا كان مثل أبى حاتم وابن فارس قد اتسمت أبواب كتابيهما – فى مجملهما – بالاقتضاب والاختصار ، وعدم إفراد المساحة على ما ينبغى لزيادة المادة العلمية وتنوعها ، فضلاً عن عدم احتفائهما بقضايا كالضبط والاستشهاد والشرح ، وغيرها من قضايا عنى بها قطرب وثابت فى كتابيهما ، فكان لها فيهما صداها وأثرها .

فإن ذلك – فى نظرى – يرجع لتأخرهما – نسبياً – زمناً بين مصنفى الفرق ، أو يعود ذلك بالأحرى إلى أنهما قد سبقا بمن ألف فى الفرق وصنف ، كقطرب وثابت وغيرهما ومن ثم وجد مثل أبى حاتم وابن فارس فى مؤلفات السابقين ما كفاهما مؤنة تفصيل القول ، وأغناهما عن الإعادة والتكرار .

* ومما يقوى هذا التعليل لدى ويعضده ان اللغة فى عهد مثلهما قد قر قرارها ، وثبتت أركانها ، ولم تعد مفتقرة إلى مثل ذلك ، ومن ثم جاء كتاباهما مختصرين مقتضبين ، خاليين من كثير من القضايا التى عنى بها السابقون ، وحفلت بها كتبهم وحتى إن ما تناولاه فى كتابيهما وعرضا له لم يرق إلى ما جاء عليه لدى سابقيهم .

* أما فيما يتعلق مما أشرنا إليه سابقاً من كثرة انفرادات ابن فارس ، وتعددها فى مناح مختلفة ، واحتواء كتابه على ما لم يحتو عليه غيره من كتب أنداده فى موضوع البحث ، كانفراده بتسمية عضو ما فى مخلوق ما ، أو انفراده بذكر ألفاظ فى تسمية عضو ما ، أو زيادة ألفاظ فى مثل ذلك .

* فالرأى فى ذلك عندى أن مرده تأخر ابن فارس – زمناً – بين من صنفوا فى الفرق وألفوا ، إذ سبق بغير واحد ممن طرقوا هذا الباب ، الأمر الذى مكنه من أن يغترف من فيض علم سابقيه وينهل ، وأن يفيد من آثارهم وينتفع بها .

* وليس الأمر فى تعليل ما نحن بصدد تعليله قصراً على ما ذكرت فحسب ، فقد كان ابن فارس إماماً من أئمة اللغة المعروفين ، وعلماً من أعلامها المبرزين ، ذا قدم ثابتة راسخة فى علوم اللغة وغيرها من العلوم ، وقد ذكرنا فى بداية هذا البحث

أنه كان يلقى من مسائل اللغة ما يخجل الملقى عليه ، ويكون دافعاً وداعياً لحفظ اللغة ، وأنه ترك من المصنفات والمؤلفات ما يشهد بعلو منزلته ورفعة مكانته بين علماء عصره [١].

فلا عجب -إذن - بعد هذا وذاك أن تكثر انفراداته ، وتتعدد فى موضوع كتابه ألفاظه ومفرداته .

---

[١] ينظر : ص ١٤ من هذا البحث .

*** من نتائج البحث ***

وبعد هذه المعايشة الطويلة ودراسة وتحليل أربعة من كتب الفرق لأربعة من أئمة اللغة وأعلامها ، فقد أعطتنا هذه الدراسة رؤية متعددة الزوايا لمضمون هذه الكتب ، وصورة كاملة الأبعاد لمحتواها، فتوصل البحث إلى عدة نتائج ، ضمتها ثنايا ما أسلفت من صفحات هذا البحث ، وأورد هنا بإيجاز أهم ما عن – بعد اكتمال النظر وإتمام إعمال الفكر فيما حوته دفتا هذه الكتب – من نتائج عامة لهذا البحث ، ومن أهم هذه النتائج :

* لم يكن لمؤلفي هذه الكتب جميعا نهج واضح أو مسلك بين ظاهر في ترتيب أبواب كتبهم ، إذ انتفت العلاقة الجامعة والوشائج الرابطة بين مواضع معظم الأبواب ، فلا جامع يوصل عرى بعضها ببعض ، ولا مسلك ينتظمها داخل هذه الكتب ، وبدا أن ترتيبها – بما فيه من اضطراب وعدم دقة – وإن كان بنسب متفاوتة – كان عشوائيا ، جاء كيفما اتفق لمؤلفيها .

* جاءت الأبواب في الكتب الأربعة مصدرة بالحديث عما يتعلق بالإنسان فيما عقدت له ، مردفة ذلك بالحديث عما يمائله في الحيوان والطير ، وكان ذلك منهجا مطردا سار عليه مؤلفو الكتب الأربعة في كل أبواب كتبهم .

* لم يكن مضمون ما عرضت له أبواب الكتب الأربعة من مخلوقات تسمى فيها عضوا أو تبين فيها فعلا أو صفة ، وكذا الألفاظ التي أوردتها في هذا الصدد محل اتفاق ، إذ اتسم بعضها بالاتساع والشمول ، على حين اتسم بعضها الآخر بالاقتضاب والاختصار ، ومن ثم تباينت مساحات الأبواب هنا عنها هناك ، فرأيت بعضها وقد ترامت أطرافها وتباعدت أجزاؤها ، ورأيت البعض الآخر وقد اكتنز حجمها وقل جرمها ، وتباينت تبعا لذلك المادة العلمية هنا عنها هناك .

بيد أنه لا يمكن الجزم بأن ذلك كان سمة مطردة في أبواب أي من الكتب الأربعة ، ولكنى مع ذلك أستطيع القول بأن كتابي الفرق لقطرب وثابت اتسما بالاتساع والشمول غالبا ، على حين جاء كتابا صاحبيهما أبى حاتم وابن فارس على عكس ذلك .

* تباين عدد أبواب الكتب الأربعة قلة وكثرة ، إذ أورد بعضها أبوابا لم يرد لها ذكر في بعضها الآخر ، وانفرد بعضها بأبواب لم يرد لها ذكر في سائرها ،غير أن تباينها فى ذلك لم يكن كبيرا ،فقد كان ثمة تقارب بين جل هذه الكتب في عدد الأبواب ، خلا كتاب ابن فارس الذي زاد في ذلك زيادة كبيرة ، إذ انتظم كثيرا من الأبواب التي انفرد بها ولم يرد لها ذكر فيما سواه .

* أنه كان لكل من موضوعي الشرح والتوضيح والاستشهاد والتدليل صداه وأثره في كتب الفرق الأربعة ، إلا أن ذلك كان بين هذه الكتب بنسب متفاوتة ، إذ جاء البون بين هذه الكتب فيما يتعلق بهذين الموضوعين شاسعا ، وكان الفارق كبيرا ، حيث شاع الموضوعان وذاعا بين ثنايا بعض هذه الكتب ، وكان لمعظم صور هذا وذاك وطرقه أثره البين وصداه الكبير في جل صفحاته ، حتى مثل كل من هذا وذاك أحد الأركان الأساسية والدعامات الأصلية التي أقيم عليها بناء مثل هذه الكتب .

على حين جاء الأمر فيما يتعلق بهذين الموضوعين في بعضها الآخر باعتدال وتوسط دون إفراط أو تفريط . فرأيت فيه الشرح والتوضيح لما استشكل فهمه من ألفاظ ، والاستشهاد والتدليل لذلك ولغيره في مواضع ليست قليلة منه .

كما تجد بعضا ثالثا من هذه الكتب ، وقد قلَّ عرضه لهذين الموضوعين وندر ، فلم يورد هذا أو ذاك إلا في مواضع جد محدودة معدودة ، ولولا تصديه وذكره لهذا النزر اليسير من ذلك ، لحكمنا بخلوه مما قل عرضه إياه خلوا تاما .

* اتفقت كتب الفرق الأربعة وتطابقت في تنوع ما استشهدت له ودللت عليه ، إذ استشهدت ودللت على قضايا مختلفة في مناح متعددة ، كما أنه يمكن القول باتفاقها في تعدد وتنوع ما استشهدت به ، فرأيت الشواهد القرآنية والشعرية ، فضلا عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، والآثار، وأمثال العرب، وغير ذلك في جميعها ، حتى وإن خلا البعض من بعض صور ذلك ، فإنه لم يخل من التنوع بالكلية .

وكذا اتفقت الكتب الأربعة في أنها أولت الاستشهاد للجانب الدلالي جل غايتها ومعظم اهتمامها ، وفي كل ما استشهدت له ودللت عليه ، كان الشعر أول وأكثر ما

عولت عليه ، ومن ثم كانت الشواهد الشعرية أكثر شواهد الكتب الأربعة ذيوعا وانتشارا فيما استشهدت به .

* تباين موقف علمائنا الأربعة حيال عرضهم لغات العرب ولهجاتها وما يتعلق بها تباينا كبيرا ، إذ وجدت لذلك صداه الكبير وأثره البين الملموس لدى بعضهم ، حيث عرضه ذلك في مواطن متعددة من كتابه ، وإفراده المساحة لذلك هنا وهناك ، مبينا في هذا وذاك مظاهر اختلاف لغات العرب ولهجاتهم وما يفضي إليه ذلك.

ورأيت البعض الآخر وقد قلَّ عرضه وندر ذكره لغات العرب ولهجاتها وما يتعلق بها فلم يعن بذلك أو يحفل به إلا في مواضع جد نادرة قليلة ، ولولا وجود مثلها في كتابه لقلت إنه أغفل الحديث عن ذلك إغفالا تاما .

كما وجدت بعضا ثالثا قد أغفل الحديث عن ذلك إغفالا شبه تام، حتى في تلك المواضع التي كانت مظنة عرض ذلك ، والحديث عنه ، ولا يحول بيننا وبين القول بأن مؤلفه قد جاء خاليا من ذلك خلوا تاما ، إلا عرضه لذلك في موضع واحد من كتابه .

* لم يغفل أي من علمائنا الأربعة الحديث عن فقه اللغة وما يتعلق به من مسائل ، غير أن عنايتهم بذلك واهتمامهم به لم تكن على درجة سواء ، فالبون بينهم في هذا الصدد الكبير والهوة واسعة ، إذ ترى بعضهم وقد عنى بذلك واحتفى به احتفاء كبيرا ، حيث عرض لبعض مسائل فقه اللغة في مواضع كثيرة من كتابه ، مفردا المساحة لما يتعلق به هنا وهناك ، وإن كان ذلك بتفاوت بين مسألة وأخرى .

وعلى جانب آخر ترى بعضا آخر ،وإن كان لم يغفل ذلك إغفالا تاما ، إلا أن عرضه وتناوله إياه ، لم يرق إلى تلك الدرجة التي جاء عليها الأمر في ذلك لدى البعض الأول ، فقلت لديه المواضع التي عرض فيها ذلك وتناوله ، كما قلت المسائل والموضوعات التي عرضها في هذا الصدد ، فكان علماؤنا الأربعة إذن ، حيال تناولهم ذلك بين موسع مفصل ومضيق مجمل .

* لم يخل أي من كتب الفرق الأربعة من التعرض لبعض مسائل النحو والتصريف وما يتعلق به من قضايا ، غير أن الأمر لم يكن في ذلك لدى علمائنا الأربعة على

درجة واحدة ، فبينما أكثر بعضهم من عرض ذلك وإيراده في مواضع متعددة من كتابه ، فترى لديه صورا متعددة من مظاهر ذلك ، كبيان تثنيته بعض الألفاظ وجموعها ، وذكر تصاريفها ووزنها وغير ذلك ، ترى البعض الآخر ، وقد قلَّ عرضه وندر ذكره لذلك إلا في مواضع قليلة من كتابه .

* كان للإفادة من السابقين والأخذ والنقل عنهم أثره البين وصداه الملموس لدى علمائنا الأربعة ، وإن كان ذلك بينهم بنسب متفاوتة ، حيث وجدت البعض منهم يكثر من ذكر وتكرار أقوال الرعيل الأول من علماء العربية ، حتى ليصل ذلك لديه خمسة مواضع في الصفحة الواحدة من صفحات كتابه ، فاستفاض ذلك في كتابه وذاع ذيوعا كبيرا على حين وجدت البعض الآخر من علمائنا غير معنى بذلك عناية سابقه ، حتى لتبلغ محصلة كل نقوله وأخذه عن السابقين في كتابه دون العشرة مواضع .

* تلاقت كتب الفرق الأربعة"موضوع البحث" في اتسامها بتحرير القول وتدقيقه في بعض مواضعها،وذلك إذا ما اقتضى الأمر ذلك،إذ تراها تعدد القول وتظهر الفرق وتفصله تفصيلا دقيقا فيما هي بصدده،إذا كان ذا أجزاء متعددة ومتعلقات متداخلة ملبسة،بما يؤمن معه الوقوع في خلط أو لبس .

* تقرر النظرة الفاحصة لهذه الكتب أن ثمة أوجه تطابق وتشابه بين معظمها في مسائل عدة ، كترتيب الأبواب ، وبعض العبارات المكررة بعينها هنا وهناك ، معولا عليها في الضبط ، أو بيان ما استشكل فهمه من ألفاظ ، وكذا ينسحب ذلك على كثير مما أوردته هذه الكتب في نقولها وأخذها عن السابقين من العلماء ، وكثير من الاستشهادات والتدليلات ، التي نراها – على تنوعها وتباينها – هنا وهناك ، وكذا بعض ما عرضت هذه الكتب من مسائل اللهجات وفقه اللغة ، وغير ذلك كثير .

وذلك يجعلنى أجزم بأن بعض هذه الكتب قد جعلت من بعضها الآخر مصادر لها تارة ، سواء أشارت لذلك أو لم تشر ، أو أنه اتفق لمؤلفيها اتحاد مصادرها التي عولت عليها تارة أخرى .

وعلى أي من هذا أو ذاك فإن تبادل معظم هذه الكتب التأثر والتأثير فيما بينهما كان أمرا واضحا جليا ، لا شك فيه ولا لبس .

* تلاقت الكتب الأربعة في انتظامها كثيرا من الميزات في مناح متعددة منها ، كاتسام بعضها بالاتساع وشمول المضمون في معظم أبوابه ، مما أدى لانفساح المجال لزيادة المادة العلمية وتنوعها ، فضلا عن زيادة عنايته بالضبط ، والشرح والتوضيح ، والاستشهاد والتدليل ، وغير ذلك من عرض لمسائل لغوية متنوعة .

وكذا إكثار بعضها في عدد أبوابه ، وزيادته ذلك زيادة كبيرة، ساهمت بشكل بين ي احتوائه كثيرا من المنافع والفوائد ، فأضحى بمثل ذلك سفرا نفيسا ، لا غنى عنه في فنه .

وفى الوقت ذاته فإن هذه الكتب قد شابها القصور والنقص في بعض المواضع ، حيث دمج بعضها بعض الأبواب في بعض ، دون تحديد أو فصل دقيق بين موضوعات الأبواب ، مما ترتب عليه الوقوع في الخلط واللبس ، بتناول موضوعات في غير بابها وموضعها الصحيح ، وكذا اتسم بعضها في جملة من أبوابه بالاقتضاب والاختصار الشديد ، فلم تسنح المساحة المفردة لزيادة المادة العلمية وتنوعها ، فضلا عن تقديمها على ما ينبغي أن تكون عليه من مثل هؤلاء العلماء الأفذاذ ، و إلى جانب هذا وذاك فقد خلت بعض هذه الكتب من بعض الأبواب ، وأغفلت ذكرها إغفالا تاما ، فكانت من هذه الجهة شبه ناقصة أو مبتورة وإن كل ذلك ليقرر أن علمائنا الأربعة كان لهم في كتبهم مالهم وعليهم ما عليهم.

* أنه كان لكل واحد من علمائنا الأربعة-عدا السجستاني-جملة متنوعة من الانفرادات فاق بها سائر أنداده وبزهم،إذ لم ترد هذه الانفرادات لدى غيره، وقد جاء ابن فارس على رأسهم في هذا الصدد ، وذلك بكثرة انفراداته وتعددها في مناح مختلفة،وما من شك في أن كثرة أبواب كتابه وزيادة عددها كانت مرد ذلك،ثم تلاه في ذلك قطرب وثابت،على الترتيب،بما ورد لدى كل واحد منهما من انفرادات لم ترد لدى سواه.أما أبو حاتم فقد انعدم ذلك لديه،إذ لا نلمس له صدى بينا أو أثرا ظاهرا .

تلك أهم ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج عامة ، فضلا عن غيرها من النتائج ، التي ألمعنا إلى أنا قد ضمناها ثنايا هذا البحث.

المصادر والمراجع

أولا المطبوعات :

- إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطى - تح / د شعبان محمد إسماعيل - ط عالم الكتب - بيروت - مكتب الكليات الأزهرية - القاهرة - الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الأعلام لخير الدين الزركلى-ط الخامسة -دار العلم للملايين-بيروت ١٩٨٠ م .
- انباه الرواة على أنباه النحاة للوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط دار الفكر العربى - القاهرة - ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الأنساب للإمام أبى سعد بن عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى - تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودى - ط الأولى ط دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ط دار الفكر بيروت- ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م .
- تاريخ بغداد للحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى - نشر دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان .
- التبيان فى تفسير غريب القرآن لابن الهائم - دراسة فى التطور الدلالى - صبرى محمد القلشى - ط الأولى- مطبعة الشروق بالزاهبين
- التعريفات للجرجانى - تح إبراهيم الإبيارى - ط دار الريان للتراث
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب للرازى - تقديم فضيلة الشيخ خليل محيى الدين الميس - ط دار الفكر بيروت -١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م
- تهذيب إصلاح المنطق للتبريزى - تح - د - فوزى عبد العزيز مسعود - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ م .

- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للحافظ المتقن جمال الدين أبى الحجاج يوسف المزى – حققه وضبط نصه وعلق عليه د / بشار عواد معروف – ط الأولى – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م
- تهذيب اللغة للأزهرى – تحقيق ومراجعة نخبة من العلماء – ط الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ثلاثة كتب فى الأضداد – نشر – د . أوغست هفنر – ط – المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – لبنان – بيروت ١٩١٢ م
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى – ط دار علوم القرآن
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد – تحقيق –الدكتور شوقى ضيف – ط الثانية – دار المعارف بمصر .
- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبى – تحقيق شعيب الأرنؤوط – ط الأولى – مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

الصاحبى لابن فارس – تح –السيد أحمد صقر – ط الحلبى–القاهرة – ١٩٧٧ م .

- الصحاح للجوهرى – تحقيق – أحمد عبد الغفور عطار – ط العلم للملايين – الأولى – القاهرة ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٦ م – والثانية بيروت ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الداوودى – ط الأولى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م
- الغريبين للهروى – تح ودراسة – أحمد فريد المزيدى – ط الأولى – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .
- الفرق لابن فارس اللغوى – تح–د – رمضان عبد التواب – ط الأولى – الخانجى بالقاهرة – ودار الرفاعى بالرياض ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

- الفرق لأبى حاتم السجستانى - تحقيق د / حاتم صالح الضامن - ط عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية
- الفرق لأبى على محمد بن المستنير المعروف بقطرب-تحقيق د - خليل إبراهيم العطية - مراجعة د / رمضان عبد التواب - ط الأولى - القاهرة ١٩٨٧ م
- الفرق لثابت بن أبى ثابت - تحقيق د / حاتم صالح الضامن - ط الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبى - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- القاموس المحيط للفيروزأبادى - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
- لسان العرب لابن منظور - ط دار المعارف بمصر .
- لسان الميزان لابن حجر العسقلانى - ط الثانية - منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات - بيروت - لبنان - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- مجمل اللغة لابن فارس - تحقيق الشيخ شهاب الدين أبى عمرو - ط دار الفكر بيروت - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده - تح د / عبد الحميد هنداوى - ط الأولى دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- مختار الصحاح للإمام محمد بن أبى بكر الرازى - ترتيب محمود خاطر - ط دار الحديث - القاهرة .
- مختصر العين للزبيدى - تح - د - نور حامد الشاذلى - ط الأولى - عالم الكتب - بيروت ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى - تح - محمد أحمد جاد المولى وآخرين - ط مكتب الريان - الثالثة - القاهرة .
- المصباح المنير للفيومى - ط دار الفكر .

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - ط دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان .
- المعنى اللغوى دراسة نظرية وتطبيقية - د - محمد حسن جبـــل - ط - التركى طنطا - ١٤١٢ هـــ - ١٩٩٢ م .
- المفردات فى غريب القرآن للأصفهانى - تح وضبط - محمد سيد كيلانى - ط - الحلبي مصر ١٣٨١ هـــ - ١٩٦١ م .
- النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تح - طاهر أحمد الزاوى - ومحمود محمد الطناحى - ط - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيـــع - لبنان دون .
- نظام الغريب فى اللغة - للشيخ عيسى بن إبراهيم الربعى - ط الثانية - مؤسسة الكتب الثقافية - ١٤٠٧ هـــ - ١٩٨٧ م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان - تحقيق - د - إحسان عباس - دار النشـــر - دار الثقافة لبنان - ودار صادر بيروت - دون تاريخ

ثانيا الدوريات والمجلات العلمية :

- مجلة مجمع اللغة العربية " بحث فى التضاد " د - منصور فهمى حجازى - الجزء الثانى ٢٣٠- عدد صفر ١٣٥٤ هـــ - ١٩٣٥ م - ط المطبعـــة الأميريـــة ببولاق القاهرة - ١٩٣٦ م .